جـــــامعـــــة 8 مـــــاي
1945
قـــــالمـــــة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة صمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علوم التسيير
تخصص: مالية مؤسسة

تحت عنوان:

التقييم المالي للمشاريع في إطار قانون الصفقات العمومية

من إعداد الطلبة: تحت إشراف
الأستاذ:
رزاقي نور الهدى سلاوي رفيق
نويوات شويطر ابتسام

السنة الجامعية 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

الشكر والعرفان

" واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين "

عظم المراد فهان الطريق فجاءت لذة الوصول لتمحي مشقة السنين.

الحمد لله ماتم جهد ولا ختم سعي الا بفضله وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات الا بتوفيقه ومعونته

بفضل من الله اتممنا مسيرتنا الجامعية وها نحن اليوم نخطو اخر خطواتنا في مسيرتنا الدراسية

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى كل من أسهم في تقديم يد العون لانجاز هذه المذكرة ونخص بذكر كل من الأستاذ المشرف رفيق سلاوي على كل دعمه وتوجيهاته وموظفي مديرية الاشغال العمومية لولاية قالمة وعلى الاخص رئيس مكتب الصفقات العمومية بن زايد سليم والفضل والتقدير للامعة عيساوي، وموظفي قسم علوم التسيير خاصة السيد نجيب والسيدة حفيظة

الى كافة اساتذة فرع المالية والمحاسبة الذين كانو عونا لنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات فلهم منا جزيل الشكر

فالحمد لله على حسن التمام والختام.

الله الذي وفقني لهذا ولم أكن لأصل إليه لولا فضله فاللهم لك الحمد من قاع الفؤاد إلى عرشك المقدس حمدا يوافي نعمك.

أهدي ثمار جهدي إلى أول أسباب نجاحي، إلى من كان العقل الرشيد والركن الشديد والسند المتين والناصح الأمين، إلى من كان خير مرشد في العلم والمعرفة النابغة "أبي يوسف".

إلى رمز الحنان والحب، إلى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي عن" أمي" التي لا إقتباس ينصفها ولا كلمات تكفيها التي وجودها حياة ودعواتها نجاة.

إلى أبي الثاني وأحن، وأطيب إنسان أب زوجي وأمي الثانية حبيبتي الجميلة أم زوجي.

إلى رفيق روحي أروع إنسان إلى من كان السند والعطاء، صديق الأيام بحلوها ومرها زوجي الغالي، أهديك هذا البحث تعبيرا عن شكري لدعمك المستمر، إلى من كان الأول دوما في مساندتي وتشجيعي أهدي إليك تلك الكلمات زوجي الحبيب.

إلى أغلى ما املك إخوتي وزوجاتهم وابنائهم، بهجة عمري إلى من علموني المضي في درب العلم والنجاح.

إلى أختاي حبيبتاي وإلى من جمعتني بهم الأيام صديقاتي الغاليات.

إلى الله قبل كل شيئ .... الحمد لله كما ينبغي لوجهك وعظيم سلطانك، الحمد لله ليس بجهدي وإجتهادي إنما بتوفيقك.

أهدي أحرف مذكرتي

إلى عزيزي وعزتي وعزي، تاج رأسي، بطلي الأوحد، ملاذي الأول، ضلعي وسندي طاب بك العمر يا أبي وطبت لي عمرا لأن الفضل يعود لك في كل ما أنا عليه اليوم.

إلى حبيبتي، خليلة فؤادي وجنة قلبي، حلو السنين، من علمتني الصبر لولاها ما أكملت الطريق ‘‘أمي " جزاك الله عني خير جزاء.

إلى نسختي الثانية، وحيدتي، كتفي ودفتر أسراري "أختي وصال" دمتي لي شيئا جميلا لا ينتهي.

إلى أخوتي سعادتي، نعيم الحياة وأغلى ما أملك في هذه الدنيا حفظهم الله ورعاهم.

إلى صدفتي الحلوة، حظي الجميل، صديقي وداعمي ‘‘زوجي" دمت لي سندا طوال العمر.

إلى حبيبي الجميل وفرحة بيتنا، صغيري إبن أخي "معاذ حسين."

إلى صديقاتي ورفيقات مشواري وكل من يسكن قلبي، إليكم يا من تستحقون كل الخير.

D@ŽzŽ DžŽ

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

قائمة الاختصارات

المقدمة العامة ..... **Erreur ! Le signet n'est pas défini.**

الفصل الأول: أساسيات حول التقييم المالي للمشاريع.

تمهيد: 5

المبحث الأول: ماهية التقييم المالي للمشاريع. 6

المطلب الأول: مفهوم التقييم المالي للمشاريع وأهميته. 6

أولا: تعريف التقييم 6

ثانيا: تعريف تقييم المشاريع 8

ثالثا: أهمية التقييم المالي للمشاريع 8

المطلب الثاني: مراحل التقييم المالي للمشاريع 9

أولا: تعيين أو تحديد البرنامج 10

ثانيا: كيفية إجراء عملية التقييم 13

ثالثا: جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها 13

رابعا: عقد المقارنات بين المنفذ والمخطط 14

خامسا:إتخاذ القرارات أو الإجراءات التصحيحة اللازمة 11

المبحث الثاني: طرائق وأساليب ومعايير تقييم المشروعات العمومية 13

المطلب الأول: طرائق وأساليب التقييم 13

أولا: تحليل الكلفة / المنفعة 18

ثانيا: تحليل البرمجة الخطية 19

المطلب الثاني: معايير تقييم المشاريع العمومية 21

أولا: منهج ليتل / ميرلس 24

ثانيا: منهج اليونيدو (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) 25

ثالثا: منهج الإيدكاس 26

خلاصة الفصل 28

الفصل الثاني: المشروع العمومي وقانون الصفقات العمومية

تمهيد: 30

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول المشروع العمومي 31

المطلب الأول: تعريف المشروع العمومي وخصائصه 31

أولا: تعريف المشروع.....31
ثانيا: تعريف المشروع العمومي.....32
ثالثا: خصائص المشروع.....32
المطلب الثاني: مراحل المشروع وأهدافه 34
أولا: مراحل المشروع. 34
1-بداية المشروع: 34
2-التخطيط للمشروع: 35
3-تنفيذ المشروع:.....38
4-متابعة وتقييم المشروع:.....38
ثانيا: أهداف المشروع 39
المبحث الثاني: تطور النظام القانوني للصفقات وكيفيات إبرامها. ..... **Erreur ! Le signet n'est pas défini.**
المطلب الأول:مفهوم الصفقات العمومية وتطور النظام القانوني لها 43
أولا: مفهوم الصفقات العمومية.....46
ثانيا: تطور النظام القانوني للصصفقات العمومية 43
المطلب الثاني: كيفيات وإجراءات ابرام الصفقات العمومية.....47
اولا: كيفيات ابرام الصفقات العمومية.....48
ثانيا:الاجراءات العملية لتنفيذ الصفقة العمومية:.....54
ثالثا: التنفيذ (التحضير لطلب العروض وتنفيذ المشروع واستلامه) 58
خلاصة الفصل 60
الفصل الثالث: التقييم المالي للمشاريع العمومية في مديرية الأشغال العمومية لولاية قالمة
تمهيد 62
المبحث الاول: لمحة عامة عن مديرية الاشغال العمومية لولاية قالمة.....63
المطلب الأول: تقديم عام لمديرية الأشغال العمومية لولاية قالمة.....63
الفرع الأول: نشأة مديرية الاشغال العمومية لولاية قالمة 63
أولا: التعريف بالمؤسسة ونشأتها.....63
ثانيا: مهامها.....63
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الأشغال العمومية.....64
المطلب الثاني: أهم المكاتب المسؤولة عن متابعة المشاريع 66
الفرع الأول: مكتب الصفقات العمومية.....66
الفرع الثاني: مكتب ميزانية المحاسبة و الوسائل.....66
المبحث الثاني: التقييم المالي لمشروع بناء جسر على وادي سيبوس بين الطريق رقم 20 والناظور 71

المطلب الأول: الإطار العام للمشروع. 71
الفرع الأول: المعلومات المتعلقة بالمشروع محل الدراسة. 71
أولا البطاقة التقنية للمشروع: 71
المطلب الثاني: الإجراءات العملية لإبرام وتنفيذ المشروع ببلدية بني مزلين. 72
الفرع الأول: ظوابط وخطوات تحديد الحاجة لبناء جسر الناظور. 72
اولا: الحاجة والأسباب الرئيسية في توسيع جسر الناظور 72
ثانيا: تقييم العروض التقنية والمالية 77
ثالثا: إعتماد الاتفاقية وتنفيذها 79
رابعا: نهاية الاتفاقية (إتفاقية الدراسة) 79
خلاصة الفصل 87
خاتمة 89
قائمة المصادر والمراجع 93
الملاحق

فهرس الجداول

جدول رقم 1: **المرحلة الأولى من تحضير الملف المحاسبي. Erreur ! Le signet n’est pas défini.**

جدول رقم 2: كيفية تسديد الأشغال المقدمة..... 68

جدول رقم 3: نتائج فتح الأظرفة لمشروع دراسة إنجاز جسر وادي سيبوس لسنة 2022. **! Erreur Le signet n’est pas défini.**

جدول رقم 4: نتائج العرض التقني. ..... **Erreur ! Le signet n’est pas défini.**

جدول رقم 5: نتائج العرض المالي للمتعهدين. ..... **Erreur ! Le signet n’est pas défini.**

جدول رقم 6: نتائج تقييم العروض التقنية والمالية لمشروع إنجاز جسر وادي سيبوس لسنة 2022. ..... **Erreur ! Le signet n’est pas défini.**

جدول رقم 7: التحليل لثلاث وضعيات للأشغال الخاصة إنجاز الجسر سنة 2022 **Le ! Erreur signet n’est pas défini.**

جدول رقم 8:الوحدات المنجزة والغير منجزة للوضعية الأولى. **Erreur ! Le signet n’est pas défini.**

جدول رقم 9: الوحدات المنجزة والغير منجزة للوضعية الثانية **Erreur ! Le signet n’est pas défini.**

جدول رقم 10:الوحدات المنجزة والغير منجزة للوضعية الثالثة **Erreur ! Le signet n’est pas défini.**

جدول رقم 11:التكاليف المخططة والفعلية لإنجاز جسر وادي سيبوس **Erreur ! Le signet n’est pas défini.**

فهرس الأشكال:

الشكل رقم 1:الاجراءات العملية لتنفيذ المشروع العمومي 54
الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي لمديرية الأشغال العمومية..... 65

قائمة الملاحق

ملحق رقم 1: البطاقة التقنية وموقع المشروع محل الدراسة..... 98
ملحق رقم 2: التقرير الإداري لمشروع بناء جسر وادي سيبوس..... 99
ملحق رقم 3: التقرير التقديمي لمشروع إنجاز جسر وادي سيبوس. 101
ملحق رقم 4: وثيقة الإعلان عن طلب العروض لإنجاز مشروع بناء جسر وادي سيبوس..... 102
ملحق رقم 5: محضر تقييم العروض التقنية والمالية لملف الترشيح لطلب العروض وطني مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا 104
ملحق رقم 6: جدول تقييم التقني والمالي 106
ملحق رقم 7: وثيقة الأمر بالخدمة ODS..... 107
ملحق رقم 8: الوضعية الأعمال الأولى لمشروع بناء جسر وادي سيبوس..... 108
ملحق رقم 9: الوضعية الأعمال الثانية لمشروع بناء جسر وادي سيبوس..... 112
ملحق رقم 10: الوضعية الأعمال الثالثة لمشروع بناء جسر وادي سيبوس..... 116
ملحق رقم 11: مرفق للوضعية الثالثة لمشروع بناء جسر وادي سيبوس. 121
ملحق رقم 12: جدول يوضح الكشف الكمي والتقديري لأشغال بناء جسر واد سيبوس..... 122
ملحق رقم 13: جدول يوضح الكشف الكمي والتقديري لأشغال بناء جسر واد سيبوس..... 122
ملحق رقم 14: جدول يوضح الكشف الكمي والتقديري لأشغال بناء جسر واد سيبوس..... 123
ملحق رقم 15: دفتر الشروط لمشروع بناء جسر واد سيبوس 125

قائمة الاختصارات

و أ ر : وضعية أشغال رقم.

و أ إ : وضعية أشغال الإجمالية.

ن م : نسبة منجزة.

ت ك : تكاليف مخططة.

ت ف : تكاليف فعلية.

ق ف : قيمة فعلية

ق م :قيمة مخططة

ODS : ordre de service LP : Linear programing

OECD : organisation pour la capération et le dévlepement économique

ةمدقمةماع

ان موضوع التقييم المالي للمشاريع من المواضيع الاقتصادية الأكثر أهمية، وقد حضى هذا الموضوع باهتمام كبير في البلدان المتقدمة خاصة في ظل تطور اليات المحاسبة والمالية.

ففي الاقتصاد الاشتراكي كان القطاع العام او ما يسمى بقطاع الدولة هو من يقوم بتنفيذ المشاريع لمواكبة الاقتصاد الراسمالي و كذلك ارتفاع النمو الديمغرافي مما ادى الى الزيادة في احتياج لمنشات قاعدية و زيادة انفاق الدولة على البيئة التحتية ,و نتيجة لهذه الاسباب و غيرها سعى القطاع العام لمشاركة مع القطاع الخاص و تكليفه بدراسة و انجاز المشاريع لعمومية حيث تكون هناك صيغ تعاقدية بين الطرفين وفق سلسلة من الاجراءات و القرارات تبلورت الى قانون الصفقات العمومية عرف هو الاخير الكثير من التعديلات نظرا لتقلبات الوضع الاقتصادي للدولة و لهذا فهي تعتبر من اهم المواضيع في المجال الاقتصادي و الاداري حيث تستعملها الادارات العمومية كوسيلة لتنفيذ برمجها الاقتصادية الممولة بالاموال العمومية.

ومن هذا المنطلق فإن التساؤل الرئيسي الذي نسعى الى معالجته من خلال هذه الدراسة يتمثل في:

التساؤل الرئيسي:

كيف تتم عملية التقييم المالي للمشاريع في ظل قانون الصفقات العمومي؟

الاسئلة الفرعية:

وللاحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة التساؤل الرئيسي الى اسئلة فرعية تتمثل في:

- ماهي مرتكزات عملية التقييم المالي للمشاريع في ظل قانون الصفقات العمومي؟

-مالمقصود بالصفقات العمومية وكيف يتم ابرامها؟

-فيما تتمثل الاجراءات العملية لمتابعة المشاريع العمومية؟

فرضيات الدراسة:

من اجل معالجة اشكالية الدراسة انطلقنا من الفرضيات المطروحة الآتية:

-يرتكز التقييم المالي للمشاريع العمومية على دراسة المشروع دراسة دقيقة.

-يقصد بالصفقات العمومية هي عقود مكتوبة تجريها الدولة تتم عن طريق طلب العروض او في الحالات الاستثنائية يكون عن طريق اسلوب التراضي.

-الاجراءات العملية لانجاز المشاريع العمومية هي تحديد الحاجة العمومية وتقسيمها لحصص واقتراحها على سلطة مركزية لموافقة تنفيذ وتسجيل عند التاكد من وجود ضمان مالي.

أهمية الدراسة:

تتجلى اهمية الدراسة من خلال احتلال التقييم المالي للمشاريع مكانة مهمة في الاقتصاد وبهذا الاخير تتم متابعة المشاريع وطبيعتها والعمل على تحسينها إضافة إلى معرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة،

فالتقييم المالي يوفر مجموعة من المعلومات التي تمكننا من معرفة الوضع المالي والإطلاع على البيانات المالية التي تساعدنا في اتخاذ القرار المناسب.

أهداف الدراسة:

يمكن أن نلخص أهداف الدراسة التي قمنا بها في النقاط التالية:

- إلقاء الضوء حول كيفية التقييم المالي للمشاريع العمومية.
- التعرف على قانون الصفقات العمومية وكيفيات العمل به.
- الرقابة على الإنجاز المالي للمشاريع التي ينجزها المقاولين.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اسباب نذكر منها:

-الاطلاع على دور الصفقات العمومية الذي يساهم في تطوير الاقتصاد من خلال المكانة التي تحتلها المشاريع العمومية في الميزانية.

-الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والاختصاص الذي ندرسه.

-الرغبة في الاطلاع والتعرف على هذا الموضوع خاصة انه يربط بين افكار الاقتصاد والحقوق.

-نقص الدراسات المتعلقة بالتقييم المالي للمشاريع العمومية لان اغلب الدراسات تتحدث عن المشاريع التي تحقق ربح ومردود مالي عكس المشاريع العمومية التي تحقق منفعة عامة.

حدود الدراسة:

بناءا على موضوع بحثنا تم تحديد الإطار الموضوعي والزماني والمكاني على النحو الاتي

الحدود الموضوعية للدراسة:

نظرا لشساعة موضوع التقييم المالي قمنا بالتركيز في دراستنا على موضوع طريقة التقييم المالي للمشاريع العمومية.

الحدود المكانية للدراسة:

تقنصر الدراسة على تطبيق التقييم المالي للمشاريع العمومية في مديرية الاشغال العمومية لولاية قالمة.

الحدود الزمانية للدراسة:

امتدت فترة الدراسة من منتصف شهر فيفري 2023 الى غاية 4 جوان 2023.

صعوبات الدراسة:

كل بحث بطبيعة الحال هو عرضة لمجموعة من العراقيل المختلفة نذكر البعض منها:

- قلة المراجع التطبيقية التي تتناول اسس ومعايير التقييم المالي.

- صعوبة الحصول على المعلومات المهمة من المؤسسة محل الدراسة، فكل المؤسسات تتحفظ في تقديم المعلومات لأشخاص خارج المؤسسة.

منهج الدراسة:

بهدف الاجابة على الاشكالية المطروحة ومن اجل اختبار الفرضيات التي تمت صياغتها والالمام بكل جوانب الموضوع بالاضافة الى الدراسة التطبيقية قمنا بالاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة.

محتويات الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع واهدافه تضمنت الدراسة مقدمة عامة شملت الإطار العام للدراسة، يتبعه فصلين للجانب النظري وفصل اخير خصص للجانب التطبيقي وفي الاخير خاتمة عامة وذلك على النحو التالي:

الجانب النظري:

الفصل الاول هو عبارة عن اساسيات في التقييم المالي للمشاريع العمومية وسوف نتطرق اليه من خلال مبحثين حيث المبحث الاول سنتناول فيه مفهوم التقييم المالي للمشاريع واهميته اضافة الى مراحله، اما بالنسبة للمبحث الثاني سوف نتناول فيه مختلف طرائق واساليب ومعايير التقييم المالي للمشاريع العمومية.
الفصل الثاني تحت عنوان مدخل عام للمشاريع العمومية وقانون الصفقات العمومي سنعالج فيه تعريف المشروع العمومي وأبرز خصائصه والمراحل التي يمر بها، والاهداف التي يريد تحقيقها والوصول اليها.

الجانب التطبيقي:

نقوم في الفصل الاخير بالتطرق لواقع التقييم المالي للمشاريع في مديرية الاشغال العمومية من خلال المبحثين الاتيين:
المبحث الاول بعنوان لمحة عن مديرية الاشغال العمومية وهيكلها التنظيمي واخيرا المبحث الثاني واقع التقييم المالي في المشاريع العمومية.

لصفلا لولأا:

تايساسأ يف ميقتلا يللاملا يراشمللع.

تمهيد:

يعتبر المشروع البنية الأساسية في الاقتصاد، و حسن اختيار المشروع أو البناء الاقتصادي السليم يؤدي إلى بناءاقتصاد قوي يستجب لأهداف التنمية لذلك فإن المشاريع العامة لا تأتي من فراغ أو من دون هدف معين، إنما تحقق استجابة لمطالب المجتمع بشكل عام ، من اجل ايجاد حلول لمختلف المشاكل المعترضة غير أن الأمر لا ينتهي عند مرحلة صياغة أو صنع البرنامج المطلوب فقط، بل إن الأهم من ذلك هي مرحلة تنفيذ البرنامج و المشاريع و بالشكل الذي ينسجم مع الأهداف المرسومة دون أي تبديد في الجهد أو الوقت أو المال، ففي المقابل نجد أن دقة اختيار المشاريع و حسن صياغتها ليس هي الشيء الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه للحصول على النتائج المطلوبة لأنه بالإضافة إلى ذلك لابد من توفر الأساليب العلمية المختلفة لديها لاستخدامها في عملية تقييم المشاريع و ذلك من أجل الوصول للأهداف التي خطط لها.

المبحث الأول: ماهية التقييم المالي للمشاريع.

نتناول في هذا المبحث مفهوم التقييم المالي للمشاريع ومدى أهميته بالإضافة إلى الفصل في مختلف مراحله.

المطلب الأول: مفهوم التقييم المالي للمشاريع وأهميته.

أولا: تعريف التقييم

نجد العديد من التعاريف المتعلقة بمصطلح التقييم لذلك نذكر منها ما يلي:

- **التقييمévaluation** : عملية منهجية و تقدير مرحلي منظم لتطور الخطة أو المشروع (الحالي أو الذي انتهى بالفعل) ، يقيم خلالها التصميم و التنفيذ و النتائج و الآثار، و ذلك لتحديد درجة ملاءمة المشروع، و تحقيقه لنتائجه و كفاءته التنموية، و فعاليته، وآثره و استمراريته و بالتالي قياس مدى نجاح الخطة أو المشروع أو البرنامج في الوصول للأهداف التي كان مخطط لها.

- تعرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنميةOECD التقييم على أنه "تقييم منهجي و موضوعي لبرنامج أو سياسة أو مشروع قائم أو منتهي للتصميم و التنفيذ و النتائج".1

- يعرف التقييم على أنه "عملية أساسية تهدف إلى اتخاذ قرار بقبول المشروع أو رفضه استنادا على معايير محددة".2

- التقييم هو المحاولات المستمرة لمعرفة الآثار و النتائج المتحصل عليها إثر تنفيذ كل مرحلة من مراحل تطوير مشروع نظم المعلومات، أو حتى بعد الانتهاء منه، و بدء تشغيله، تتم عملية التقييم من خلال نقل صورة عما قد حدث بالفعل، ونتائج و أسباب هذا الحدث.3

- عرفه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية على أنه" عبارة عن تخصيص أرقام لعناصر معينة أو لأحداث وفقا لضوابط معينة، كما يمكن اعتبار عملية التقييم عملية مقارنة

1 محمد صلاح عبد اللطيف طه الشنطي، دليل ميسر مفاهيم وممارسات المراقبة والتقييم، الإبداع الفكري للنشر، 2022، ص 45

2 حاتم عبد المنعم، أحمد عبد اللطيف، تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية والقرارات من المنظور الإجتماعي، المنهل للنشر، 2016، ص 19

3 محمد بن العروسي عيسى، تحليل وتصميم النظم المعلوماتية، مؤسسة فيليبس للنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص 464

الهدف منها الحصول على معلومات دقيقة تؤدي إلى امكانية تفضيل بديل على حساب آخر في حالة اتخاذ القرار".

●أما مجلس المحاسبة الدولية فيعرفها على أنها" العملية التي يتم من خلالها تحديد القيمة النقدية التي يتم بها الاعتراف و الإفصاح عن عناصر الوضعية المالية للمؤسسة في الميزانية و جدول حسابات النتائج و ذلك وفق طرق تقييم معينة".1

● عملية التقييم هي واحدة من العناصر الاستراتيجية التي قدمها لنا عنصر التخطيط الإداري، و التي تشكل بدورها عملية من عملياتها و يهدف بصورة مباشرة إلى قياس مدى تحقيق الأهداف المطلوبة.2

1 معموري سعيد، مقاربات ومعايير التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية، محلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، أفريل 2021، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، ص 626.

2: سيد عبد النبي محمد، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز، وكالة الصحافة العربية ناشرون، جمهورية مصر العربية، 2019، ص 181.

ثانيا: مفهوم تقييم المشاريع:

●تقييم البرامج و المشاريع العامة تعرف بأنها" مجموعة الفعاليات و الأنشطة الإنسانية المتعلقة بقياس صلاحية البرامج العامة للتنفيذ، و مدى قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة لها من جهة و معرفة الانحرافات أو الابتعادات بين النتائج المتحققة و الأهداف المخطط لها و اتخاذ الإجراءات اللازمة من تعديل أو تبديل أو إلغاء أو تأجيل، وغير ذلك من جهة أخرى".1

●تقييم المشاريع العامة هو إتباع أساليب عملية هدفها الحكم على ما إذا كانت سياسات الحكومة و برامجها التنفيذية تحقق الأهداف المطلوبة بالقدر المرغوب فيه من الفعالية و الكفاءة و الاقتصاد.2

●يمكن أن تعرف عملية تقييم المشروعات بأنها عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة و استنادا إلى أسس علمية.3

ثالثا: أهمية التقييم المالي للمشاريع:

إن أهمية تقييم المشروعات يمكن أن تعود إلى عاملين أساسيين هما:

-**العامل الأول** : ندرة الموارد الاقتصادية خاصة رأس المال نتيجة لتعدد المجالات و النشاطات التي يمكن أن يستخدم فيها.

-**العامل الثاني** : التقدم العلمي و التكنولوجي و الذي وفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل الإنتاج أو بدائل الإنتاج أو طرق الإنتاج إضافة إلى سرعة تناقل المعلومات من خلال ثورة الاتصالات و المعلومات.

- بالإضافة إلى ذلك تكمن أهمية التقييم في كونه يهدف إلى التأكد من أن عمليات الإدارة الاستراتيجية السابقة تنسجم مع بعضها بطريقة تحقق المنفعة للمؤسسة، كما تحقق الفعالية والكفاءة، ويقوم هذا النشاط على جملة

1 عباس حسين جواد، مجلة أهل البيت، العدد الرابع، جامعة أهل البيت، 2005، بغداد، ص 203.

2 عائشة بوشيخي، محاضرات في مقياس تقييم المشاريع العمومية، السنة ثانية ماستر، تخصص تسيير عمومي، قسم التسيير، جامعة تلمسان، 2020/2019.

3 كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي، دار المنهج للنشر، 2013، ص 101.

من المعايير التي تحدد مدى كفاءة العمل و مدى قدرتها على تسليم مخرجات أعمال حسب المواصفات المرغوبة.1

المطلب الثاني: مراحل التقييم المالي للمشاريع:

إن عملية التقييم هي عملية هادفة تنجز من قبل جهة أو عدة جهات داخل السلطة التنفيذية أو خارجها، وتمر بالعديد من الخطوات أو المراحل التي تعبر كل خطوة واحدة منها أو أكثر عن إجابة لواحد من التساؤلات التالية:

ماذا نقيم؟

كيف يتم التقييم؟ لماذا نقيم؟

1 مصطفى يوسف كافي، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية، دار ومؤسسة رسلان، سوريا، دمشق، 2009، ص26

أولا: تعيين أو تحديد البرنامج

فالخطوة الأولى في عملية التقييم هي تعيين أو تحديد البرنامج أو المشاريع العامة المراد تقييمها من قبل الفريق أو الجهة المكلفة بالتقييم، إذ أن من الصعوبة بإمكان قيام فريق واحد بتقييم مجموعة من البرنامج والمشاريع في وقت واحد، وعليه فإنه لابد من أن يعرف المكلفون أو المسؤولون عن التقييم ما هو المشروع أو البرنامج محل التقييم؟ ولابد أن يحدد توقيت البدء بالتقييم والانتهاء منه لتقليل التكاليف وضمان سرعة إنجاز عملية التقييم قبل فوات الأوان واختصار الجهد، والوصول بالتالي إلى تحقيق الكفاءة في عملية التقييم ذاتها .

ثانيا: كيفية إجراء عملية التقييم المالي

أما الخطوة الثانية فإنها تتعلق بكيفية إجراء عملية التقييم، وتتضمن عددا من الخطوات الفرعية هي:

-وضع المعايير اللازمة لغرض التقييم: إذ لا يمكن إجراء عملية التقييم من دون تحديد أو وضع مجموعة من الأوزان أو المقاييس المعيارية التي يمكن أن تكون أهداف فرعية، أو مقدارا من الأموال أو التوقيتات أو عددا من الأفراد أو كمية من المواد أو المكائن والمعدات، كما يمكن أن تكون الموازنات التقديرية التي توضع لمختلف أوجه النشاط، كموازنة المواد، موازنة التكاليف، موازنة الموارد البشرية وغيرها، أفضل الأمثلة على المعايير وكيفية صياغتها

ثالثا: جمع البيانات والمعلومات وتحليلها و تفسيرها

إن عملية التقييم تتطلب الكثير من البيانات و المعلومات حول البرامج و المشاريع العامة المنفذة أو تحت التنفيذ المراد تقييمها، و يمكن الخصول على هذه البيانات من التقارير اليومية و الأسبوعية و الشهرية و الفصلية و السنوية التي تقوم بإعدادها الأجهزة المنفذة لهذه البرامج أو المشاريع، و كذلك السجلات التي تحتفظ بها هذه الأجهزة و مستندات الاستلام و الصرف و البيانات الختامية، و قوائم المركز المالي، و الأوامر الإدارية المتعلقة بالبرنامج أو المشروع موضوع التقييم، و المخاطبات الرسمية ذات العلاقة، والإحصائيات و النشرات و الدراسات و غيرها من المصادر التي يمكن اعتمادها للحصول على البيانات، زد على ذلك الملاحظة الميدانية (الشخصية) و المقابلات المقننة و غير المقننة مع المسؤولين عن التنفيذ، و استمارات الاستبيان، و غير ذلك ثم تحليل هذه البيانات باستخدام مجموعة من الطرائق و الأساليب الإحصائية، تمهيدا لتفسيرها، واستخلاص النتائج و الدلالات التي يستفيد منها المقومون في الخطوة اللاحقة

رابعا: عقد المقارنات بين المنفذ والمخطط (المعايير)

لمعرفة الانحرافات أو الابتعادات، إذ تقوم الجهة المسؤولة عن التقييم بمقارنة الأداء النمطي للأجهزة التنفيذية والنتائج التي حققتها في ضوء البيانات والمعلومات التي حصلت عليها مع النتائج التي يفترض تحقيقها، كأن تقارن كلفة الإنجاز الفعلية مع الكلفة التقديرية، وكذلك الوقت المستغرق لتنفيذ كل نشاط، والوقت المخطط، وعدد الأفراد الذين شاركوا بالتنفيذ، وعدد الأفراد المخطط، والمواد المستهلكة، وكمية المواد المخططة، والأجهزة والمعدات المستخدمة مع تلك المخطط استخدامها. وكذلك الأهداف المتحققة مع الأهداف المطلوب تحقيقها والآثار المحسوبة وغير المحسوبة وغير ذلك للحكم على كفاءة التنفيذ من جهة، وفاعليته من جهة أخرى.

خامسا: اتخاذ القرارات أو الإجراءات التصحيحية اللازمة

إذ أن الغاية من التقييم لا تنتهي عند معرفة الانحرافات بين التنفيذ والتخطيط، والأهم من ذلك كله هو تصحيح المسار باتخاذ الإجراءات التي تفتضيها كل حالة أو يستحقها كل موقف، لتصويب الأداء باتجاه تحقيق الأهداف وإنجاز الأنشطة وفق ما هو مخطط لها خصوصا إذا ما تم التقييم قبل وأثناء التنفيذ. أما التقييم بعد الانتهاء من التنفيذ فإنه يمكن الاستفادة منه في تنفيذ البرامج و المشاريع اللاحقة من جهة، وتحديد الأشخاص أو الجهات المسؤولة عن الانحراف إن وجد، وأسبابها لغرض معالجتها من جهة و من ثم مساءلة المقصرين لمنع تكرار ذلك في المرات المقبلة من جهة أخرى.1

-أهداف التقييم

التقييم يحقق أهداف عديدة أهمها:

-دعم و ترشيد جهود التخطيط عن طريق المقدرة على كشف الانحرافات و القصور و أخطاء في الخطط الموضوعة، مسبقا و إجراء التعديلات و التصحيحات اللازمة لها ؛

-العمل على تقليل الخسائر بقدر الإمكان حيث يؤدي التقييم إلى إيقاف بعض المشاريع و التي يتأكد من عدم صلاحيتها و عدم جدواها الاقتصادية و الإنتاجية، كما أن التقييم يعمل على كشف بعض جوانب الهدر و التبدي. في الموارد عند تشغيل بعض المشاريع بحيث يمكن السيطرة على العمليات في الوقت المناسب؛

-التقييم السليم و الموضوعي يؤدي إلى تصحيح سياسات التخطيط في المحاولات المختلفة.

-الاعتماد على معايير تقييم موضوعية قابلة للقياس رياضيا مثل نسبة الأرباح أو العائد على الاستثمار و مستوى الإنتاج لمدة معينة إلى معدل متوسط الإنتاج و غيرها؛

1 مرجع سبق ذكره ص 8

-الاعتماد على بيانات صحيحة موثقة وفق الطرق الصحيحة و القانونية، و الابتعاد قدر الإمكان عن البيانات التخمينية و الغير كاملة؛

-عدم المبالغة في النتائج خاصة إذا ما كانت تلك النتائج إيجابية؛

-توحيد معايير التقييم المستخدمة في تقييم المشروعات ككل و في القطاع الواحد؛

- بالرغم من أهمية التقييم الدوري أو الجزئي إلا أنه يفضل أن يكون التقييم شامل لكل جوانب المشروع الإدارية والمحاسبية والمالية والخدماتية.1

1 نضال الحواري، ضرار العتيبي، إدارة المشاريع الإنمائية، يازوري للنشر، 2020، ص 200 -201

المبحث الثاني: طرائق وأساليب ومعايير تقييم المشاريع العامة.

يوجد العديد من الأساليب والطرق المختلفة التي تستحدم في تقييم المشاريع العمومية لكنها تجمع على أسلوب تحليل التكاليف والمنافع كأساس لتقييمها.

المطلب الأول: طرائق وأساليب التقييم:

تنتهج الجهات المكلفة بتقييم المشاريع و البرامج العامة طرقا و أساليب متعددة للتقييم منها ما يعتمد على الانطباع أو الحكم الشخصي أي أن التقييم لا يستند إلى أسس علمية موضوعية في الحكم على المشروع أو البرنامج العام بل يعتمد على الآراء الشخصية التي غالبا ما تحركها أهواء و مصالح المقومين جماعات أو أفراد لتكوين الانطباع حول نجاح أو فشل ذلك البرنامج أو المشروع إذ أن أهم ما يتصف به هذا الأسلوب هو عدم اعتماد البراهين و الحجج العامة الموضوعية و غالبا ما يصدر مثل هذا التقييم عن المواطنين وبعض الجهات أو الجماعات المتضررة أو غير مستفيدة من برنامج أو مشاريع معينة ومن سماته كثرة احتمالات الخطأ و عدم الدقة في الحكم أو التقييم التي تلازم المعتمدين عليه ومنها ما يعتمد على الأسس و الطرائق العلمية الموضوعية مستندة إلى الأدلة و البراهين المرتكزة على كمية كبيرة من البيانات و المعلومات وتحليلها و تفسيرها للخروج بأحكام صحيحة و مقنعة مع قليل من الأخطاء النسبية المسموح بها في التقييم.

وعند المقارنة بين الأسلوبين أعلاه نجد أن الاسلوب غير العلمي (الشخصي) يستخدم من قبل الجهاز الحكومي والأفراد أو الجماعات غير الحكومية المنتفعة أو المتضررة من البرامج والمشاريع العامة في الحالات التالية:

ـعندما يكون البرنامج صغير الحجم:

إن الآثار المترتبة عليه ذات كمية؛

عندما تتوفر لدى الحكومة قناعة بأن تنفيذ مشروع ما أو برنامج معين أمر لا بد منه بغض النظر عن الكلفة المترتبة عليه أو النتائج المتوقعة؛

عند عدم توفر التخصيصات المالية اللازمة لإجراء عملية التقييم؛

إن كلفة التقييم أكبر من المنفعة المتأتية من عملية التقييم من جهة، أو انها أكبر من كلفة البرنامج أو المشروع العام ذاته من جهة أخرى؛

عدم توفر الكادر المتخصص الكفؤ للقيام بعملية التقييم.

إن الأساليب والطرائق غير العلمية في التقييم يلجأ إليها من قبل الأجهزة الحكومية في حالات استثمارية كما لاحظنا أعلاه، أما الحالات العامة أو الشائعة في تقييم البرامج والمشاريع العامة فهي الطرائق والأساليب العلمية التي يمكن أن تحصر أهمها بالآتي:

- محابة النظم الاجتماعية؛
- -تجريب الاجتماعي؛
- موازنة الخطط و البرامج؛
- نماذج تقييم كفاءة البرنامج؛
- طرائق و الأساليب الإحصائية.

موازنة الخطط والبرامج:

يرجع استخدام هذا الأسلوب في تقييم البرامج والسياسات العامة إلى ستينيات القرن الماضي إذ اعتمد من قبل وزارة الدفاع الأمريكية لتقييم كلفة ومنفعة نظم الدفاع والتسليح البديلة للجيش الأمريكي.

إن هذا الأسلوب يقوم على أساس مقارنة المخرجات لأي برنامج حكومي (عام) مع المدخلات التي خصصت له، كما يمكن استخدامه في اختيار البرنامج الأفضل من بين البرامج المقترحة، أي مساعدة أصحاب القرار في اتخاذ القرار الأحسن وذلك بمقابلة المصادر أو الموارد المتنوعة المتوقع تخصيها لكل بديل (سياسة أو برنامج عام) مفتوح مع النتائج المتوقعة له ثم اختيار ذلك البديل الذي يتوقع أن يعطي أفضل النتائج باستخدام أقل الموارد المتاحة وقد ذكر (داي)Dey إن استخدام هذا الأسلوب يستلزم المرور بخمس خطوات هي:

- تحديد أهداف البرامج أو المشاريع الحكومية بشكل واضح و دقيق؛
- وضع مؤشرات أو معايير كمية (قدر الإمكان) يمكن استخدامها لقياس آثار أو نتائج البرامج العامة موضع الاختيار أو التقييم؛
- احتساب مقدار الموارد المتنوعة التي يستلزمها اختيار أو تنفيذ أي من البرامج و المشاريع العامة المقترحة أو المنفذة؛
- احتساب مقدار المنافع أو الآثار الايجابية الناتجة عن تنفيذ البرنامج العام أو مقدار المنافع المتوقعة من اختيار أي من بدائل المشاريع أو البرامج المقترحة؛
- مقابلة النتائج الفعلية أو المتوقعة مع الموارد المستنزفة أو المطلوبة لتنفيذ كل بديل من بدائل البرامج العامة.

إن هذا الأسلوب رغم أهميته ونجاحه في الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا في تقييم برامج الدفاع الأمريكية، إلا أنه يواجه بعض المشاكل عند تطبيقه في تقييم البرامج الحكومية منها:

-صعوبة وضع معايير أو مؤشرات الكمية لبعض البرامج الاجتماعية العامة، كبرنامج محو الأمية أو مكافحة الفساد الإداري أو الجريمة و غير ذلك؛

-صعوبة مقارنة بدائل البرامج العامة خصوصا عندما يراد اختيار بديل واحد من عدة بدائل في قطاعات متباينة كالتعليم و الصحة و الزراعة؛

-صعوبة تقدير أو التنبؤ بالآثار أو النتائج العرضية لأي بديل من بدائل البرامج العامة المقترحة و بالتالي صعوبة المقارنة و تحديد البديل الأفضل؛

غير أن هذا الأسلوب وبالرغم من هذه الصعوبات فإنه يعد أحد الأساليب التي يمكن اعتمادها والاستفادة منها في تقرير البرنامج أو المشروع العام الأفضل وكذلك تقييم العديد من البرامج والمشاريع الحكومية وغيرها قبل وبعد تنفيذها.1

نموذج تقييم كفاءة البرامج

يهدف هذا الأسلوب إلى قياس مدى كفاءة البرامج أو المشاريع العامة في تحقيق الأهداف المرسومة لها، وذلك بالتركيز على ثلاثة متغيرات أساسية هي:

1/الأهداف : ويقصد بالأهداف المواقف والظروف التي لابد من تحقيقها لأفراد المجتمع بعد تنفيذ المشروع أو البرنامج العام، بحيث تنقلهم من المستوى الذي هم عليه قبل البرنامج إلى مستوى أفضل من حيث الكم أو الكيف أو الاثنين معاً. والأهداف يمكن أن تصاغ بشكل عام أو لكل برنامج على حدة، أو يمكن أن تجزأ إلى أهداف فرعية بحسب طبيعة البرامج العامة، والمشكلة المطلوب معالجتها؛

2/الأنشطة أو الفعاليات : وهي الأعمال أو الأفعال التي لابد أن يقوم بها الأشخاص أو الأجهزة والمعدات والآلات المستخدمة في تنفيذ المشروع أو البرنامج العام، أي لابد من تحديد نوع الفعاليات والأنشطة التي ستساهم في التنفيذ، ويمكن تجزئتها أو تحديدها تفصيلياً؛

3/الموارد : وهي الأفراد، الأموال، المواد، الأجهزة والآلات والمعدات، وجميع التسهيلات المطلوبة لتعزيز عملية الأداء أو التنفيذ ويفضل أن توصف بمستوى عالٍ من الدقة والتحديد.

1 عباس حسين جواد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

إن مقيم أو محلل المشاريع والبرامج العامة يمكنه الاستعانة بمجموعة من النسب لتقييم المشروع أو البرنامج العام موضع التقييم مستخدماً المتغيرات المذكورة أعلاه (الأهداف، الأنشطة، والموارد) ومن هذه النسب:

أ. نسبة الموارد الفعلية إلى المخططة، ويمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

$$100\times\frac{\text{كمية أو قيمة الموارد الفعلية}}{\text{كمية أو قيمة الموارد المخططة}} \qquad \frac{AR}{PR}\times 100$$

ب. نسبة النشاطات الفعلية إلى المخططة، ويمكن التعبير عنها بالآتي:

$$100\times\frac{\text{الفعليات أو الأنشطة الفعلية}}{\text{الفعاليات أو الأنشطة}} \qquad \frac{AA}{PA}\times 100$$

ج. نسبة الأهداف المتحققة إلى الأهداف المخططة، ويعبر عنها بالآتي: [1]

$$100\times\frac{\text{الأهداف المتحققة}}{\text{الأهداف المخططة}} \qquad \frac{AO}{PO}\times 100$$

[1] عباس حسين جواد,مرجع سبق ذكره ص11

الأساليب والطرق الكمية:

هناك العديد من الطرق والأساليب الكمية أو الإحصائية التي يمكن استخدامها لتقييم البرامج والسياسات العامة وهي تتباين في مستلزمات استخدامها والبيانات والمعلومات التي تحتاجها، وكذلك وقتها ومجالات استخدامها، منها ما يلي:

أ. تحليل التعادل؛

ب. تحليل الكلفة/ المنفعة؛

ج. تحليل الاتجاه العام – المعادلات الآنية؛

د. تحليل الانحدار؛

ه. البرمجة الخطية.

-تحليل التعادل : Break Even Point

يعبر تحليل التعادل عن العلاقة بين المنافع أو العوائد المتوقعة لبرنامج أو سياسة عامة معينة، وبين الكلف التي تتطلبها عملية تنفيذ تلك السياسة أو ذلك البرنامج. والتعادل أو التوازن يتحقق عندما تتساوى المنافع أو العوائد (المادية والمعنوية) التي حصل عليها المجتمع مع التكاليف (التضحيات المادية والمعنوية) التي تحملها المجتمع لتنفيذ البرنامج أو السياسة قيد التقييم، أما في حالة زيادة التكاليف عن المنافع فإن النتيجة تكون سالبة ومرفوضة، عكس ما إذا كانت المنافع أكثر من التكاليف، فإن ذلك يعني أن النتيجة تكون إيجابية ومقبولة مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع الأسعار خلال المدة بين إقرار البرنامج أو السياسة العامة، وبين انتهاء مدة تنفيذها، أي لابد من معالجة التضخم وذلك باستخراج القيمة الحالية الصافية للسياسة العامة (NPV).وعليه فإن معادلة القيمة الحالية الصافية للتعادل لأي برنامج أو سياسة عامة يساوي (مجموع المنافع المخصومة – مجموع التكاليف المخصومة) لكل مدة معينة ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

حيث: $$NPV = \left(\frac{B1}{1+r} + \frac{B2}{(1+r)^2} + \cdots \frac{B_n}{(1+r)^n}\right) - \left(\frac{c_1}{1+r} + \frac{c_2}{(1+r)^2} + \cdots + \frac{c_n}{(1+r)^n}\right)$$

المنافع B = وتشمل: المنافع المادية والمعنوية + الزيادة في الضرائب التي سيدفعها المشروع للدولة بسبب زيادة الأرباح المتحققة له + أية منافع أخرى.

الكلف C = وتشمل: المعونات المالية التي تقدمها الدولة + المصاريف الإدارية للمشروع + كلفة الفرص الضائعة أو البديلة.

r = معدل الخصم على العوائد.

n= المدة الزمنية التي يغطيها المشروع أو البرنامج العام.

ومن الصعوبات التي تواجه استخدام هذا النموذج في تقييم المشاريع والبرامج العامة هي:

أ. صعوبة معرفة كمية أو قيمة المنافع المعنوية التي تصاحب تنفيذ المشاريع والبرامج العامة، أو تلك التي تعقب تنفيذها بمدد معينة، كارتفاع الروح المعنوية لأفراد المجتمع، زيادة ولاءهم للحكومة، زيادة حماسهم واندفاعهم في تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم، زيادة شعورهم بالانتماء والمواطنة، قلة التذمر لدى أفراد المجتمع، قلة نسب التهرب الضريبي وغير ذلك.

ب. صعوبة معرفة التكاليف المعنوية التي تترتب على تنفيذ مشروع أو برنامج عام معين، مثال ذلك الأضرار النفسية التي يتعرض لها مجموعة من المزارعين الذين يفقدون مزارعهم لإنشاء مستشفى عام أو جامعة، أو لمرور سكة حديد فيها، رغم قيام الحكومة بتعويضهم عنها، وكذلك الحال عند هدم عدد من الدور السكنية لتوسيع شارع عام في وسط المدينة، فإن أصحاب هذه الدور سيتعرضون لأضرار نفسية ومادية كبيرة يصعب تقديرها والتعويض عنها.

ج. صعوبة تحديد ومعرفة تكاليف ومنافع الفرص البديلة أو المشاريع البديلة التي يمكن تنفيذها بنفس الموارد والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة بدقة.

ومهما تكن المشاكل والصعوبات التي تواجه استخدام هذا الأسلوب أو غيره من الأساليب الكمية، فإنها لا تقلل من أهمية استخدامها في تحليل وتقييم المشاريع والبرامج العامة.1

أولا: تحليل الكلفة / المنفعة:

يعرف تحليل الكلفة والعائد بأنه توجه منهجي لتقدير الأثر المتوقع لسياسة ما ويعد أداة تحليله تستخدم لتقدير تكاليف وعوائد إحدى السياسات من الناحية النقدية وهو بذلك يجيب على السؤال التالي:

هل هذه السياسة أو المشروع أو الاستثمار له عوائد أكبر من تكاليفه؟ أو بصورة أخرى هل يتوفر من خلال المشروع منافع أعلى من خيارات السياسات البديلة؟ وفي واقع الأمر لا توجد صيغة واحدة أو قالب واحد لإجراء هذا التحليل ويرجع ذلك لكون كل سياسة تتطلب تحليلا فريدا خاصا بها يضمن تقدير التكاليف والعوائد بطريقة منهجية ومبررة ومن المهم توضيح الأسلوب المستخدم لإجراء تحليل التكلفة مقابل العائد

1 عباس حسين جواد، أهل البيت، العدد الرابع، 2005، جامعة أهل البيت، بغداد، ص من 207 الى 211

حيث قد تؤدي الأساليب المختلفة إلى نتائج مختلفة وإذا تم إجراء هذا التحليل بعناية فإنه يضمن استناد التوصية إلى بسياسة معينة إلى افتراضات سليمة وتقديم تقديرات مبررة لتكاليف وعوائد سليمة بعينها.

ولا ينبغي التعامل مع تحليل التكلفة والعائد أنه معصوم من الخطأ ويرجع ذلك إلى أن هذا التحليل يستند إلى تقديرات كما أن توصيات إحدى السياسات التي تخرج من تحليل التكلفة والعائد تكون فقط بجودة تلك البيانات والإفتراضات التي تدخل في التحليل فقد تكون هذه التوصيات خاطئة إذا استندت إلى بيانات خاطئة و تعد البيانات المناسبة ووضع افتراضات قائمة على الأدلة و قابلة للتبرير أهم الجوانب بوجه عام في أي تحليل للتكلفة مقابل العائد.

كما إن قيمة تحليل التكلفة مقابل العائد ليست مجرد تقدير لصافي التكلفة أو العائد لسياسة ما بل هي أكثر من ذلك في واقع الأمر، ويعد الجانب الأكثر قيمة في هذا التحليل هو توفير منهجية واضحة وقابلة للتكرار لدراسة وتقييم أثر إحدى السياسات.

و تظهر تلك القيمة واضحة في البلدان النامية التي يصعب فيها الحصول على أدلة و بيانات لازمة لتقدير التكاليف و العوائد أو يصبح الأمر غير عملي، و لكن يظل تحليل التكلفة والعائد أداة قيمّة للغاية لأنه يوفر طريقة منهجية لنقل و مناقشة إحدى السياسات العامة نحو تحليل قائم على الأدلة بعيدا عن المناقشات المستندة إلى الآراء و الروايات.1

ثانيا: تحليل البرمجة الخطية

تعرف البرمجة الخطية بأنها أسلوب رياضي كمي يستخدم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المثلى، ويعرف الإقتصاديون أسلوب البرمجة الخطية بأنه طريقة رياضية منظمة لتخصيص مجموعة من الموارد الاقتصادية المحدودة على عدد من الاحتياجات المتنافسة على هذه الموارد بأفضل طريقة ممكنة، أي أن أسلوب البرمجة الخطية يعتبر أسلوب رياضي كمي يهدف إلى الوصول إلى أفضل استغلال وتخصيص ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة في ظل مجموعة معينة من القيود والحدود الثابتة.

ويطلق على هذا الاسلوب البرمجة حيث أنه يتكون مجموعة من البرامج والحلول الممكنة ويعمل على اختيار الأفضل منها، كما يصف بالخطية حيث يفترض وجود علاقات خطية بين المدخلات المتمثلة في الموارد الاقتصادية وبين المخرجات المتمثلة في المنتجات، حيث تتغير المخرجات تبعا لتغير المدخلات بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه.

1 عماد محمد صدقي، تحليل التكلفة و العائد لإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة، مجلة الفكر المحاسبي، ماي 2022، المعهد العالي للألسن، مصر، ص 221-222

-استخدامات أسلوب البرمجة الخطية :

يستخدم أسلوب البرمجة الخطية في حل عدد كبير ومتنوع من المشاكل في كافة الوحدات الحكومية، العسكرية، الصناعية، التجارية، كما يستخدم في اتخاذ الكثير من القرارات الإدارية في مجالات عديدة مثل الإنتاج التسويق، الاستثمار، التمويل، ومن أهم استخدامات البرمجة الخطية ما يلي:

- تحديد التشكيلية المثلى للإنتاج في ضوء الموارد المحدودة، كذلك تحديد كميات الإنتاج أو مستوياته، وذلك من كل نوع من أنواع المنتجات؛
- تحديد التشكيلة المثالي للاستثمارات في الأوراق المالية المختلفة؛
- تحديد المزيج الأمثل الخاص بمشاكل الخطط الذي يحقق أدنى تكلفة ممكنة و كذلك الذي يحقق أقصى ربح ممكن.1

1 عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مبادئ التحليل الكمي، دار اليازوري العلمية، 2013، ص 195

المطلب الثاني: معايير تقييم المشروعات العامة.

مما يتوجب إدراكه أن دراسة الجدي تتناول والبدائل المتاحة والمختلفة لتحقيق الغرض من فكرة المشروع وهي تعتبر وثيقة أساسية يتخذ على ضوئها قرار الاستثمار النهائي في المشروع، وهناك طرق عديدة سنذكرها كالتالي:

أ / المعايير الجزئية في تقييم المشروعات العامة:

تقتصر دراستنا على بعض المعايير الجزئية الشائع استخدامها في الدول الامية والتي تتماشى مع التقييم الوارد في تقرير الأمم المتحدة لعام 1958 ومن أهم هذه المعايير على سبيل المثال ما يلي:

معيار التوظيف، معيار أدنى كثافة رأسمالية، معيار النقد الأجنبي.

●معيار التوظيف: يحتل هدف معالجة البطالة أهمية نسبية مرتفعة ضمن الأهداف الوطنية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، و نتيجة للأهمية النسبية المرتفعة التي يتمتع بها هدف التوظيف في الدول النامية التي تعاني من مشكلة البطالة، ولهذا يصبح هذا الهدف أحد المعايير التي يستند إليها تقييم و اختيار المشروعات من وجهة نظر الاقتصاد العمومي فإن الأمر يتطلب حساب ما يسمى بمعامل التوظيف لكل مشروع، و للحصول عليه ولابد من التفرقة بين العمالة المباشرة و الغير مباشرة، فالعمالة المباشرة هي المرتبطة بفرص العمل داخل المشروع نفسه أما العمالة غير المباشرة فهي المرتبطة بفرص العمل داخل المشاريع نفسه أما العمالة غير المباشرة فهي المرتبطة بفرص العمل داخل المشاريع المرتبطة بالمشروع و بالنسبة للأثر على العمالة نجد الحالات التالية: 1

-معيار التوظيف : فرص التوظيف الممكنة / التدفقات النقدية السنوية المتوقعة.

كلما زادت قيمة التوظيف المحسوب كلما زادت درجة مساهمة المشروع المقترح في معالجة البطالة ومن ثم زادت أفضليته والعكس صحيح.

إن هذا المعيار يهمل تماما الآثار الأخرى المباشرة وغير المباشرة (بخلاف الأثر على العمالة) للشروع المقترح على الاقتصاد القومي حيث يهمل الأثر على كفاءة استخدام الموارد.... إلخ وقد يترتب على ذلك اختيار مشروعات استثمارية تتناقض بشدة مع مبدأ الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية.

1 بن حسان حكيم، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الإستثمارية، رسالة ماجيستيرفي العلوم الإقتصادية، فرع التسيير، كية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 147 148.

●معيار أدنى كثافة رأسمالية : تعاني غالبية الدول النامية ماعدا البترولية من ندرة شديدة في رأس المال بصفة عامة و رؤوس الأموال المادية منها بصفة خاصة. الأمر الذي يجعل رأس المال قيدا رئيسيا عند تقييم واختيار المشروعات الاستثمارية في تلك الدول.

إن تطبيق هذا المعيار يستلزم منا تحديد معامل كثافة رأس المال في المشروعات محل الدراسة ولحساب هذا المعامل هاك ثلاث حالات:

معامل أدنى كثافة = رأس المال / الإنتاج

وفقا لهذا المعيار المشروع الذي يحقق أدنى قيمة سوف يحتل المركز الأول في عملية التفضيل.

معامل أدنى كثافة = رأس المال / العمل

يتم اختيار المشروعات التي تستلزم أدنى كمية من رأس المال لكل عامل.

معامل أدنى كثافة = رأس المال / القيمة المضافة

يتم تفضيل المشروعات التي تحقق أدنى كمية من رأس المال لكل وحدة من القيمة المضافة السنوية.

يعتمد هذا المعيار في حساباته على القيمة المضافة السنوية أو الناتج الكلي السنوي وبالتالي فهو يركز على الفترة القصيرة ويهمل الفترة الطويلة، بمعنى أن المشروعات الاستثمارية التي تحقق أدنى كثافة رأسمالية في الفترة القصيرة لا تكون كذلك في الفترة الطويلة.

لا يأخذ في حساباته كامل المنافع الخارجية التي تتولد عن تنفيذ وتشغيل المشروع المقترح، ومن ثم فإن قيمة رأس المال/ الإنتاج ورأس المال / القيمة المضافة لا تتضمن كل المنافع غير المباشرة التي تحقق المشروع المقترح.

يختلف معدل رأس المال من نشاط استثماري إلى آخر، فهناك أنشطة اقتصادية بطبيعتها كثيفة رأس المال مثل المشروعات الصناعية (الحديد الصلب) وأخرى بطبيعتها كثيفة العمل مثل المشاريع التي تتم في إطار الزراعة التقليدية، وبالتالي فاستخدام هذا المعيار يعوق عملية التقدم الاقتصادي ولهذا ينصح باستعمال هذا المعيار للاختيار بين المشروعات التي تتم داخل نفس القطاع.

1 نفس المرجع السابق ص 22.

قد يتناقض هذا المعيار مع مبدأ الكفاءة في إستخدام الموارد الاقتصادية، فليس من الضروري أن تكون المشروعات التي تنخفض فيها الكثافة الرأسمالية هي المشروعات الأكثر إنتاجية وكفاءة على المستوى القومي.

- معيار النقد الأجنبي :

يعتبر النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ وتشغيل المشروعات في الدول النامية أحد القيود الرئيسية التي تبرز أهميتها عند تقييم وإختيار المشروعات في الدول النامية غير البترولية، عند استخدام هذا المعيار كأحد المعايير الجزئية فإن المكاسب الصافية بالنقد الأجنبي تمتد لتشمل المكاسب والمدفوعات غير المباشرة التي تصاحب تنفيذ وتشغيل المشروعات المقترحة محل الدراسة.

ب/ المعايير المركبة في تقييم المشروعات العامة:

- نموذج معهد ستانفورد في تقييم المشروعات :

هذا المعيار يتكون من بعض المعايير الجزئية التي تعكس مجموعة من الأهداف القومية، ولتوضيح ذلك دعنا نفترض إن الأهمية النسبية للأهداف القومية يتم ترتيبها وفقا للنموذج التالي:

-مدى مساهمة المشروع المقترح في الدخل القومي؛

- مدى مساهمة المشروع المقترح في معالجة عجز ميزان المدفوعات؛

-مدى مساهمة المشروع المقترح في معالجة مشكلة البطالة.

وفقا لهذا النموذج تتم عملية اختيار المشروعات من خلال عدد من المراحل هي:

المرحلة الأولى: وتتضمن عملية اختيار والانتقاء المشروعات من خلال عدد من المراحل الفرعية:

-دراسة جانب الطلب على بعض المنتجات لاختيار الصناعات و المشروعات التي تلبي الاحتياجات الأكبر للسكان؛

-دراسة المتوافر من المواد الخامة مستلزمات الإنتاج اللازمة للصناعات و المشروعات الوطنية ؛

-إعداد قائمة بالصناعات والمشروعات التي تكون خصائصها أقرب إلى خصائص وطبيعة الطلب السابق دراسته.

المرحلة الثانية: وتتضمن مقارنة نتائج دراسات صناعية السابق تحديدها مع بعضها البعض استنادا إلى عدد من المعايير الجزئية والبرامج المستمدة من الأهداف العامة للمجتمع وتتضمن هذه المرحلة سلسلة من

الدراسات اللاحقة والمكملة للدراسات التي تمت في المرحلة الأولى، ويوصي معهد ستانفورد بضرورة إخضاع المشروعات الصناعية لعدد من الاختبارات الإضافية منها:

-اختبار الربحية الاجتماعية و يتطلب تطبيق هذا الاختبار ضرورة تعديل الربحية التجارية أو التدفقات القدية وفقا لمفهوم الربحية للتجارية بما يسمح باستيعاب المنافع و التكاليف الاجتماعية؛

-اختبار التكامل : يستلزم هذا الاختبار ضرورة قوة الترابط و التكامل بين المشروعات و للهيكل الاقتصادي القائم بصفة عامة و الهيكل الاقتصادي الذي ينتمي إليه المشروع؛

- اختبار الاستقرار و يقصد به تحديد مدى حساسية المشروع المقترح للتقلبات في النشاط الاقتصادي؛

-اختبار التقدم الأجنبي : و يتضمن هذا الاختبار دراسة و تحديد الآثار الإيجابية و السلبية للمشروع المقترح على حصيلة الدولة من النقد الأجنبي .

المرحلة الثالثة: مرحلة تقييم النتائج

تهدف إلى توفير القدر الكافي من البيانات والمعلومات التي تسمح لمتخذ القرار بتحديد أفضلية المشروع المقترح ومن ثم درجة الأهمية النسبية التي يتمتع بها كل مشروع مقترح، وحتي يتحقق الهدف النهائي لهذه المرحلة فإن الأمر يستلزم ضرورة جدولة النتائج السابق الوصول إليها لكل اختبار مع عرض تلك النتائج بصورة تسهل من عملية التقييم و الاختبار؛

مما لا شك فيه أن نموذج ستانفورد يعد معيارا ملائما للتقييم في الدول النامية التي تأخذ بالتخطيط بصفة عانة، وبصفة خاصة عند وضع السياسات الاقتصادية المختلفة وتقدير الحوافز الضريبية لبعض المشروعات.

- المناهج الدولية و تقييم المشروعات :

تنطلق هذه المعايير من أسلوب تحليل التكاليف والمنافع كأساس لتقييم المشروعات، وعملية التقييم التي تتم في نطاق المناهج الدولية للتقييم ترتكز على الأهداف العمومية التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها.

أولا: منهج ليتل / ميرلس:

يعتبر هذا المنهج محاولة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للجمع بين مبادئ نظرية الرفاهية الاقتصادية وحسابات تقييم المشروعات، وقد تم تقدير هذا المنهج من قبل المنظمة في مؤلف نشر عام 1968، ومن الملامح الأساسية لهذا المنهج: [1]

-يتناول هذا المنهج تحليل التكلفة و المنفعة للمشروعات، من وجهة النظر العمومية، حيث يرى أنصار هذا المنهج أن تحقيق المساهمة الإيجابية للمشروعات الاستثمارية في تحقيق أهداف المجتمع يستلزم أن تتم عملية التقييم في نطاق منهج تحليل التكلفة المنفعة؛

-وفقا لهذا المنهج فإن تقييم المشروعات سوف يساهم ليس فقط في معالجة الاختلالات السعرية الموجودة في أسواق الدول النامية، بل أيضا في معالجة الاختلالات الاجتماعية الناتجة عن الخلل في توزيع الموارد؛

-يرى أنصار هذا المنهج ضرورة التحديد الواضح لكافة البدائل الممكنة و يقترح ضرورة الحصر الشامل و الدقيق لكافة البدائل المتاحة و مقارنة نتائج كل بديل؛

-يتم تقييم كافة بنود المنافع و التكاليف استنادا إلى القيم الدولية لها، حتى و إن كانت تلك البنود لا تدخل في نطاق التجارة الدولية و حتى يمكن ان يتم ذلك فإن هذا المنهج يستند إلى ما يسمى بمعامل التحويل المعياري الذي يمثل نسبة بين سعر الصرف الرسمي الأجنبي و السعر المحاسبي؛

معامل التحويل= سعر الصرف الرسمي / (سعر الصرف الحسابي +-العلاوة أو الخصم)

-أن مؤسسات تقييم المشروعات يجب أن يمتد نطاقها لتقديم التوصيات بشأن تعديل السياسات الحكومية؛

-من بين الآثار السلبية أن الاعتماد على أسعار و القيم الدولية في تقدير المنافع الصافية في الدول النامية قد لا يكون ملائما من وجهة نظر تحقيق الكفاءة الاقتصادية، و هذا يعني أن الاعتماد على القيم الدولية في تقييم المشروعات و رسم السياسات الاقتصادية قد يعيق من حدة الاختلالات في العلاقات الاقتصادية الدولية ولن يحقق التخصص الكفؤ للموارد الاقتصادية .

ثانيا: منهج اليونيدو (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية):

من الملامح الرئيسية لهذا المنهج ما يلي:

-يؤكد على ضرورة الاعتماد على أسلوب تحليل المنفعة التكلفة من وجهة نظر العمومية، في تقييم المشروعات لمواجهة أوجه القصور و الاختلالات التي تعاني منها الدول النامية.

[1] مرجع سبق ذكره

-يؤكد على ضرورة اهتمام الجهات الحكومية باعتبارات الربحية الخاصة عند القيام بدراسات الجدوى و حسابات الربحية الاجتماعية المتوقعة من الفرص الاستثمارية المتاحة، و يركز المنهج على هدفين رئيسيين في عملية التقييم على هدف تعظيم الاستهلاك الكلي لأفراد المجتمع ليس في الوقت الحاضر فقط بل و المستقبل أيضا، و الحد من التفاوت في توزيع الدخل ليس فقط بين أفراد المجتمع، لكن بين المناطق و الأقاليم المختلفة داخل البلد الواحد.

ثالثا: منهج الإيدكاس:

من الملامح الأساسية لهذا المنهج:

- يرفض هذا المعيار مفهوم المعيار الواحد المركب، كما أنه يرفض استخدام أسعار الظل في تقييم المشروعات في الدول النامية و من أجل التبسيط فإن هذا المنهج ينطلق من نفس الأسس التي ينطلق منها منهج اليونيدو الأصلي1972 و التي تتمثل في التالي :

- الأسعار في الدول النامية لا تعبر عن الأسعار الحقيقية من وجهة نظر المجتمع.

- أن معدل الفائدة السائد في الدول النامية غالبا ما يكون مدعوما من قبل الحكومات لتشجيع استثمارات معينة.

- إن الخلل في أسعار السوق لا يمكن التخلص منه عن طريق سياسة اقتصادية معينة حيث أن القوى السياسية في المجتمع تكون لها مصلحة في بقاء الأحوال كما هي عليه.

-إن المعيار الذي يستند إليه منهج الإديكاس في تقييم و اختيار المشروع يتمثل في معيار صافي القيمة المضافة بالإضافة إلى المؤشرات الإضافية و أيضا عدد من الاعتبارات التكميلية، فالمؤشرات الإضافية تتمثل في أثر على تنفيذ وتشغيل المشروع المقترح على العمالة، الأثر على التوزيع، الأثر الصافي على النقد الأجنبي و المنافسة الدولية، أما الاعتبارات التكميلية فإنها تتمثل في احتياجات المشروع المقترح من المرافق الأساسية و المعرفة التقنية و أثرها على البيئة.

معيار سعر الصرف:

فهذا المعيار يبين لنا تأثير المشروع على قيمة العملة الوطنية، وذلك من خلال مقارنة سعر الصرف المعلن وسعر الصرف الضمني، وإذا كان سعر الصرف الضمني أكبر من سعر الصرف فإن المشروع له تأثير سلبي غلى قيمة العملة الوطنية.

المعيار البيئي:

وفقا للمعيار البيئي فقد تم تقييم المشروعات إلى:

- مشروعات القائمة البيضاء وهي مشروعات ليس لها أثر على البيئة؛

- مشروعات القائمة الرمادية وهي مشروعات لها أثر على البيئة يمكن إزالته بزيادة مواد معينة تؤثر تكاليفها على الربحية التجارية للمشروع؛

- مشروعات القائمة السوداء وهي مشروعات لها تأثيرات بيئية كبيرة على البيئة و بالتالي تكون مرفوضة في الأول؛

فوفق هذا المعيار يتم دراسة أثر المشروع بإدراج الجوانب المتعلقة بالبيئة مرة و دون إدراجها مرة أخرى، و العمل على تغيير موقع المشروع إذا كتن الموقع غير ملاءم، أو تركيب معدات تساعد في تقليل الآثار السلبية للمشروع على البيئة و ذلك عن طريق الإعانات و المساعدات التي قد تقدمها الدولة و الهيئات الدولية للمشروع حفاظا على البيئة؛

- يوصي المنهج بضرورة تقييم بنود المنافع و التكاليف الخاصة استنادا إلى الأسعار السوقية الحرة في الأسواق المحلية و الدولية، فبالنسبة للبنود الداخلة في التجارة الخارجية فيتم الاعتماد على ال قيمةCIF بالنسبة للواردات و القيمة FOB بالنسبة للصادرات و ذلك بعد تعديلها استنادا إلى سعر الصرف المعدل بالعملة الأجنبية؛

- يوصي المنهج باستخدام صافي القيمة المضافة بدلا من إجمالي القيمة المضافة كمعيار رئيسي لتقييم و اختيار المشروعات الاستثمارية محل الدراسة، كما يوصي باستخدام صافي القيمة المضافة العمومية بدلا من صافي القيمة المضافة المحلية.1

1 : بركان أمينة، تحليل و تقييم المشاريع العمومية وعقلانية الاختيارات العمومية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 1،2015، المركز الجامعي لتيبازة، تيبازة، ص من 110 إلى 115

خلاصة الفصل:

ان التقييم المالي للمشاريع يعتمد على منهجية وأسس يجب الاعتماد عليها والتي تعتبر بمثابة ركائز تبين صلاحية المشروع المقترح وذلك من أجل اتخاذ قرار قبول أو رفض المشروع من الناحية المالية.

فالغرض الاساسي من التقييم المالي للمشاريع هو الوقوف على الأثار المالية المترتبة من خلال التقدير الدقيق لحجم الأموال اللازمة لتنفيذ وتشغيل المشروع وكذا تحديد المصادر المختلفة للتمويل مع تحديد التكاليف المترتبة عنها.

وعند انتهاء التقييم يكون في حوزة المسير المالي مجموعه من المعلومات والبيانات اللازمة التي تساعده في اتخاذ القرار.

الفصل الثاني:

قانون المشروع المعلوماتي والصفقات العمومية

تمهيد:

تعتبر الصفقات العمومية عقود مكتوبة بحد ذاتها، فهي تبرم بين طرفين أساسيين هما: المصلحة المتعاقدة والمتعامل المتعاقد (المتعامل الاقتصادي) قصد إنجاز أشغال أو صفقة دراسات ... إلخ، والهدف من الصفقة بالنسبة للمصلحة المتعاقدة هو النفع العام أي المنفعة العمومية، وهدف المتعامل الاقتصادي هو "الربح"، وسميت عقود المعاوضة لأن الإدارة تعوض المتعامل المتعاقد مقابل مالي مقابل قيامه بهذه الصفقة، وقبل الخوض في إجراءات الصفقة العمومية علينا أولا التعريف بالمشروع العمومي واعطاء الإطار المفاهيمي للصفقات العمومية، وهذا من أجل إعطاء الصورة المبدئية أو المسائل التحضيرية بهدف إيصال المعرفة في ذهن القارئ وإحاطته بمجموعة من المفاهيم القانونية.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول المشروع العمومي.

المطلب الأول: تعريف المشروع العمومي وخصائصه.

أولا: تعريف المشروع

هناك عدة تعريفات للمشروع تختلف هذه التعريفات باختلاف وجهات نظر الباحثين والدارسين في مجال إدارة المشاريع ومن ضمن هذه التعريفات ما يلي:

-" المشروع هو مهمة معينة محددة يراد تحقيقها و إنجازها " (جاك ميرديث) ؛

-المشروع هو مجهود تستخدم فيه موارد معينة و تنفق من أجله الأموال للحصول على منافع متوقعة خلال فترة زمنية معينة؛

-المشروع هو عبارة عن مجهود يتم القيام به بهدف تحقيق إنجاز محدد ، لمرة واحدة ، و ذو طبيعة خاصة لا تتكرر بنفس الصورة و يتم عادة إنجاز هذا المشروع في خلال فترة زمنية محددة ، و في حدود الموازنة الموضوعة؛

-و قد عرفت جمعية إدارة المشاريع البريطانية المشروع بأنه : "مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية ، لها بدايات و نهايات زمنية محددة ، يتم تنفيذها من قبل شخص أو منظمة لتحقيق أهداف محددة، في إطار معايير الكلفة و الزمن ، و الجودة المخطط لها"1؛

-عرفه معهد صناعة التشييد و مقره الولايات المتحدة construction industrial instute على أنه" عملية تطوير شاملة للمعلومات الاستراتيجية لأصحاب المنشأة لمعالجة المخاطر ، و اتخاذ قرارات لتخصيص الموارد و لتعظيم فرص نجاح المشروع"؛

-أما جراي لارسون Gray larson فقد عرفه بأنه" ذلك الجهد المعقد الذي يستلزم تحديد المصادر و الموارد اللازمة لتنفيذه حسب الموازنة الموضوعة و الوقت المحدد و ذلك بالمواصفات التي تلبي احتياجات المستهلكين"؛

1 أحمد يوسف دودين، إدارة المشاريع المعاصرة، دار يازوري للنشر، 2020، ص ص 20-21.

-عرفه معهد إدارة المشاريع الأمريكي (PMI) بأنه "عبارة عن نشاط مؤقت يتم البدء فيه لإنشاء منتج ، أو خدمة أو نتيجة فريدة من نوعها"1؛

-هو مجموعة أنشطة محددة (مهما كانت طبيعتها) يقوم بها مجموعة أفراد بقصد تحقيق هدف (أو مجموعة أهداف) محددة أو معرفة أصلا ، على أن تنجز هذه الأنشطة في فترة زمنية محددة البداية و النهاية (فترة المشروع معروفة) ، و تحكمها ميزانية مالية محددة و معرفة أصلا ، و غالبا لا يجوز لمدير المشروع الخروج عن هذه الميزانية ، أو زيادة حجم و نوع النتائج المخطط لها ، أو التغيير في مواصفاتها؛2

-هو نظام يتطلب مدخلات معينة يتم تشغيلها للحصول على مخرجات؛3

-هو مجموعة من بنود الأعمال التي يتم إنجازها خلال فترة زمنية محددة بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف.4

ثانيا: تعريف المشروع العمومي.

-يعرف على أنه" وحدة اقتصادية تملكها الدولة إما كليا أو جزئيا مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة ، تتولى إنتاج السلع و الخدمات ، و تعمل في نطاق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها"5

- يمكن تعريف المشروع العام بأنه" الجهاز المملوك من قبل الدولة وله وجود قانوني واضح، وله نظام محاسبي يختلف عما هو مطبق في الوحدات الحكومية، وينخرط هذا المشروع في أنشطة لها طابع تجاري وصناعي ومالي".6

ثالثا: خصائص المشروع.

1 فائق محمد سرحان الزويني، إبراهيم عبد الله عيدان، تكنولوجيا المعلومات في إدارة المشاريع الإنشائية، المنهل، ص 53.

2 إبراهيم خالد الباشا، تأسيس وإدارة المشروع الصغير، شركة دار البيروني للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، الطبعة العربية الأولى، 2018، ص 12.

3 وهيبة مقدم، الإدارة الاستراتيجية للمؤسسة من خلال لوحة القيادة، دار التعليم الجامعي، مستغانم، الجزائر، 2020، ص 152.

4 محمد سلمان سلامة، فن إدارة الوقت، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص 124.

5 عادل عامر، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي و في ظل الاقتصاد الحر، دار حروف منثورة للنشر، 2016، ص 165.

6 الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض السعودية، 1964، ص110.

هناك بعض الخصائص التي تميز بها المشروعات، بحيث أن كل مشروع له خصائص تختلف عن المشاريع الأخرى وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

أ/ الغرض:purpose

إن المشروع عادة له غرض محدد، ونشاط يحدث لمرة واحدة فقط لتحقيق هدف أو نتائج ملموسة ونهائية خاصة بهذا المشروع ومحددة.

ب/ دورة الحياة:life cycle

المشروع له دورة حياة، ومراحل مختلفة خلال هذه الدورة، و كل مرحلة من هذه المراحل لها ما يميزها و تحتاج إلى اتخاذ قرارات خاصة بها.

فالمشروع يبدأ كفكرة، وبداية عمل بطيئة ونمو، ونضج ثم إنهاء لحياة المشروع، مثله مثل الكائنات الحية.

ج/ التداخلات:inferdepencies

عادة تتداخل المشروعات في المنظمة مع بعضها البعض، وتتداخل أيضا مع الأقسام الوظيفية الأخرى في المنظمة من إنتاج وتسويق وتمويل وموارد بشرية ..... إلخ.

د/ الانفرادية:uniqueness

كل مشروع له مزايا وخصائص يتميز بها عن أي مشروع آخر فلكل مشروع خصوصية وأهدافه المتنوعة ووسائله المختلفة لتحقيق هذه الأهداف.

و/ النزاع:confict

المشاريع تواجه صراعات مختلفة سواء مع بعضها البعض في المنظمة الأم أو مع الأقسام الوظيفية في المنظمة، والسبب في الصراع هو الموارد والإمكانيات المحددة في المنظمة، وكذلك صراعات بين فرق العمل في المشاريع المختلفة أو صراعات متنوعة بين الأطراف ذات العلاقة المهمة بالمشروع من عملاء وممولين، وموردين والإدارة العليا للمنظمة ...إلخ.

ه/ القيود:constraints

لكل مشروع مجموعة من القيود والمحددات تقف أمام تنفيذه وتختلف هذه القيود باختلاف المشروعات وقدرتها على التكليف والتأقلم ومن هذه القيود ما يلي:

- الوقت اللازم لتنفيذ المشروع؛
- التكلفة : قيمة التكاليف الخاصة بمشروع معين تختلف عن مشروع آخر؛
- الجودة : يسعى كل مشروع إلى تحقيق ميزة تنافسية له تجاه المشاريع الأخرى استجابة لرغبات و احتياجات العملاء في المنظمة؛
- البيئة : و هي مجموعة المتغيرات المستمرة سواء في البيئة الداخلية أو الخارجية و التي تختلف من مشروع إلى آخر؛
- الثقافة التنظيمية والقيم: فكل مشروع له قيم وثقافة تختلف عن قيم وثقافة أي مشروع آخر.[1]

المطلب الثاني: مراحل المشروع وأهدافه

أولا: مراحل المشروع.

إن دورة حياة المشروع تتكون من خمسة مراحل يمر بها وتتلخص تلك المراحل فيما يلي:

1- بداية المشروع:

يعود صعوبة تصميم وتنفيذ المشاريع إلى أنه قد لا يختار المشروع الذي لا يناسب مع قدراته وتخصصه أو لا يتناسب مع المستفيدين منه ويمكن إجراء تحديد الاحتياجات باستخدام عدة وسائل مثل الاستمارات،

[1] أحمد يوسف دويدن، إدارة المشاريع المعاصرة، مجموعة يازوري للنشر، 2020، ص 24-25-26

المقابلات، المجموعات المركزة وغيرها والمهم هنا أن يستخدم صاحب المشروع الأداة التي تتناسب مع طبيعة الفئة المستهدفة وتوصله إلى المعلومة الصحيحة.

ويجب العمل على ترتيب أولويات هذه الأفكار من خلال تحليل " التكلفة والفائدة "ومن ثم اختيار الفكرة الأقل تكلفة والأقل فائدة وتهمل الأفكار الأكثر تكلفة وأقل فائدة وتبقى الأفكار الأقل تكلفة والأقل فائدة والأفكار الأكثر تكلفة والأكثر فائدة على قائمة تسمى " قائمة المشروعات المستقبلية " فقد تتغير الظروف بما يساعد الجمعية على تطبيقها .

وبعد أن يتم اختيار فكرة المشروع لابد من العمل غلى تبرير الفكرة وشرحها وذلك من خلال إعداد ورقة مرجعية مع أعضاء الهيئة الإدارية، العاملون المتطوعون، والفئات المستهدفة للتأكد من صحة توجهها وأخذ موافقة الهيئة الإدارية على إعداد وتنفيذ هذا المشروع.

- و في هذه المرحلة تكون الأنشطة و المهام التي يجب القيام بها[1] :

-تحديد احتياجات السوق؛

-تحديد الاحتياجات التنظيمية و المتماشية مع احتياجات السوق؛

-تحديد التكنولوجيا المستخدمة؛

-تحديد كل من (المكتب المنفذ للمشروع، مدير المشروع ، الراعي) ؛

-تحديد و توثيق المشروع (ميثاق المشروع) ؛

-تحديد المستفيدين من المشروع.

2-التخطيط للمشروع

وهي ثاني مرحلة يمر بها المشروع، ويتم فيها ترجمة فكرة المشروع إلى مجموعة من الأهداف والأنشطة ويمكن تطبيق مهارات التخطيط الاعتيادية في هذه المرحلة ويمكن إعداد خطة المشروع بالاعتماد على العناصر التالية :

-اسم المشروع : يتم تحديد اسم المشروع و تصميم شعار له.

1 محمود عبد الفتاح رضوان، إدارة المشروعات العامة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2013/2012، ص ص 14 22

-استراتيجية المشروع : و يتم العمل هنا على ربط المشروع بالاستراتيجيات و تبين كيف يستجيب لها و يحققها.

-أهداف المشروع : يتم توضيح الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من تطبيق هذا المشروع ، و لابد أن تكون هذه الأخيرة مؤدية إلى استراتيجية المشروع و من المهارات المتبعة في إعداد و صياغة الأهداف هي طريقة S.M.A.R.T

حيث يجب أن يكون الهدف: محدد، قابل للقياس، قابل للتطبيق، واقعي ويأتي ضمن فترة زمنية محددة.

S: SPECIFIC

M: MESURABLE

A: ACHIEVABLE

R : REALISTIC

T : TIME -BOUND

-النشاطات الرئيسية في المشروع : عرض مفصل للنشاطات التي سيتم تقديمها من خلال هذا المشروع مثلا : عقد دورة تدريبية ، محاضرة ، زيارة ميدانية ....

-تحديد الفئات المستهدفة : هنا و بعد ما قمنا بتحديد المستفيدين في المرحلة السابقة لا بد أن نذكر كيف ستستفيد الفئات المستهدفة و لماذا اختارها.

-النتائج المتوقعة : يتم هنا تصور النتائج التي تتوقعها من تنفيذ نشاطات المشروع و نضع المؤشرات التي سنستخدمها لقياس تحقيق تلك النتائج.

-الإجراءات : من أصعب مراحل التخطيط حيث يتم تحديد كافة الإجراءات و المهام التي ستستخدمها من أجل تنفيذ و إدارة

هذا المشروع مثل الاجتماعات التحضيرية، تحضير المواد التدريبية....

-إدارة موارد المشروع : و يتم هنا تعيين و تهيئة الكادر البشري الذي سيباشر العمل على المشروع بالإضافة إلى تخصيص و تجهيز الموارد العينية و المالية اللازمة.

-الموارد البشرية : يتم العمل على تحديد الوظائف الرئيسية للمشروع مثلا : مدير المشروع، مساعد، باحث، سكريتار ...و تعمل على تعيين الأشخاص المناسبين لهذه الوظائف، كما يتم تحديد المهارات المطلوبة لكل وظيفة.

-إدارة الموارد المالية و المعدات : يتم القيام هنا على رصد و تجهيز أموال معدات المشروع، و ذلك من خلال تقديرها للأموال التي تحتاج إلى إنفاقها على مختلف مراحل و إجراءات و نشاطات المشروع، و كذلك تقديرها للمعدات و الأجهزة التي يحتاجها الموظفين للقيام بأعمالهم.

فمرحلة التخطيط للمشروع تهدف إلى إتمام مرحلة تلخيص البدايات للمشروع ووضع التصميم التفصيلي للأعمال ضمن المشروع حيث يقوم بالآتي:

-اختيار المصممين المناسبين؛

-تحديد المصادر المطلوبة للمشروع؛

-تقسيم المشروعات إلى مهمات (مشاريع جزئية) ؛

-تحديد الجدول الزمني للمهمات ضمن المشروع (جدولة المشروع) ؛

-تحديد مخاطر و ممتلكات المشروع؛

-تطوير حالات العمل و تغيير قواعد الخطة في المشروع إن تطلب الأمر ذلك.[1]

[1] مرجع سبق ذكره

3-تنفيذ المشروع:

وهي المرحلة التي يتم فيها الإعلان لنا عن بدأ المشروع ويباشر فريق العمل الإجراءات والمهام المتفق عليها في خطة المشروع وخطة العمل، وتكمن أهمية إدارة المشاريع في هذه المرحلة في أنها تعمل على التحكم في سير أعمال المشروع حسب ما هو مخطط له وإدخال التعديلات والتحسينات اللازمة.

-وتكمن هذه المرحلة في تنفيذ خطة المشروع وفقا للمفاهيم الإدارية التالية:

-إدارة الوقت؛1

-إدارة الاتصالات؛

-إدارة الموارد البشرية؛

-إدارة المخاطر؛

-إدارة الجودة؛

-إدارة التوريد.

4-متابعة وتقييم المشروع:

وهنا يتم وضع خطة كاملة لضمان سير المشروع ولضمان متابعة التطورات خلال التنفيذ من أجل رصد فرص للتقييم والتصحيح إن لزم الأمر وربط النتائج المتوقعة بعده من المؤشرات ووسائل التأكد التي يستخدمها مدراء المشروع في تقييم البرامج.

وهناك بعض النصائح:

-ضع تصورا للمخرجات و النتائج النهائية للمشروع؛

-حدد الإجراءات و المهام التي يجب تنفيذها للأعداء و تنفيذ المشروع؛

-حدد الوظائف و المهارات الرئيسية و الخبرات المطلوبة لكل وظيفة؛

-وضع نظام عمل مناسب يحدد المهام و المسؤولين عنها و الفترة الزمنية المتاحة لهم؛

-قيم أداء الموظفين بالاعتماد على مؤشرات يمكنك استخراجها من نظام العمل و الوصف الوظيفي؛

1نفس المرجع السابق ص35

- قيم حجم الأموال التي يحتاجها تنفيذ المشروع وضعها في موازنة تفصيلية؛

-تأكد أن الموظفين على علم و معرفة بمفهوم المشروع و إجراءات؛

-تابع دقة تنفيذ خطة المشروع من خلال متابعة تنفيذ الأنشطة و الوصول إلى الفئات المستهدفة و تزويد الخدمات بجودة عالية؛

-تأكد من انسجام تطبيق إجراءات المشروع مع بعضها البعض؛

-التأكد من التزام فريق العمل بأداء ما هو مطلوب منه في الوقت المحدد و شجع إنتاجياتهم و فعاليتهم؛

-افحص المخاطر التي يتعرض لها المشروع و اقترح المعالجة المناسبة؛

-اعلم فريق العمل و الفئات المستهدفة بانتهاء المشروع و أشكرهم على جهودهم و مشاركتهم؛

-وثق كامل أعمال المشروع في تقارير خاصة؛

-ضع خطة تقييم شاملة للمشروع تقيم أهدافه ، إجراءاته و نتائجه.

ولهذا تمكن هذه المرحلة في:

-متابعة و تقييم جميع أجزاء المشروع؛

-مقارنة النتائج و التنفيذ بخطة المشروع؛

-التصحيح إن لزم الأمر أو تطوير أو إعادة صياغة الخطة؛

-أشكر و قدر كل من ساهم في تنفيذ المشروع.

- 5الانتهاء من المشروع : التأكد من إتمام المشروع وفق المستندات العقد (تحقيق بنود دفتر الشروط).

-تدريب كوادر العمل على صيانة وتشغيل المشروع؛

- تأمين عملية ما يسمى بخدمات ما بعد البيع و التي تتمثل في الصيانة المجانية إذا كانت ضمن شروط دفتر الشروط المتفق عليه بعقد المشروع.1

ثانيا: أهداف المشروع

1 محمود عبد الفتاح رضوان، إدارة المشروعات العامة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2013/2012، ص من 14 إلى 22

تلخص الأهداف الرئيسية للمشروع حسب الدليل المعرفي لإدارة المشاريع في إنجاز المشاريع في الوقت المحدد والتكلفة المحددة ومستوى الأداء والتكنولوجيا المطلوبين وذلك من خلال الاستخدام الأمثل والفعال للموارد.

لذلك تحقيق الأهداف على أرض الميدان يعتبر أمر صعب و يحمل طابع من التحديات (البشرية و التنظيمية) حيث يمكن في هذا السياق التأكيد على معايير الأهداف المتمثلة فيما يلي: وضع أهداف واضحة و واقعية و قابلة للقياس، متفق عليها و محددة بفترة زمنية.1

-الانتهاء في الوقت المحدد : هذا هو الهدف الأقدم و الأصعب في الأهداف التي سنناقشها ، إنه أصعبها لأن المتطلبات غالبا ما تتغير أثناء تنفيذ المشروع و الجدول الزمني كان مثاليا عند وضعه للمرة الأولى.

ولكي تنجح، تحتاج لإدارة نطاق عمل المشروع بعناية فائقة ووضع خطية التحكم فيما سيحدث من تغييرات في نطاق العمل أثناء التنفيذ، احرص دائما على تحديث خطتك، مع تسجيل التقدم الفعلي في مقابل المخطط له، وتحديد أي انحرافات عن الخطة وتداركها بسرعة.

-إنجاز المشروع في حدود الميزانية المحدد أو أقل:

للتأكد من أن تكاليف مشروعك لن تتصاعد فإنك تحتاج إلى تحديد ميزانية للمشروع في البداية لتكون مرجعا لك، وتضمين هذه الميزانية جميع أنواع تكاليف المشروع التي ستتراكم، سواء كانت متعلقة بالناس أو المعدات أو الموردين أو المواد ثم حدد مقدار تكلفة كل مهمة في خطتك لإكمال وتتبع أي انحرافات عن هذه الخطة، تأكد من أن إذا بالغت في الإنفاق على بعض المهام، فأنت تستطيع أن تعوض ذلك من خلال تقليل الإنفاق على المهام الأخرى، وبهذه الطريقة، يمكنك التحكم في إنفاقك وتوصيله في حدود الميزانية.

1 قدوم لزهر، محاضرات في إدارة المشاريع، السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2019/2018

-تلبية المتطلبات من المشروع :

الهدف هنا هو تحقيق متطلبات المشروع التي وضعت منذ التفكير فيه، سواء كانت هذه المتطلبات هي تركيب نظام تكنولوجيا معلومات جديد أو تطبيق آليات إنتاج جديدة، فإثارة المشروع تحتاج في كل الأحوال ابتكار الحلول التي تمكنها من الوفاء بمتطلباته بنسبة 100% والخدعة هنا لإنجاز ذلك هو أن يكون لدينا متطلبات واضحة وتفصيله منذ البداية وإذا كانت المتطلبات غامضة لأي سبب فإن البنود التي نظنها صغيرة ولا تستغرق وقتا طويلا في التنفيذ ربما تتضخم وتحتاج منا وقتا طويلا وجهد وعمالة أكثر.

-الحفاظ على الزبائن سعداء:

يمكنك إنهاء مشروعك في الوقت المحدد وتحت الميزانية وتلبية 100% من المتطلبات ولكن لايزال لديك عملاء غير سعداء، هذا عادة بسبب تغير توقعاتهم منذ بدء المشروع ولم يتم إثارتها بشكل صحيح لضمان أن مالك المشروع، والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين سعداء في نهاية المشروع، تحتاج إلى إثارة توقعاتهم بعناية، تأكد من إبقائهم دائما على علم بالتقدم الحاصل في المشروع وبالمشكلات التي تواجهها من خلال منحهم رؤية واضحة وضوح الشمس.

دعهم يعبرون عن مخاوفهم أو أفكارهم بانتظام، أخبرهم مقدما عندما لا يمكنك التسليم في الوقت المناسب أو عند الحاجة إلى إجراء تغيير، الانفتاح والصدق هما دائما أفضل الأدوات لإدارة توقعات العملاء1.

1 Http s : //nasihah. Net new selter

-ضمان الحفاظ على فريق عمل سعيدا:

إذا تمكنت من القيام بكل ذلك مع فريق سعيد فستكون أكثر استعدادا للقيام بذلك مرة أخرى للمشروع التالي، وهذا هو شعور موظفيك أيضا، رضا الموظفين أمر بالغ الأهمية لنجاح مشروعك، لذا ابق فريقك سعيدا بمكافأته والتعرف عليه لتحقيق نجاحات التي حققها، قم بصقل مهاراتهم بتكليفهم بالعمل الذي يكمل جوانب قوتهم و بالتدريب الذي يساهم في بناء الفريق ويساعد في تعزيز الروح المعنوية، مع فريق عمل ذي دوافع سعيدة يمكنك تحقيق أي شيء.1

1 نفس المرجع السابق ص 41

المبحث الثاني: تطور النظام القانوني للصفقات وكيفيات إبرامها.

بالرجوع إلى تاريخ نشأة النظام القانوني للصفقات العمومية وجد أنه تم صدور عدة مراسيم لتنظيمه سوف نقوم بالتعرف عليها من خلال هذا المبحث ومعرفة مختلف كيفيات إبرامها

المطلب الأول: مفهوم الصفقات العمومية وتطور النظام القانوني لها.

أولا: تعريف الصفقات العمومية

لقد حاول كل من التشريع والقضاء والفقه إلى إيجاد تعريف للصفقة العمومية وهذا نظرا للأهمية التي تكتسيها، وسنحاول تحديد كل تعريف فيما يلي:

/1التعريف التشريعي :

عرف المشرع الجزائري عبر قوانين الصفقات المختلفة الصفقة العمومية، وسنعرض هذه التعريفات حسب التدرج الزمني:

-قانون الصفقات الأول الأمر 67/90 :

عرفت المادة 1 0 من الأمر 67/90 الصفقات العمومية على أنها" إن الصفقات العمومية هي عقود خطية تجريها الدولة والمحافظات والبلديات والمؤسسات والدواوين العامة وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك بتحقيق أشغال أو توريد أو خدمات".

-المرسوم المتعلق بصفقات المتعامل العمومي 82/145 :

عرف المرسوم 145/ 82 المؤرخ في 10-04-1982 المتعلق بالصفقات التي يبرمها المتعامل العمومي للصفقات العمومية على أن صفقات المتعامل العمومي عقود مكتوبة حسب مفهوم التشريع الساري على العقود ومبرمة وفق الشروط الواردة في هذا المرسوم قصد إنجاز الأشغال أو اقتناء المواد والخدمات.

-المرسوم التنفيذي المتضمن تنظيم الصفقات العمومية لسنة 1991:

لقد تضمن المرسوم التنفيذي رقم 434/ 91 المؤرخ في 09 نوفمبر 1991 في نص منه تعريفا للصفقات العمومية حيث أشار النص على ما يلي: "الصفقات عقود مكتوبة حسب التشريع الساري على العقود المبرمة وفق الشروط الواردة في هذا المرسوم قصد إنجاز الأشغال واقتناء المواد والخدمات لحساب المصلحة المتعاقدة".

-المرسوم الرئاسي 02/250 المعدل و المتمم بالمرسوم الرئاسي 08/338 :

المؤرخ في 26-10-2008 حيث نص على أن " الصفقات العمومية عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به تبرم وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم قصد إنجاز الأشغال واقتناء المواد والخدمات والدراسات لحساب المصلحة المتعاقدة".

-المرسوم الرئاسي 10/236 المتعلق بتنظيم الصفقات:

وقد أشاره لتعريف الصفقات العمومية المادة 04 منه: الصفقات العمومية عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم قصد إنجاز الأشغال واقتناء اللوازم والخدمات والدراسات لحساب المصلحة المتعاقدة.

التعريف القضائي: إن القضاء الجزائري حال فصله في بعض المنازعات قدم تعريفا للصفقات العمومية وقد ذهب مجلس الدولة الجزائري في تعريفه للصفقات العمومية على أن الصفقة العمومية عقد يربط الدولة بالخواص حول مقاولة أو إنجاز مشروع أو خدمات.

-التعريف الفقهي:

لقد عرف الفقه العقد الإداري على أنه العقد الذي يبرمه شخص من أشخاص القانون العام قصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره وتظهر نيته في الأخذ بأسلوب القانون العام وذلك بتضمين العقد شرطا أو شروطا غير مألوفة في عقود القانون الخاص، وبما أن الصفقة عقد إداري فإن هذا التعريف يسقط عليها آليا.

- التعريف حسب المعيار العضوي:

الصفقات العمومية وفق المعيار العضوي هي كل العقود الإدارية التي تبرمها الإدارات العمومية والهيئات الوطنية المستقلة والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وكل الهيئات المنصوص في قانون الصفقات العمومية (لا تطبق احكام هذا المرسوم الا على الصفقات محل مصاريف الإدارات العمومية والهيئات الوطنية المستقلة والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بالإضافة الى مراكز البحث والتنمية والمؤسسات العمومية الخصوصية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي و المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري عندما تكلف هذه الأخيرة بإنجاز مشاريع استثمارات عمومية بمساهمة نهائية لميزانية الدولة ....).

-حسب المعيار الموضوعي :

تعرف الصفقات العمومية حسب هذا المعيار على أساس موضوع الصفقة حيث تشمل الصفقات العمومية احدى العمليات الاتية او أكثر: انجاز الاشغال، اقتناء اللوازم، تقديم الخدمات وانجاز الدراسات.

-المعيار المالي:

فضلا عن هذين المعيارين يمكن الاعتماد على معيار القيمة المالية الدنيا للصفقة العمومية من اجل الوصول الى تعريفها على اعتبار انه ليست كل العقود التي تبرمها الهيئات الإدارية صفقات عمومية على أساس ان المشرع يشترط ان تكون قيمة الصفقة 6.000.000 دج بالنسبة لصفقات الاشغال والتوريدات و4.000.000 دج بالنسبة لصفقات الخدمات (كل عقد او طلب يساوي مبلغه 6.000.000 دج او يقل عنه لخدمات الاشغال والتوريدات 4.000.000 دج لخدمات الدراسات، لا يقتضي وجوبا ابرام صفقة في مفهوم هذا المرسوم).1

1شقطمي سهام, النظام القانوني للملحق في منازعات الصفقات العمومية في الجزائر، مذكرة ماجيستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2005/2004، ص من 06 الى 08.

ثانيا: تطور النظام القانوني للصفقات العمومية

لقد مر النظام القانوني للصفقات العمومية بمجموعة من المراحل شهد خلالها تطورات عديدة جاءت تماشيا مع النظام الاقتصادي المنتهج في كل مرحلة ، فخلال الفترة الاستعمارية كان النظام القانوني للصفقات العمومية تحكمه نصوص أساسية مطبقة على الصفقات العمومية الفرنسية ، و تم تمديد العمل بالقانون الفرنسي في الجزائر حتى بعد الاستقلال و ذلك بصدور القانون رقم 62 /157 إلى غاية صدور قانون جزائري بداية تم إصدار المرسوم رقم 64 /103 المؤرخ في 1964/03/26 الذي قرر بموجبه إنشاء اللجنة المركزية للصفقات العمومية التي عهد لها اختصاص اتخاذ الأحكام القانونية وإجراءات تنفيذ الصفقات العمومية ، و استوجبت المعطيات المستجدة و مقتضيات المصلحة العامة إصدار نصوص تنظيمية كان أولها الأمر رقم 90/67 ، و في محاولة من المشرع لتلافي النقص الوارد به و تماشيا مع التيار الاشتراكي لجأ إلى إصدار المرسوم رقم 82 / 145 بعد ذلك و نتيجة للتطورات الاقتصادية الحاصلة المتمثلة في انخفاض عائدات البترول و كذا انخفاض المستوى المعيشي و سوء الأوضاع الاجتماعية ، و في محاولة للاستجابة لها وجد المشروع نفسه مضطرا إلى مسايرتها مما أدى إلى تبني تحولات جذرية مست النشاط الاقتصادي التي دفعت البلاد إلى الدخول في اقتصاد السوق ، لهذا ظهرت الحاجة إلى وجود تعديل يتماشى مع هذه الظروف و هو ما تم فعلا بصدور المرسوم التنفيذي رقم 434/91 ، هذا الأخير الذي عرف بدوره عدة تعديلات تماشيا مع الأوضاع السائدة آنذاك ، أهمها تعديل 1996 الذي تزامن مع التعديل الدستوري1.

بعد ذلك تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم 250/02 في ظل النقائص التي خلفها المرسوم السابق، جاء هذا المرسوم في وقت عرفت فيه السوق العالمية ارتفاع لأسعار المحروقات وانتعاش لمداخيل الجزائر، وجاء استجابة لتوجهات الدولة نحو تحرير الأنشطة الاقتصادية، كما شهد هذا المرسوم هو الآخر تعديلين، الأول بموجب المرسوم الرئاسي رقم 301/03.

والثاني بموجب المرسوم الرئاسي 338/08، بغرض رفع عتبة إبرام الصفقات العمومية وتخفيف الضغط عن اللجنة الوطنية للصفقات وإدخال مبادئ المنافسة الحرة في الصفقات العمومية.

1 حبيب الرحمان، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، جامعة المدية، المدية، جوان 2016، ص 04-05

ونتيجة ضغوط الالتزامات الدولية التي تواجهها الدولة الجزائرية في المجال الاقتصادي ،خاصة و بعد المصادقة على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و كذلك سعيها الكثيث للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) بالإضافة إلى الملاءة المالية و المشاريع العملاقة و البرامج الرئاسية للإنعاش و النمو الاقتصادي و في ظل التحديات الراهنة من عدم إتمام إنجاز المشاريع في مواعيدها و مكافحة الفساد، الأمر الذي دفع بالدولة إلى إصدار مرسوم رئاسي رقم 236/10 الذي أحدثه المشرع لتفادي النقص الحاصل و التناقض الموجود بالتشريعات السابقة من جهة ، و محاولة منه لمواكبة التقدم العلمي السريع و محاولة تحرير الاقتصاد من جهة أخرى ، كما تعرض هذا المرس م كسابقيه لعدة تعديلات أولها تعديل 2011 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11/98 و الثاني تعديل 2011 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11/222، والثالث تعديل 2012 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13/03.

لكن مع إثبات عدم نجاعة و صعوبة التطبيق الميداني للنصوص السابقة الناجم عن وجود فراغات قانونية انجر عنها تأخر في إنجاز المشاريع و تعطيل عجلة التنمية من جهة ، و انهيار أسعار البترول من جهة أخرى ، دفع بالمشرع إلى إصدار تشريع جديد يواكب هذه التحديات و يستجيب لمتطلبات الدولة الراهنة ،هذا التشريع الذي يؤخذ عنه أنه يمتاز بالدقة و التحيين المتكامل لأغلب النصوص السابقة من أجل تسيير أحسن للأموال العمومية وهو المرسوم الرئاسي رقم 247/ 15 ، هذا الأخير الذي حمل في طياته العديد من الأمور المستحدثة التي تم اقتراحها بهدف تخفيف و تسهيل إجراءات إبرام الصفقات العمومية ، و عليه فإن الغاية المرجوة من هذا الإصلاح هي السماح للمصالح المتعاقدة بتلبية حاجياتها في جو من الشفافية و المصداقية و الحرية التعاقدية و المساواة بين المتعاقدين من جهة ، وكذا العمل على ترشيد استعمال المال العام و حمايته من شتى مظاهر و أشكال الفساد.1

-المطلب الثاني : كيفيات وإجراءات ابرام الصفقات العمومية.

يتعين قبل ابرام الصفقة العمومية ضمان واتاحة المنافسة على مستوى واسع من اجل الحصول على الصفقة والمساواة بين المترشحين وأولوية المصلحة العامة على المصالح الخاصة وكذا ضمان الحفاظ على توازن مصالح الطرفين من إدارة ومتعاقدين، لهذا حدد التنظيم طريقتين لإبرام الصفقات أولها المناقصة التي تمثل دعوة للمنافسة و هي القاعدة العامة , و تتخذ عدة اشكال ,اما التراضي فياخذ شكلين هما التراضي بعد

1مرجع سبق ذكره ص40

الإشارة او التراضي البسيط, ثم نعمل على الوقوف على الإجراءات المقررة لإبرام الصفقات العمومية وفق مستجدات المرسوم الرئاسي رقم 247/15 .1

اولا: كيفيات ابرام الصفقات العمومية

حرص المشرع الجزائري من خلال احكام المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام على تحديد طرق وإجراءات ابرام الصفقة العمومية بما يكفل احترام مبدا المساواة وتكافؤ الفرص بتدعيم مبدا العقلانية وشفافية إجراءات التعاقد من جهة، ومراعاة الاعتبارات الفنية والتقنية الى جانب الثمن من جهة أخرى. وعليه عمد المشرع الى النص على أسلوب "طلب العروض" كإجراء أساسي في ابرام الصفقة العمومية متى بلغت قيمة السلع والخدمات المراد التعاقد عليها مبلغا معينا.2

تعريف طلب العروض:

عرف المشرع الجزائري أسلوب "طلب العروض" بموجب نص المادة 40 من تنظيم الصفقات العمومية الجديد رقم 15-247 على النحو التالي: "طلب العروض هو اجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة دون مفاوضات للمتعهد الذي يقدم أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية استنادا الى معايير اختيار موضوعية، تعد قبل إطلاق الاجراء ". وهذا المصطلح يقابله في الصياغة الفرنسية للنص ذاته مصطلح" appeles d'offres".3

اشكال طلب العروض:

بعد ما استبدل المرسوم الرئاسي 15-247 مصطلح المناقصة بمصطلح طلب العروض، فانه قلص كذلك صور هذا الاجراء من 5صور الى 4 صور، وذلك بحذف أسلوب المزايدة نظرا لما عرفه من غموض وتناقض في مدلوله، وعدم وضوح وتفصيل اجراءاته، مستبدلا إياه بالمزاد الالكتروني العكسي المتعلق بصفقات التوريد مشابها في ذلك المشرع الفرنسي.

أحسن عميروش، طرق ابرام الصفقات العمومية، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية 1المال العام، جامعة يحي فارس، المدية, 2013/05/20 , 02.

2 هيبة سردوك.ماهية طلب العروض في المرسوم الرئاسي رقم15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 03، المجلد 12، جويلية 2020، جامعة باجي مختار، عنابة، ص150-151.

3 المادة 40، من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

وقد وردت صور طلب العروض ضمن المادة 42 من المرسوم الرئاسي 15-247: "يمكن ان يكون طلب العروض وطنيا او دولبا، ويمكن ان يتم حسب أحد الاشكال التالية:

- طلب العروض المفتوح؛
- طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات الدنيا؛
- طلب العروض المحدود؛
- المسابقة.

وجاءت المواد من 43-48 من ذات المرسوم مفصلة لكل نوع من أنواع طلب العروض، والتي سنتناولها كالاتي:

-طلب العروض المفتوح :appel d'offre ouvert

عرفت المادة 43من المرسوم الرئاسي 15-247 طلب العروض المفتوح كالاتي: "طلب العروض المفتوح هو اجراء يمكن من خلاله أي مترشح مؤهل ان يقدم تعهدا"1 اذن طلب

العروض المفتوح وكما يدل من تسميته هو اجراء متاح لكل المترشحين المؤهلين على السواء.2

1 الزهرة حقريف واخرون، ابرام الصفقات العمومية عن طريق طلب العروض في ظل المرسوم الرئاسي 15-247، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، العدد02، المجلد 02، جويلية 2019، الجزائر، ص169.

2 نفس المرجع السابق ص 48.

-طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا :appel d'offre restreint

عرفت المادة 44 من ذات المرسوم طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا كالاتي :"طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا هو اجراء يسمح فيه لكل المترشحين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط الدنيا المؤهلة التي تحددها المصلحة المتعاقدة مسبقا قبل إطلاق الاجراء، بتقديم تعهد، ولا يتم انتقاء قبلي من طرف المصلحة المتعاقدة."1

وحددت الفقرة 02 من المادة الذكورة أعلاه هذه الشروط والمتمثلة في مجال التأهيل والتصنيف والمراجع المهنية المتناسبة مع طبيعة المشروع ومتطلباته، مع مدى بيان قوة ومركز دفتر الشروط في هذا النوع من الاشكال؛

وعندما نقارن مضمون هذه المادة مع مضمون المادة 30 من المرسوم الرئاسي 236/10 نجد ان المشرع الجزائري أبقى على عبارتي الشروط الدنيا والمؤهلة واستبدل عبارة المناقصة المحدودة بعبارة طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا، وذلك حرصا منه على توافر عنصر التأهيل مع توافر شروط دنيا وهي القدرات التقنية والمالية والمهنية الضرورية لتنفيذ الصفقة وتكون متناسبة مع طبيعة وتعقيد وأهمية المشروع في كل مترشح.2

-طلب العروض المحدود:

يعرف طلب العروض المحدود وفقا للمادة 45 من تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام على انه:" اجراء لاستشارة انتقائية، يكون المرشحون الذين تم انتقاءهم الاولي من قبل، مدعوين وحدهم لتقديم تعهد"3، وهذا الاجراء يطلق عليه في التنظيمات العربية بطلب العروض على مرحلتين، الا ان هذا المصطلح وان كان يصح في هذه التنظيمات فانه لا يصح في تنظيم الصفقات العمومية الجزائري، الذي ينص على أسلوب طلب العروض المحدود بنوعين (طلب العروض على مرحلة، طلب العروض على مرحلتين).

ومن خلال استقراء مضمون هاتين المادتين يمكننا تقسيم طلب العروض المحدود الى مرحلتين:

1 المادة 44 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

2المادة 30 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

3 المرسوم الرئاسي 247/15 الصادر بتاريخ 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية عدد 50، الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 2015.

المرحلة الأولى: الزامية توجيه الدعوة لعدد من المرشحين لا يقل عددهم عن العدد المحدد في دفتر الشروط:

يجب ان يتوجه طلب العروض المحدود الى (5) خمسة مترشحين كحد اقصى، يتم انتقائهم الأولي، وفي حالة ما إذا كان عدد المرشحين الذين جرى انتقائهم الأولي، أدنى من خمسة، يجب على المصلحة المتعاقدة ان تباشر الدعوة الى الانتقاء الاولي من جديد، وطلب العروض المحدود هو اجراء يكون المرشحون المرخص لهم بتقديم عرض فيه المدعون خصيصا للقيام بذلك بعد انتقاء اولي , وتنفذ المصلحة المتعاقدة الانتقاء الاولي لاختيار المرشحين لإجراء المنافسة عندما يتعلق الامر بعمليات معقدة او ذات أهمية خاصة , و يجري الى طلب العروض المحدود على أساس:

- ✓ مواصفات تقنية مفصلة او نجاعة يتعين بلوغها ;
- ✓ برنامج وظيفي، استثناء، إذا لم تكن المصلحة المتعاقدة قادرة على تحديد الوسائل التقنية لتلبية حاجاتها حتى بصفة دراسات ;

كما يمكن للمصلحة المتعاقدة القيام باستشارة مباشرة للمتعاملين الاقتصاديين المؤهلين والمسجلين في قائمة مفتوحة تعدها المصلحة المتعاقدة على أساس انتقاء اولي1، بمناسبة انجاز عمليات دراسات او هندسة مركبة او ذات أهمية خاصة او عمليات اقتناء لوازم خاصة ذات طابع تكراري، وفي هذه الحالة يجب تجديد الانتقاء الاولي كل ثلاث سنوات.2

المرحلة الثانية: دراسة العرض التقني:

نصت على هذه المرحلة المادة 46 من المرسوم الرئاسي15 /247 بحيث تتم دعوة المرشحين الذين جرى انتقائهم الاولي طبقا لأحكام المادة 45 من هذا المرسوم في مرحلة أولى برسائل استشارة الى تقديم عرض تقني اولي دون عرض مالي.

ويمكن للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض، فيما يخص العروض التي تراها مطابقة لدفتر الشروط، ان تطلب كتابيا بواسطة المصلحة المتعاقدة من المرشحين تقديم توضيحات او تفصيلات بشأن عروضهم.

1 المادة 45 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

2 المادة 45 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

ويمكن تنظيم اجتماعات لتوضيح الجوانب التقنية لعروض، المرشحين عند الضرورة، من طرف المصلحة المتعاقدة، بحضور أعضاء لجنة تقييم العروض، الموسعة عند الاقتضاء، ويمكن الاستعانة بخبراء، والذين يتم تعيينهم لهذا الغرض، ويجب ان تحرر محاضر لهذه الاجتماعات يوقعها جميع الأعضاء الحاضرين، وتقترح لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض في هذه المرحلة بإقصاء عروض المرشحين الذين لا يستوفون متطلبات البرنامج، الوظيفي او المواصفات التقنية او النجاعة المتعين بلوغها والمنصوص عليها في دفتر الشروط.

تقديم العرض التقني النهائي والعرض المالي:

يتم في هذه المرحلة دعوة المرشحون الذين جرى اعلان مطابقة عروضهم التقنية الأولية الى تقديم عرض تقني نهائي وعرض مالي على أساس دفتر الشروط معدل عند الضرورة، ومؤشر عليه من قبل لجنة الصفقات المختصة، أثر تقديم التوضيحات المطلوبة اثناء المرحلة الأولى.1

من خلال استقراء هذه المواد نلاحظ ان المشرع الجزائري قد منح للإدارة قدرا واسعا من الحرية من خلال السماح لها بالاتصال بالمتعاملين وانتقاءهم بكل حرية كما أكد على ضرورة احترام مبادئ قيام الصفقة العمومية واعطى الحيز القانوني للعملية الإجرائية من خلال بيان اللجوء اليها إما على مرحلتين أو مرحلة واحدة مع بيان المتطلبات وكيفيات الانتقاء الاولي بصورة تبعد الإدارة من دائرة التهمة والشك.

إضافة الى ذلك حدد المجال المغلق للاستشارة لبيان عدد المتنافسين ولم يحدد العدد الأدنى للعارضين مما يطرح أيضا التساؤل عكس ما اخذ به المرسوم الرئاسي236/10 و تعديلاته.2

-المسابقة:

عرفتها المادة 47 من المرسوم الرئاسي 247/15 على انها:" اجراء يضع رجال الفن في منافسة لاختيار مخطط او مشروع معهم استجابة لبرنامج أعده صاحب المشروع قصد انجاز عملية تشتمل على جوانب تقنية او اقتصادية او جمالية او فنية خاصة، قبل منح الصفقة لاحد الفائزين بالمسابقة والفائز بالمسابقة الذي يقدم أحسن عرض من الناحية الاقتصادية تمنح له الصفقة دون مفاوضات".3

1 المادة 46 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

2 المادة 46 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15.

3 الفقرة 2 من المادة 47 من المرسوم الرئاسي 247/15.

ان اجراء المسابقة تلجا اليه المصلحة المتعاقدة، لا سيما في مجال تهيئة الإقليم والتعمير والهندسة المعمارية والهندسة، او معالجة المعلومات.1

أسلوب التراضي كإجراء استثنائي لعقد الصفقة العمومية في التشريع الجزائري

يعتبر التراضي الاجراء الاستثنائي لإبرام الصفقات العمومية، حيث يتم تخصيص ومنح الصفقة لمتعامل متعاقد واحد دون اللجوء الى شكلية المنافسة، وبالتالي فهو يعتبر استثناء يختلف عن طلب العروض الذي يشكل القاعدة العامة في ابرام الصفقات، وهذا ما نجده في التنظيمات السابقة المتعلقة بالصفقات العمومية.

تعريف التراضي:

لقد جاءت العديد من التعريفات المختلفة لأسلوب التراضي في كل مرسوم رئاسي لذلك سوف نقوم بتقديم البعض منها:

- يعرف التراضي او ما يسمى الاتفاق المباشر بانه ذلك النظام الذي يسمح للإدارة بان تتفق مباشرة مع المتعاقد معها دون الالتجاء الى طريقة ووسيلة المناقصات.

1 الفقرة 3 من المادة 47 من المرسوم الرئاسي 247/15.

تعريف التراضي في ظل الامر 90/67:

لقد تناول المشرع الجزائري كيفية التراضي لأول مرة في المادة 60 من الامر رقم 67-90 المنظم للصفقات العمومية، فقد نصت هذه المادة على ما يلي: "تسمى صفقات التراضي تلك التي تتفاوض فيها الإدارة بحرية مع المقاولين والموردين الذين تقرر التشاور معهم، وتمنح الصفقات لمن تختار منهم ".1

ثانيا:الاجراءات العملية لتنفيذ الصفقة العمومية:

تبرم الصفقة العمومية على اساس اشباع حاجة او طلب عمومي، الا ان تحديد هذه الحاجة التي تحتاج الى تلبية تعد عملا فنيا منظما ومؤطرا قانونا يمر بعدة خطوات وضوابط يتعين على المصلحة المتعاقدة القيام بها، والتي سوف يتم توضيحها فيما يلي:

L¿DŽŽžiλ !–c'ƵŽi'NŽŽŽŽŽiz ïoü–yÁüD ∂ij:1 ∑ ƴƱ'Ži

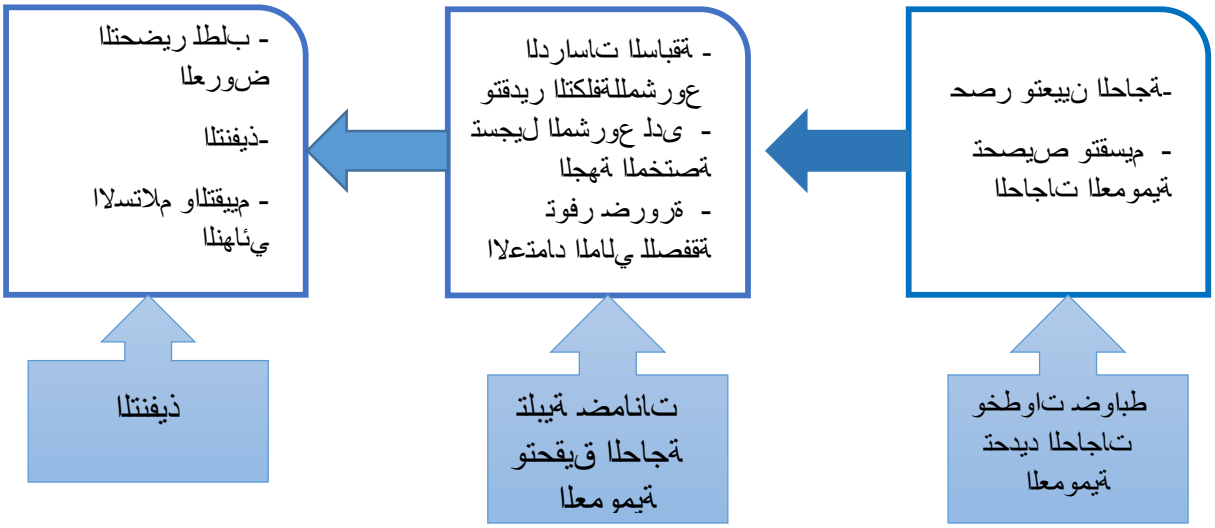

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على مرجع زناتي مصطفى، مجلة ضبط وتحديد الحاجات قبل ابرام الصفقة، جامعة مسيلة

-ضوابط وخطوات تحديد الحاجات العمومية

1 المادة 69 من المرسوم الرئاسي رقم 67-90

تحديد الحاجات العمومية هو عزم وتخطيط المصلحة المتعاقدة على القيام بتنفيذ مشروع ما عن طريق الانطلاق في اعداد دراسة اولية للمشروع والاحاطة بجميع جوانبه لا سيما طبيعة الحاجات ومواصفاتها وحجمها.1

- ✓ مرحلة احصاء وتعيين الحاجة العمومية

تقوم هذه المرحلة على حصر الحاجات المعبر عنها خلال السنوات القادمة، هذا ما اكدته المادة27 وتضبط المصالح المتعاقدة لتحديد حدود اختصاص لجان الصفقات المبلغ الاجمالي للحاجات مع اخذها بعين الاعتبار وجوبا على ما يلي:

1-القيمة الاجمالية للحاجات المتعلقة بنفس عملية الاشغال فيما يخص صفقات الاشغال ;

2-تجانس الحاجات فيما يخص صفقات اللوازم والدراسات والخدمات ;

وتقوم المصالح المتعاقدة بعملية احصاء الحاجات بالاعتماد على الصفقات السابقة.2

- ✓ مرحلة تحليل المعطيات الاحصائية

تباشر المصلحة المتعاقدة بعد قيامها بعملية احصاء الحاجات المطلوبة بتحليل النتائج التي توصلت اليها لتحدد الاختيارات التي يمكن ان تعتمد عليها في تلبية الحاجات المحصاة مع الاخذ بعين الاعتبار الاهداف التي تصب اليها والعوائق المحتملة، اضافة الى نوعية المشروع المراد تنفيذه وتحديد الاطراف المتدخلين فيه.3

- ✓ مرحلة ضبط الحاجة بدقة

تكون المصلحة المتعاقدة في هذه المرحلة ملزمة بضبط كل ما من شانه ان يوضح حاجاتها بدقة، حيث يقع عليها التركيز على ضبط البرنامج الذي تعتزم تنفيذه بوضوح تام وكذا الاهداف المبتغاة منه.

---

1 لغواطي محمد، بن جلول مصطفى، اشكاليات تحديد الحاجات في الصفقات العمومية، مجلة الدراسات القانونية ،جوان2020,جامعة عمار ثليجي، الاغواط، ص204. والسياسية، العدد 02,المجلد06

2 زناتي مصطفى, محاضرات في قانون الصفقات العمومي,السنة اولى ماستر,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة محمد بوضياف,المسيلة,ص3.

3 حليم منال، تنظيم الصفقات العمومية وضمانات حفظ المال العام فب الجزائر، اطروحة دوكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة,2015\2016,ص22.

✓ تحصيص وتقسيم الحاجات العمومية

تقسيم الحاجات هي انه لكل حصة لها غلافها المالي وتنفذ من قبل المتعهد الذي فاز بها، وتجد فكرة التحصيص تطبيقا واسعا في الاشغال والمشاريع العمومية الكبرى نظرا لحجم الاشغال والوقت المتطلب في انجازها وتمكن تحصيص حاجات المصلحة المتعاقدة من تفادي مشاكل التعاقد من الباطن والحصول على أحسن الخدمات، الا انما يلاحظ عمليا انه أصبح يلجا الى التحصيص للاختلاس والافلات من الرقابة وتجاوز اجراءات ابرام الصفقة العمومية على الرغم من ان الفقرة الاخيرة من المادة27 تحضر ذلك بنصها على انه: "يمنع تجزئة الحاجات بهدف تفاديا لاجراءات الواجب اتباعها وحدود اختصاص لجان الصفقات المنصوص عليها في هذا الباب"

يتعين على المصالح المتعاقدة ان تنص على التحصيص في دفتر الشروط المناقصة و في الحالة الخاصة بميزامية التجهيز، فان رخصة البرنامج كما هي محددة بموجب مقرر التسجيل الذي اعده الامر بالصرف المعني يجب ان تهيكل في شكل حصص.

✓ امكانية تنسيق وتجميع الطلبات العمومية

نظم المشرع عملية تنسيق الطلبات العمومية بموجب نص المادة36 من المرسوم الرئاسي15\247,حيث سمح للمصالح المتعاقدة المكلفة بتلبية نفس الطلبات العمومية ان تنسق ابرام صفقاتها عبر تشكيل مجموعات طلبات فيما بينها و يكون ذلك بموجب اتفاقية التي تؤول بتحديد كيفيات سيرها،كما يمكن للمصالح المتعاقدة التي تنسق ابرام صفقاتها,ان تكلف واحدة منها بصفتها مصلحة متعاقدة منسقة بالتوقيع على الصفقة و تبليغها,على ان تكون كل مصلحة متعاقدة مسؤولة عن حسن تنفيذ الجزء من الصفقة الذي يعنيها.1

- ضمانات تلبية وتحقيق الحاجة العمومية

بعد تحديد الحاجة العمومية التي تحتاج الى تلبيتها بموجب صفقة عمومية وضبطها بدقة وبالنظر الى كون الصفقة العمومية تؤطر وتنفذ بموجب الاموال العامة هذه الاخيرة تحظى بقداسة وحماية قانونية مزدوجة مدنية وجزائية,حيث تصرف من الميزانية العامة للدولة وتخصص للمنفعة العمومية دون سواها ويخضعلتثبت من تحقيق هذا الغرض الى جهات رقابية متعددة ومتنوعة داخلية وخارجية قبلية وبعدية,لذلك يقع على عاتق المصلحة المتعاقدة الحرص على المال العام وضرورة تخصيصه لتلبية الحاجات والطلبات العمومية, وياتي ذلك من خلال عدة اجراءات يتعين القيام بها قبل البدء في تنفيذ الصفقة تتمثل في : الدراسات

1زناتي مصطفى,مرجع سبق ذكره ص47.

السابقة للمشروع للتاكد من جدواه ومزاياه الاقتصادية والنفعية اضافة الى تسجيله لدى الجهات المختصة حتى يفرض له اعتماد مالي وسنفصل هذه النقاط بالايجاز فيما يلي :

- ✓ **الدراسات السابقة للمشروع**

الدراسات السابقة:

هي:" مجموعة الدراسات التي تقوم بها الادارة قبل تنفيذ اي مشروع تسمح لها بتقدير دقيق للاحتياجات المطلوبة ما يجعلها تتخذ القرار النهائي بتنفيذ المشروع بصفة سليمة من الاخطاء وانجاز المخططات المطلوبة بكل وضوح،وتعهد به الى مكتب دراسات مختص وفق اطار قانوني تعاقدي يتفرغ في شكل صفقة دراسات".1

ا-دراسات الجدوى الاقتصادية: تعرف بانها مجموعة من الاسس العلمية المستمدة من علوم الاقتصاد و الادارة وبحوث العمليات والمحاسبة،والتي تستخدم في تجميع البيانات ودراستها و تحليلهاا بهدف تقييم المشروعات او تحديد صلاحيتها من عدة جوتنب قانونية وتسويقية وفنية ومالية واجتماعية.2

ب-دراسات الملاءمة:

حيث يجب أن تكونالمعلومات المالية ملاءمة، أي أن تكون لها القدرة على إحداث إختلاف في القرارات التي يتخذها مستخدموها.3

ج-دراسات التأثير على البيئة:

حيث يعرفها PRIEUR،M على أنها إجراء إيرادي سابق لإتخاذ قرار بإنشاء مشروع أو تنفيذ برنامج التهيئة العمرانية بهدف تحديد نتائج المشروع أو البرنامج وأثاره على البيئة.4

د-تقدير تكلفة المشروع:

1 زيناتي مصطفى,مرجع سبق ذكره,ص48.

حمدي عبد العظيم,دراسات الجدوى الاقتصادية في البنك الاسلامي,المعهد العالي للفكر الاسلامي 2للنشر,القاهرة,1996,ص18.

تم الإطلاع عليه يوم 2023/05/03 على الساعة 16 :35 3Ebook : principal of financial accounting /will

صافية إقلولي ,صافية زيد أمال,دراسات التأثير الية الإدماج البعد البيئي في المشاريع الإستثمارية,مجلة الإدارة,العدد 51 السياسية,جامعة مواود معمري ,تيزي وزو ص56. 4كلية الحقوق والعلوم

يتم تقدير تكاليف المشروع من خلال البيانات والمعلومات التي تضهرها الدراسة الفنية بالإضافة إلى تلك المعلومات التي أوضحتها الدراسة التسويقية؛

وتقدير تلك التكاليف يجب أن يسير في اتجاه الإجابة على السؤالين التاليين:

ماهي التكلفة التي تتطلبها إقامة وتنفيذ المشروع حتى يبدأ الإنتاج والتشغيل؟ وما هي تكلفة إنتاج ذلك الحجم المتوقع من المبيعات؟ والإجابة عن السؤال الأول تعني تقدير الإنفاق الإستثماري للمشروع بينما الإجابة عن السؤال الثاني تهتم بتقدير الإنفاق التشغيلي للمشروع أو بعبارة أخرى تقدير كل من التكاليف الرأسمالية والتكاليف التشغيلية السنوية.1

-التنفيذ (التحضير لطلب العروض وتنفيذ المشروع واستلامه)

-إجراءات إبرام طلب العروض

يرتكز طلب العروض على مجموعة من المبادئ كامساواة والشفافية والتنافس والإشهار فقد ألزم المشرع الجزائري التقيد بهاته المبادئ وضرورة إتباعها لجملة من الإجراءات التي تقوم بها وهي:

أ- إعداد دفتر الشروط:

يتم إعداد دفتر الشروط من طرف الإدارة قبل الشروع في الإعلان عن المنافسة ويعتبر أساس تكوين الصفقات تحدد المصلحة المتعاقدة بموجبه كيفية إبرام وتنفيذ الصفقات في إطار الأحكام التنظيمية وقبل كل نداء للمنافسة على الإدارة إعداد دفتر الشروط بالدقة اللازمة حيث تقتضي تحديد الخدمات المطلوبة أو السلع ومكان التسليم والضمانات المطلوبة، كما يحدد دفتر الشروط الأشكال الأساسية لتقدير مطابقة المنتوج المطلوب أو الأشغال المراد إنجازها كما ينبغي تحديد المواصفات التقنية، ومن جهة أخرى يحدد الشروط العامة لإلتزامات المتعاقد والتعويضات والعقوبات وشروط الفسخ والتسبيقات.2

ب- الإعلان أو الإشهار:

الإعلان هو قرار إداري تعبر فيه الإدارة عن رغبتها بالتعاقد، فهولا يشكل تعاقدا، لأن التعاقد هو إرتباط الإيجاب بالقبول ولا يشكل إيجابا، لأن الإيجاب هو تقدم المنافس بعطائه، وكذلك لا يعتبر قبولا لأن القبول

1دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع,رائد محمد, الجنادرية للنشر والتوزيع,2015, ص 128.

2 أهم الإجراءات لإبرام الصفقات العمومية، رزقي عامر ، ص145

عملية مركبة من الإرساء وإعتماده، فهو لا يشكل أيا من هاتين العمليتين، هكذا فإن الإعلان عن الصفقة العمومية ليس سوى مجرد دعوة للتعاقد؛

لقد جعل المرسوم الرئاسي 247/15 من الإشهار إجراء جوهري، يجب على المصلحة المتعاقدة الإلتزام به ، إلا أنه جعل الطابعالإلزامي مقيد بموضوع الصفقةن وكذا الصقف المالي لها.1

ج- إيداع العروض:

بعد تمكين المصلحة المتعاقدة وجوبا من دفتر الشروط والوثائق المتعلقة بالصفقة المنصوص عليها في المادة 64 ، يقوم المتعهدين بإعداد عروضهم، وفقا للشروط المطلوبة والمنصوص عليها في دفتر الشروط، ويتم إيداعها في الأجل المحدد وبالكيفية المبينة في الإعلان ؛ ولقد حدد تنظيم الصفقات العمومية مكونات أو مشتملات العروض، أي ما يجب أن تضمه العروض المقدمة من وثائق، والتي وجب تقديمها في ثلاث مجموعات حسب المادة 67 وتتمثل في ملف الترشح، العرض التقني، العرض المالي.2

د- لجنة فتح الأضرفة وتقييم العروض:

تحدث المصلحة المتعاقدة في إطار الرقابة الداخلية، لجنة دائمة واحدة أو أكثر مكلفة بفتح الأضرفة وتحليل العروض والبدائل والأسعار الإختيارية، عند الإقتضاء، تدعى في صلب نص المرسوم "لجنة فتح الأضرفة وتقييم العروض" وتتشكل هذه اللجنة من موظفين مؤهلين تابعين للمصلحة المتعاقدة، يختارون لكفاءتهم يحدد مسؤول المصلحة المتعاقدة بموجب مقرر، تشكيلة لجنة فتح الأضرفة وتقييم العروض وقواعد تنظيمها وسيرها ونصابها ، في إطار أجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها.3

ه – مرحلة إرساء الصفقة: (المنح المؤقت للصفقة)

إن مرحلة إرساء الصفقة أو كما يصطلح عليها بالمنح المؤقت للصفقة هي مرحلة حاسمة من مراحل إبرام الصفقة العمومية إذ يتم بمقتضاها منح الصفقة مؤقتا أو مبئيا للعارض أو المتعهد الذي استوفى عرضه الشروط والمعايير الموضوعية المحددة قانونا كما يحددها دفتر الشروط؛

1 تكريس مبدأ الإشهار في مجال الصفقات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي 247/15، فاضل إلهام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، قسم الحقوق، جامعة 08 ماي1945، قالمة، ص06.

2 cte/univ-setif2/dz/moodle/modbook

3 المادة 160 من المرسوم الرئاسي 247/15.

حيث تصدر المصلحة المتعاقدة قرار المنح المؤقت بناءا على رأي لجنة تقييم العروض، والس يخضع لإجراء النشر حسب المادة 65، وهو ما أكدته كذلك المادة1.53

و- مرحلة إعتماد الصفقة:

تنص المادة 04 من المرسوم الرئاسي 247/15 على إن الصفقات ا تصح ولا تكون نهائية إلا إذا وافقت عليها السلطة المختصة والتي ورد حسب نص المادة كما يلي :

- مسؤول الهيئة العمومية؛
- الوزير، الوالي؛
- رئيس المجلس الشعبي البلدي؛
- المدير العام أو المدير فيما يخص المؤسسة العمومية.2

خلاصة الفصل

إن الصفقة العمومية قائمة على الاعلان والمنافسة بإعتبارها من أكثر المواضيع الحساسة، ارتباطا بالواقع مثلا كالجزائر وغيرها من بلدان العالم التي شهدت منذ استقلالها محاولة إرساء عدة قوانين بهذا المجال لسد الفراغ القانوني الذي عرفه قطاع تنظيم الصفقات العمومي.

1 مرجع سبق ذكره ص 55

2 المادة 04 من المرسوم الرئاسي 247/15.

لصفلا ثلاثلا:

ميقتلا يلاملا عيراشملل ةيموملعا يف ةيرادلا شلاالغا ةيموملعا يف ةيلاوحلا ةملاقلا.

تمهيد:

بعد التطرق للجانب النظري للموضوع من خلال دراسة مختلف أبعاده و إعطاء مفاهيم متعلقة بالتقييم المالي للمشاريع و قانون الصفقات العمومية، و عرض أهم المعايير المستخدمة في تقييم هذه المشاريع ماليا ، لذلك سنحاول تخصيص هذا الفصل الاخير للدراسة الميدانية و إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع، من خلال دراستنا لأحد المشاريع الموجودة بولاية قالمة و المتمثل في بناء جسر فوق وادي سيبوس بين الطريق الوطني رقم 20 و الناظور، وهذا لمعرفة واقع التقييم المالي في المشاريع العمومية في ظل قانون الصفقات العمومية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: لمحة عن المديرية (محل الدراسة).

المبحث الثاني : واقع التقييم المالي لبناء الجسر.

المبحث الاول: لمحة عن مديرية الاشغال العمومية لولاية قالمة.

من خلال هذا المبحث سنحاول أن نقدم دراسة عامة حول مديرية الأشغال العمومية لولاية قالمة، وهيكلها التنظيمي ومهامها.

المطلب الأول: تقديم عام لمديرية الأشغال العمومية لولاية قالمة.

الفرع الأول: نشأة مديرية الاشغال العمومية لولاية قالمة.

أولا: التعريف بالمؤسسة ونشأتها.

هي هيئة عامة تتكفل بجمع وتركيز وتحليل المعطيات التي تضمن تنمية المنشآت القاعدية وتهيئتها وصيانتها والحرص على تنفيذ التدابير المحددة، كما أنها مديرية ولائية من أقدم المديريات على المستوى الوطني تقوم بمهام إنجاز الطرقات والجسور وهذا منذ الحقبة الاستعمارية وكانت تعرف باسم pont est chausséeواحتفظت بنفس الإسم والمهام كذلك بعد الاستقلال حيث كانت تابعة للمديرية الجهوية المتواجدة بولاية عنابة وهذا حتى التقسيم الإداري لسنة 1974 الذي إنبثقت عنه ولاية قالمة.

أنشئت مديرية الأشغال العمومية أو بالأحرى سميت بهذا الإسم بالمرسوم التنفيذي رقم 328/90 الصادر بتاريخ 27/10/1990 المعدل بقرار وزاري الصادر في 18صفر 1430 الموافق ل 2009/02/14 المتضمن مهام المصالح التابعة لها وكذلك الإقسام الفرعية المتواجدة على مستوى إقليم ولاية قالمة.

ثانيا: مهامها.

إن المرسوم التنفيذي رقم 436/05 المؤرخ في 8 شوال 1426 الموافق لـ 10/11/2005 يحدد قواعد تنظيم مهام مديريات الأشغال العمومية بالولايات بحيث أن هذه الأخيرة تقوم بجمع وتركيز وتحليل جميع المعطيات الموجهة لهذا القطاع الحساس والتي تضمن التنمية والتخطيط والصيانة لمختلف ما هو يتعلق بالمنشآت القاعدية التي نقصد بها الطرق والجسور والمطارات ; كما أن مديرية الأشغال العمومية كما هو محدد في المرسوم التنفيذي تسهر على إحترام ومراقبة نوعية الدراسات والتي من خلالها يتم إنجاز واستغلال وصيانة مختلف المشاريع المتعلقة بهذا القطاع;

بالإضافة الى أنها تقوم بإعطاء المساعدة والنصائح التقنية لمختلف البلديات المتواجدة على إقليم الولاية من أجل صيانة الطرق الحضرية وكذلك الطرق البلدية والحرص على إحترام المقاييس في مجال الدراسات والإنجاز والإستغلال وصيانة المنشآت القاعدية ;

- السهر على تطبيق إشارات الطرق البرية ;

-تنظيم و تنفيذ المساعدة التقنية لصالح البلديات لصيانة الطرق الحضرية و الطرق البلدية1.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الأشغال العمومية.

تعريف الهيكل التنظيمي:

هو عبارة عن إطار يحدد الإدارات و الأقسام الداخلية المختلفة للمنظمة فمن خلال الهيكل التنظيمي يكون هناك تواصل مع السلطة و يبين الوظائف و كذلك يبين لنا الهيكل التنظيمي و الوحدات الإدارية المختلفة التي تعمل معا على تحقيق أهداف المنظمة.

و من خلال الشكل التالي نوضح الهيكل التنظيمي لمديرية الاشغال العمومية لولاية قالمة :

1معلومات من مصلحة الإدارة والوسائل لمديرية الأشغال العمومية لولاية قالمة.

الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي لمديرية الأشغال العمومية

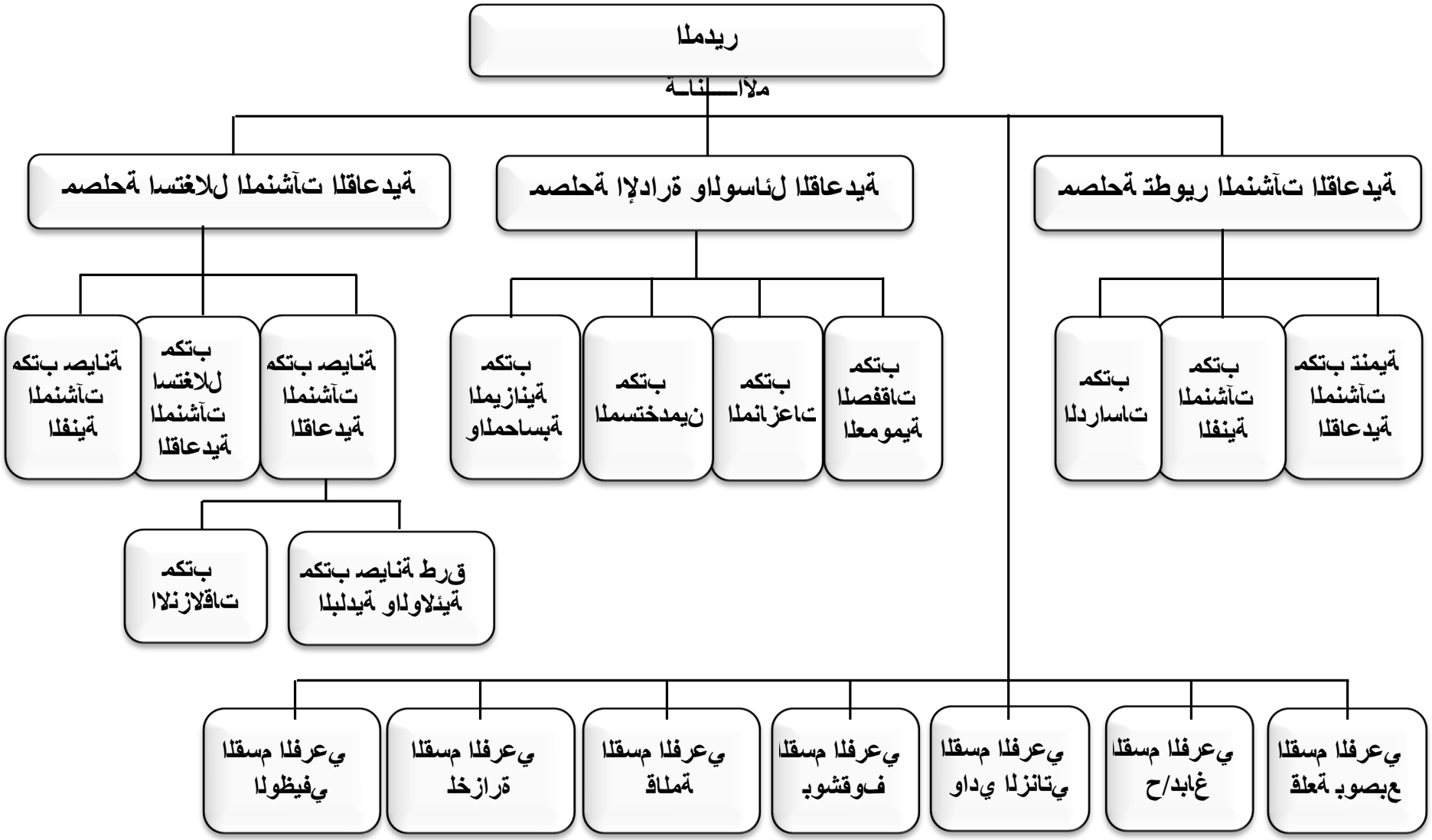

المطلب الثاني: أهم المكاتب المسؤولة عن متابعة المشاريع.

يوجد في مديرية الأشغال العمومية ثلاثة مصالح حساسة بالغة الأهمية ولها مكانة كبيرة في المديرية مسؤولة عن متابعة المشاريع إداريا وخاصة مكتب الميزانية و المحاسبة و الوسائل و ذلك راجع لحجم المهام الموكلة لها.

الفرع الأول: مكتب الصفقات العمومية .

وهو مكتب جد حساس في مصلحة الإدارة والوسائل حيث يعتبر همزة وصل بين المديرية واللجنة الولائية للصفقات ويقوم بجملة من المهام التالية:

-تسجيل المناقصات و التحضير لفتح العروض ;

-إعداد دفاتر الشروط وفقا للمرسوم الرئاسي 02/250 المتضمن تنظيم الصفقات العمومي ;

-وفي حالة تجاوز التقييم المالي للمشروع 08 مليون د.ج يشترط على مكتب الصفقات إجراء إعلان عن مناقصة مفتوحة أو محدودة دولية أو وطنية على مستوى الجرائد باللغة الوطنية و اللغة الأجنبية ;

-في حالة ما لم يتجاوز مبلغ المشروع 08 مليون دج (بالنسبة للأشغال) عندها يقوم مكتب الصفقات بإعداد استشارة وذلك باستشارة كل المقاولات المؤهلة في الميدان في موضوع الأشغال و في حالة ما لم يتجاوز مبلغ المشروع 04 مليون دج (بالنسبة للدراسات) يتم إعداد استشارة ;

-بعد إنهاء إعداد دفتر الشروط يترتب على مكتب الصفقات طرحه على اللجنة الولائية للصفقات العمومية للتأشيرة عليه Pour visa ,ومع تحديد تاريخ آخر أجل لإيداع العروض تاريخ فتح الأظرفة التقنية والمالية ويكون في نفس اليوم و الساعة خلال جلسات علانية تحضرها المؤسسات أو المقاولات المعنية بذلك ;

وبعد التأشيرة يقوم مكتب الصفقات بنشر إعلان عن المناقصة الوطنية أو الدولية في الجرائد ;

-تقوم لجنة فتح الأظرفة بتسجيل العروض والوثائق المكونة له تقني و مالي بالتفصيل ، كما يتم تحرير محضر الجلسة إجباريا ;

-إرسال الصفقات و الاتفاقيات إلى مصلحة الميزانية و المحاسبة من أجل مباشرة الإجراءات اللازمة لتصفيتها.

الفرع الثاني: مكتب ميزانية المحاسبة و الوسائل.

و ينقسم هذا المكتب إلى فرعين:

أ/ مكتب ميزانية التجهيز.

ب/ مكتب ميزانية التسيير.

نقوم أولا بالتفصيل في مكتب ميزانية التجهيز حيث يقوم هذا المكتب بالتنفيذ بشكل إلزامي بما يتعلق بميزانية الدولة وهذا من اجل انجاز المشاريع الاستثمارية المبرمجة خلال مخططات التنمية لغرض تحقيق التطور الشامل لمختلف احتياجات الدولة في قطاع الأشغال العمومية على مستوى الإقليم للولاية ويقوم هذا المكتب بالمهام التالية:

-مراجعة جميع المعاملات المالية التابعة للمصلحة التقنية التابعة للمديرية ;

-تحضير حوالات الدفع الخاصة بكل مشروع ;

-الإشراف على المخالصة الخاصة بالالتزامات من اتفاقيات وصفقات ;

-القيام بتحضير أجور العمال التابعين لميزانية الدولة أي عمال الورشات ;

إن هذا المكتب هو الوحيد المخول له قانونا التعامل مع الشركات أو المقاولات من الناحية المادية حيث أنه هو الذي يقوم بتسوية وضعياتهم المالية عند انتهاء كل مشروع.

توجد أنواع من طرق الالتزامات وهي:

الالتزام بواسطة الصفقة أو اتفاقية أو سند طلب:

هي تأشيرة الموافقة لتنفيذ النفقات من طرف المراقب المالي للولاية ;

في عملية واحدة يمكن الالتزام بصفقة واحدة أو اتفاقيات أو عدة سندات طلب و ذلك تبعا لمتطلبات العملية و أيضا لمبلغ الغلاف المالي للبرنامج ;

كل فاتورة و وضعية أشغال تم الالتزام بها يجب أن تدفع وهذا عن طريق تكوين ملف محاسبي من طرف مكتب الميزانية و التجهيز.

دفع الحوالات :

تأتي في إطار صفقات المشاريع الكبرى، حيث يتم تمثيل الدفع بالتقسيط في نهاية اختتام كل جزء من أشغال الصفقة، حيث تقوم المؤسسة بتقديم وضعية الأشغال كما في مكان العمل المنجز من طرف المصلحة التقنية لمديرية الأشغال العمومية وذلك بتأشيرة المهندس المكلف بمتابعة تلك الأشغال المنجزة من قبل الشركة كما تقوم قسمة الأشغال من جهتها هي الأخرى إذا كانت مكلفة بمراقبة ومتابعة الأشغال كالأشغال الموجودة في إطار محيطها حيث ترسل وضعية الأشغال إلى المديرية أين تخضع لمراجعة ومراقبة أخرى من طرف مكتب الميزانية والتجهيز قبل القيام بتأشيرة الدفع أو إرجاع الوضعية لأجل إعادة تصحيحها مرفقة ببيان كتابي يبين سبب الرفض أو الإرجاع ;

وبعد التأشيرة والتوقيع من قبل المصالح التقنية وكذلك رؤساء المصالح المعنيين وأيضا المدير.;

يتم تحضير الملف المحاسبي من أجل إرساله إلى الخزينة العمومية لتسديد الأشغال المقدمة ;

وتتم إلى مرحلتين:

1- الالتزام

جدول رقم 1 مراحل تحضير الملف المحاسبي

العملية	وصف المهمات
01	- وصول الصفقة موضوع الأشغال المقدمة. - إرسال أربعة نسخ من الصفقة إلى مكتب المحاسبة. - حفظ الباقي في ملف مخصص لمتابعة العملية.
02	- تحضير بطاقة الالتزام من ثلاثة (03) نسخ. - إرسال النسخ إلى المدير لتوقيع عليها.
03	- التوقيع من طرف المدير. - رجوع بطاقات الالتزام إلى مكتب المحاسبة.
04	- تحضير الملف المحاسبي الخاضع للتأشيرة من طرف المراقب المالي (نسختين من الصفقة + نسختين من بطاقة الالتزام < ورقة بيضاء + ورقة زرقاء>) - حفظ الباقي من البطاقات وكذلك نسخة من الصفقة. - لإرسال الملف المحاسبي إلى المراقب المالي للالتزام.
05	- مراجعة الملف - تأشيرة الملف - الاحتفاظ بنسخة من الصفقة + ورقة الالتزام الزرقاء من طرف المراقب المالي - إرجاع باقي الوثائق إلى المديرية والتي تضم النسخة الأصلي للصفقة وكذلك بطاقة الالتزام عليها تأشيرة المراقب المالي

2- الدفع.

جدول رقم 2: كيفية تسديد الأشغال المقدمة.[1]

[1] معلومات من مكتب الصفقات العمومية لمديرية الأشغال العمومية لولاية قالمة.

العملية	المراحل
01	- وصول وضعية أشغال إلى المصلحة التقنية لمراجعتها - إرسال وضعية أشغال من أربع نسخ إلى مكتب المحاسبة
02	- وصول وضعية أشغال إلى المصلحة مكتب المحاسبة - تحضير الوثائق المحاسبية وأهمها: • حوالة الدفع من خمسة (05) نسخ • بطاقة الدفع من أربعة (04) نسخ • إشعار بالدفع • جدول إرسال الحوالات من ثلاث(03) نسخ • إرسال وضعيات أشغال مع الوثائق المحاسبية الأخرى للتوقيع من طرف المدير
03	- التوقيع من طرف المدير
04	- تحضير الملف المحاسبي الخاص بالدفع من طرف الخزينة و يتكون من: 02 نسخ من الصفقة + 02 نسخة وضعية أشغال + 03 نسخة من بطاقة الدفع + 04 حوالة الدفع + إشعار بالدفع + جدول إرسال الحوالات + بطاقة التزام الصفقة و عليه طابع التأشيرة الرقم و التاريخ - إرسال ملف إلى الخزينة للدفع.

-توزيع الاعتمادات :

-القيام بإعداد مرتبات الموظفين كل شهر (الدائمين أو المتعاقدين أو المؤقتين);

-التحقيق ومراقبة الفواتير المقدمة من طرف المتعاملين ودفعها للمراقب المالي للتأثير عليها ;

-تقديم وضعية المالية لميزانية التسيير للوزارة نهاية كل شهر;

من بين الإداريين المختصين في العلوم القانونية والإدارية ويقوم هذا المكتب بالمهام التالية:

- يشرف على متابعة جميع القضايا المطروحة أمام مختلف الجهات القضائية التي تكون المديرية الخاصة بقطاع الأشغال العمومية وصولا إلى قرارات نزع الملكية للبدء في انجاز المشاريع. تواجهها المديرية قبل اللجوء إلى القضاء من طرف الأشخاص أو المقاولات.

-إصدار سندات التحصيل ;

-إصدار سندات الطلب.

مكتب المنازعات**:**

-إن مكتب المنازعات هو مكتب تابع لمصلحة الإدارة والوسائل يشرف عليه رئيس مكتب يعين طرفا فيها ;

-يتولى متابعة جميع الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية ;

-الإشراف على التحقيقات الجزئية للممتلكات والحقوق العينية العقارية الداخلة في انجاز المشاريع ;

-متابعة قرارات الصادرة في مجال نزع الملكية والتعويضات الخاصة بها. كما يمكن لهذا المكتب أن يتدخل في إيجاد حلول قانونية لمختلف الطعون والنزاعات الإدارية التي توجهها المديرية قبل اللجوء إلى القضاء من طرف الأشخاص او المقاولات.

المبحث الثاني: واقع التقييم المالي لمشروع بناء جسر على وادي سيبوس بين الطريق رقم 20 والناظور (بلدية بني مزلين).

سنقوم في هذا المبحث بالتعرف أكثر على المشروع محل الدراسة من خلال عدة جوانب.

المطلب الأول: الإطار العام للمشروع.

الفرع الأول: المعلومات المتعلقة بالمشروع محل الدراسة.

بقرار من وزارة الأشغال العمومية كلفت مديرية الأشغال العمومية لولاية قالمة الإشراف على إنشاء جسر على وادي سيبوس بين الطريق الوطني رقم 20 و الناظور، وقد تم تسجيل هذا المشروع سنة 2019 بتمويل من صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية الذي تديره وزارة الداخلية، لإنهاء عزلة خانقة استمرت نحو 100 عام فوق جسر قديم يتسع لسيارة واحدة.

و سوف نجد في مضمون هذا المشروع ما يلي:

أولا البطاقة التقنية للمشروع:

بناءا على الملحق رقم(1) سوف نقوم بتقديم المعلومات التقنية التي تخص المشروع محل الدراسة.

المشروع: بناء جسر على وادي سيبوس بين الطريق الوطني رقم 20 و الناظور (بلدية بني مزلين).

صاحب المشروع أو الجهة المسؤولة: مديرية الأشغال العمومية لولاية قالمة.

جهة الإنجاز: عبارة عن مقاولات مخصصة قبل الانجاز استدعى دراسة المشروع لكبره مكتب الدراسات SAPTA/ALGER.

وفق الاتفاقية رقم 2019/40.

عامل السوق 176.735.85594 دج .

وقت الإنتهاء 12 شهر.

المساعدة التقنية cttp /Alger

معدل التقدم المادي 40%.

رقابة الجودة LTP_EST CANSTANTINE.

-إنجاز جسر وادي سيبوس وفق الصفقة رقم 31-2021 والمؤرخة في 20-01-2022 مبلغها 176.735.855.94 دج.

ثانيا: أهم الشروط المالية في العقود المبرمة في المشروع محل الدراسة.

العقود المبرمة بين الطرفين وفق الشروط المالية نذكر اهمها:

-إنجاز الجسر حيث مدة الاشغال 12 شهر و كانت بداية الاشغال وفق وثيقة الامر بالخدمة من 23-01-2022 الى غاية يومنا هذا ;

- تم أجل استلامه كل حسب مدة متفق عليها و يكون هنا مراحل التقدم التي تعبر بوضعية الأشغال بعد تاكد مكتب الدراسات منها.

ملاحظات:

-القيمة المضافة تحسبTVA 19% لأن المشروع بعد 2017 ;

-إجمالي الخام يساوي اجمالي التحصيلات TTC تقسيم 1,19 حسب القيمة المضافة المطبقة ;

-نظرا لوجود عدة وضعيات اشغال في نفس السنة قمنا بتجميعها في وضعية اشغال إجمالية للسنة, ثم تقريب مبالغ النواتج السنوية و كذا النتيجة ;

-وضعية الأشغال رقم (و ا رقم);

-وضعية الأشغال الإجمالية (و ا ا).

المطلب الثاني: الإجراءات العملية لإبرام وتنفيذ المشروع ببلدية بني مزلين.

الفرع الأول: ظوابط وخطوات تحديد الحاجة لبناء جسر الناظور.

في هذا المطلب نحن بصدد توضيح إجراءات إبرام وتنفيذ الصفقة التي تعالج موضوع توسيع جسر سيبوس بين الطريق الوطني رقم 20 والناظور.

اولا: الحاجة والأسباب الرئيسية في توسيع جسر وادي سيبوس.

يعود السبب الرئيسي لبناء و توسيع هذا الجسر الى معاناة سكان قرية الناظور مع الجسر الذي أصبح غير قادر على تحمل الضغط المروري الكبير, الذي شكل عائقا أمام مرونة حركة السير لأنه يسمح بمرور مركبة واحدة,فتتشكل طوابير من السيارات على جانبي الجسر عندما تبلغ حركة السير ذروتها و ينتاب القلق المنتظرين في الطابور للمرور بإتجاه الناظور عبر الطريق الوطني 20 ومنه الى باقي مناطق الولاية

الأخرى و بالإضافة الى مطالبة سكان المنطقة بإجراء خبرة على الجسر المكون من دعائم معدنية قديمة حتى لا تقع كارثة قد تؤدي بحياة العابرين اذا استمر الوضع سنوات أخرى قادمة,لذلك قام المهندسون بتقديم عرضا تقنيا للمشروع الجديد قبل بداية الانجاز و إنهاء معاناة كبيرة عاشها سكان الناظور عقودا طويلة بسبب جسر يشبه معابر خطوط السكة الحديدية حيث لا يتجاوز عرضه مترين ونصف المتر.

ثانيا: تقسيم مشروع جسر الناظور.

نظرا لضخامة حجم المشروع تم تقسيمه إلى حصص من أجل تجسيد مشروع بناء جسر الناظور بين الطريق الوطني رقم 20 والناظور (بلدية بني مزلين) وتتمثل هاته الحصص فيما يلي:

-إنجاز الجسر بالخرسانة المسلحة و هذا من طرف شركة متخصصة في إنجاز الجسور.

-أشغال ربط الجسر بالطريق من طرف مقاولة متخصصة في الأشغال العمومية.

الفرع الثاني: إقتراح تسجيل عملية إنجاز الجسر بوادي سيبوس.

-يتم إعداد بطاقة تقنية من طرف مديرية الأشغال العمومية لولاية قالمة (DTP GEULMA), التي يتم إصدارها بمقرر الموافقة على تسجيل العملية من طرف وزارة المالية إلى السيد والي الولاية و المديرية و متابعة الميزانية و ذلك بإعداد مقرر تسجيل العملية وفق الغلاف المالي الممنوح الذي قدر بقيمة 20 مليار سنتيم, و يبلغ الى المصلحة المعنية بالإنجازبناءا على الملحق رقم (1) و(2) الذي يتضمن ما يلي :

مقرر التسجيل رقم 19 بتاريخ 22 فيفري2021 ;

رخصة البرنامج المقدر ب 220.228.00 دج بناءا على الفقرة 03 من المادة 11 من المرسوم الرئاسي 236/10 وجب تقييم التكاليف إداريا، وبما أن المشروع ضخم مقارنة بالمشاريع الأخرى وجب دراسته حسب الفقرة 07 من المادة 13 من نفس المرسوم، ومن جهة اخرى نقوم بالتقييم المالي الإداري للدراسة وهذا حسب المادة 12 من المرسوم الرئاسي 10 /236 التي نصت على تقدير التكلفة الإجمالية قبل إعداد دفتر الشروط.

وإعتمادا على المعلومات التي استلمناها من طرف رئيس مكتب الصفقات العمومية:

أنه يصاغ دفترالشروط على أساس تكلفة المشروع عندما تكون أكبر من مليار و200 أما عندما تكون أقل من مليار و200 مليون هنا يكفي أن تقوم باستشارة محدودة لمكاتب الدراسات المتخصصة في الاشغال العمومية حيث في الفترة الأولى التي تسمى فترة الدراسة أي دراسة المشروع من حيث:

الأرضية قد تكون ملاءمة أم لا ثم إعداد الملف التقني ثم إعداد دفتر الشروط الذي يتكون من تعليمة موجهة للعارضين، دفتر التعليمات الخاصة التي تحدد الشروط الخاصة بكل صفقة عمومية ودفتر التعليمات التقنية المشتركة ويقصد به المواصفات التقنية، حسب طبيعة كل نوع من أنواع الصفقات مثل صفقات الأشغال لوزارة الأشغال العمومية لها مواصفاتها التقنية الخاصة بها، جدول الأسعار الوحدوية نجد فيه الكشف الكمي والكيفي بالإضافة إلى الملاحق المتمثلة في:

-تصريح بالترشح.

-تصريح بالنزاهة.

-تصريح بالاكتتاب.

-رسالة العرض.

-تصريح بالمناولة.

ثم تقوم المديرية بتحضير ملف دفتر الشروط الموجه إلى اللجنة الولائية للصفقات العمومية من أجل الدراسة والمتكون من:

-5 نسخ من دفتر الشروط.

-نسخة من الاعلانيين بالعربية و الفرنسية.

-نسخة من التقرير التقديمي.

-نسخة من التقييم المالي.

عند التاشيرة على دفتر الشروط من طرف اللجنة الولائية المتكونة من الأمين العام او المستخلف أي المديريين الولائيين وذلك يوم 08 /2021/04 تقوم المصلحة المتعاقدة بنشر الإعلان على دفتر الشروط وذلك بتاريخ 2021/04/20 مع تحديد مدة تحضير العروض وهي 21 يوم ومدة صحة العرض 03 أشهر و21 يوم.

وتقوم المديرية بالتحضير لفتح طلب العروض لدراسة المشروع، ويتم تقدير تكلفة الدراسة بناءا على المناقصات السابقة وإعداد دفتر الشروط الخاص بالمناقصة.

بناءا على الملحق رقم (3) والملحق رقم (4) الذي يتضمن أهم الإجراءات وشروط تحضير طلب العروض الوطني مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا مخصص للمقاولات المؤهلة في الأشغال العمومية نشاط رئيسي درجة 07 او أكثر تحمل الرمز (345-4211, 342-4212) وذلك من أجل إنجاز جسر سابق بطول 90 مترا ويتكون من رواقين للمرور ب عرض3,5 أمتار ورصيفين للراجلين بعرض 1,5 متر لكل منهما ويستند على 04 أنظمة للأساسات والأعمدة الخرسانية الحاملة للروافد ذات الإجهاد المسبق ;

وقد حددت تاريخ وساعة أخر أجل لإيداع العرض على الساعة الواحدة والنصف بعد الزوال (13 سا و30 د) من اليوم الأخير لمدة تحضير العروض، أما بالنسبة لإجتماع لجنة فتح الأظرفة فإنها تتم في جلسة علنية

في اليوم الأخير من المدة المحددة لتحضير العروض على الساعة الثانية بعد الزوال (14 سا 00 د)، وفي حالة تصادف هذا اليوم مع يوم عيد أو عطلة قانوني تمدد مدة تحضير العروض إلى يوم العمل الموالي ;

المتعهدين والمترشحين مدعوون لهذا الإجتماع طبقا للمادة 70 من المرسوم الرئاسي 15-24 ;

-عنوان عملية فتح الاظرفة هو: مديرية الأشغال العمومية طريق الجامعة (قالمة).

أولا: فتح الاظرفة.

بالإعتماد على الملحق رقم (5) توصلنا إلى المعلومات الأتية:

-عملية فتح الأظرفة بتاريخ 2021/05/10.

-عدد الأظرفة المستلمة إثنان (02).

-عدد الأظرفة الملغاة لا شيئ.

-عدد دفاتر الشروط المسحوبة إثنان (02).

والجدول التالي يبين نتائج فتح الأظرفة لمشروع دراسة إنجاز جسر وادي سيبوس:

جدول رقم 3: نتائج فتح الأضرفة لمشروع دراسة إنجاز جسر الناظور

رقم العرض	تعيين المتعهدين	المقر الإجتماعي	مدة الإنجاز	مبلغ العرض
2021/ 519	SAPTA-ALG	الجزائر العاصمة	12 شهر	176.735.855.94 دج
2021/520	SERO-EST-BATNA	باتنة	14 شهر	178.422.316.80 دج

بعد ذلك القيام بفتح ملف لكل متعهد ثم فتح العروض المقدمة من طرف المتعهدين، وبعد ذلك يتم تحويل الملفات الى لجنة تقييم العروض لتقييم الغلاف التقني والمالي وبالإعتماد على الملحق رقم (5) فأن لجنة العروض في هذا المشروع محل الدراسة مكونة من 06 أشخاص.

ثانيا: تقييم العروض التقنية والمالية.

وتكون على مرحلتين:

أ/مرحلة التقييم التقني:

بالإعتماد على الملحق رقم (6) فإن قبول تأهيل العروض التقنية للمتعهدين لأنهم قدموا عرضا تقنيا يتوافق مع مضمون دفتر الشروط (يجب أن تكون النقطة التأهيلية تساوي أو تفوق 65 نقطة مع إقصاء العروض التي لم تتحصل على العلامة المنصوص عليها في دفتر الشروط.(

جدول رقم 4: نتائج العرض التقني.

رقم العرض	العارض	ماكينة صناعة الخرسانة (10)	الة للثقب (80)	شاحنة خلط الخرسانة (05)	شاحن (04)	مجرفة (03)	الرافعات	شاحنة (09)	الة قطع (03)	مهندس (15 نقطة)	تقني (08نقاط)	العمال (12نقطة)	مدة ا لانجاز (20 نقطة)	العلامة الاجمالية	الملاحظة
2021/519	Sapta-alg-	10	08	05	04	03	03	09	03	15	08	12	(12شهر) 20	100	مؤهل
2021/520	sero-est-Batna	10	08	05	04	03	03	09	03	15	08	12	(14شهر) 17,14	97,14	مؤهل

حيث يمكننا من خلال الجدول معرفة مجموع النقاط المحصلة لكل متعهد حيث نجد أن المتعهد الأول تحصل على 100 نقطة أما بالنسبة للمتعهد الثاني فقد تحصل على 97,14 نقطة لذلك فكلاهما مؤهل في العرض التقني لكن أعلى علامة اجمالية هي التي تأخذ الصفقة حسب الترتيب التقني للعروض.

ب/مرحلة التقييم المالي:

تتم دراسة العروض المالية للمتعهدين المؤهلين مؤقتا بعد فتح أظرفة العرض المالي طبقا لدفتر الشروط بإنتقاء العرض الأقل والجدول التالي يوضح نتائج العروض المالية:

جدول رقم 5: نتائج العرض المالي للمتعهدين.

رقم وتاريخ العرض وتعيين العارض	مبلغ العرض بكل الرسوم	مبلغ العرض بعد التصحيح	مدة الإنجاز	الترتيب
عرض رقم 519 /2021 المؤرخ في - SAPTA 2021/05/10 الجزائر-	176.735.855.94 دج	176.735.855.94 دج	12 شهر	01
عرض رقم 2021/520 المؤرخ في2021/05/10 -sero est- باتنة	178.422.316.80 دج	177.470.316.80 دج	14 شهر	02

تقترح لجنة تقييم العروض المالية على منح الصفقة للمتعهدين المأهلين تقنيا والذي قدم أقل عرض مالي وهذا طبقا لأحكام المادة 06 من المرسوم الرئاسي 10 -236 .

جدول رقم 6: نتائج تقييم العروض التقنية والمالية لمشروع إنجاز جسر الناظور.

العرض المالي	المترشح الأول	المترشح الثاني
	176.735.855.94 دج	177.470.316.80 دج
العرض التقني بالنقاط	100 نقطة	97,14 نقطة
العلامة المالية بهامش30%	(17673594/17673585594) ×30=30	(17842231680/17673585594) ×30=29,71
العلامة التقنية بهامش70%	70=70×(100/100)	67,99=70×(100/97,14)
مجموع العلامات	100	97,7

من خلال إلقاء نظرة أولية على الجدول الأخير نلاحظ أن المتعهد الأول (SAPTA-ALG) قدم أقل عرض مالي (أقل سعر= دج 176.735.855.94) وأحسن عرض تقني ما يعادل 100 نقطة بالمقابل نجد أن المتعهد الثاني (SERO-EST-BATNA) بعرض مالي يساوي 177.470.316.80 دج وأدني عرض تقني ب 97,14 نقطة ;

ووفقا لمعيار أحسن عرض مالي فيتم إختيار المتعهد الأول (SAPTA-ALG) كونه يضمن إنجاز مشروع بناء جسر بوادي سيبوس في أقل وقت ممكن وتحصله على أعلى نقاط بالنسبة للجانب التقني.

ثالثا: إعتماد الاتفاقية وتنفيذها.

حيث بعد إعداد الإتفاقية وإمضائها ترسل إلى المراقب المالي لولاية قالمة للإلتزام بالصفقة رقم 2021/31 والمصادق عليها من طرف اللجنة الولائية للصفقات العمومية لولاية قالمة ب تاريخ2021/12/15 تحت رقم 867 ,وتمضي من طرف المصلحة المتعاقدة للتأشيرة وإعداد الأمر المصلحي (ODS) (الملحق رقم 7) حيث يمنح الأمر بالخدمة لمكتب الدراسات إبدا في الدراسة والشروع في تنفيذ الخدمة إبتداءا من 2022/01/23.

رابعا: نهاية الاتفاقية (إتفاقية الدراسة).

تنتهي الإتفاقية بتنفيذ موضوعها حيث بعد إجراء وتطبيق مكتب الدراسات وفق دفتر الشروط.

الفرع الثالث: التقييم المالي الأولي وتحضير لطلب العروض لأشغال إنجاز الجسر

سنتطرق في هذا الفرع بدراسة المشروع وإستخلاص التقييم المالي الأولي لأشغال إنجاز جسر وادي سيبوس وأهم الإجراءات التحضير لطلب العروض لهذا المشروع.

بناءا على الملحق (7) لقد قام مكتب الدراسات ((sapta alg) على دراسة أشغال الإنجاز وكانت بداية وفق وثيقة الأمر بالخدمة رقم17\2022 المؤرخة في 20\01\2022 وذلك عن طريق إعداد العديد من المخططات خاصة بسير أشغال المشروع ذلك من خلال زيارة ميدانية لموقع المشروع ودراسة الأرضية وإختبار نوعية التربة وتضاريسها والتي استمرت

مدتها 26 يوم، وقد انتهت بتقرير الدراسة الذي جاء ضمنه تقسيم اشغال المشروع حيث يوزع كل حصة إلى وحدات وتحديد كميتها ومن خلال إستلام وضعيات الأشغال من قبل المقاول **SAPTA**وهي موضحة كالتالي:

بالإعتماد على الملحق رقم (8) و(9) و (10) نلخص الجدول التالي:

جسر رقم 7: التحليل لثلاث وضعيات للأشغال الخاصة بإنجاز جسر الناظور.

البيان	ق و ا بTTC	مبلغ خارج الرسم	الرسم على القيمة المضافة 19%
و ا ر 1-2022 و ا ر 2-2022 و ا ر 3-2022	17957333,05 22672293,53 11426942,75	15090195 19052347,50 9602472,90	2867137,05 3619946,03 1824469,85
و الأشغال إ	52056568,33	43745015,40	8311552,93

من اعداد الطلبة بناءا على الملحق 8-9-10

نسب التقدم لأشغال الإنجاز للمشروع محل الدراسة

نسبة التقدم لوضعية الأشغال رقم1 =43745015,40/15090195 34 **%**

نسبة التقدم لوضعية الأشغال رقم2 =43745015,40/19052347,5 44 **%**

نسبة التقدم لوضعية الأشغال رقم3 =43745015,40/9602472,90 22**%**

وضعية الأشغال الإجمالية 43745015,40 = 1,19/ 52056568,33

- **التقييم الكمي لوحدات الأشغال لمشروع إنجاز جسر الناظور للوضعية الأولى**

من أجل معرفة إنحراف التكاليف نقوم بالتقييم الكمي لوحدات المشروع

وحدات الأنشطة الغير منجزة = وحدات الصفقة – الوحدات المنجزة.

النسبة المئوية للوحدات المنجزة = (الوحدات المنجزة/ وحدات الصفقة) × 100

جدول رقم 8: الوحدات المنجزة و الغير منجزة للوضعية الأولى.

الرقم	تصميم الاعمال	وحدات الصفقة	الوحدات المنجزة	الوحدات غير المنجزة	النسب المئوية للوحدات المنجزة

1	تثبيت الموقع و قدرت بوحدة قياس الطول	1	0,30	0,70	30 %
2	الدراسات قدرت بالوحدة	1	0,75	0,25	75 %
3	الحفريات قدرت بالمتر المكعب	1300	178	1122	13 %
4	تنفيذ الخوازيق قدرت بالملم	960	240	720	25 %
5	اعمدة الالتفاف قدرت بالوحدة	32	8	24	25 %
6	خرسانة صافية قدرت بالمتر المكعب	35	6,67	28,33	19 %
	المجموع	2329	433,72	1895,27	18.62 %

من انجاز الطلبة إعتمادا على الملحق رقم 8

تفسير وتحليل الجدول:

من الجدول نلاحظ ان الوحدات من 1الى 6 تم انجازها بنسب على تناسب

30% ,75%,13 ,25 %,25 ,19 %

- **التقييم الكمي لوحدات الاشغال لمشروع انجاز جسر الناظور للوضعية الثانية**

جدول رقم 9: الوحدات المنجزة و الغير منجزة للوضعية الثانية.

الرقم	تصميم الاعمال	وحدات الصفقة	الوحدات المنجزة	الوحدات غير المنجزة	نسب الوحدات المنجزة
1	الحفريات قدرت بالمتر المكعب	1300	605,67	694,33	53.4 %
2	تنفيذ الخوازيق قدرت بالملم	960	300	666	31. 25 %
3	اعمدة الالتفاف قدرت بالوحدة	32	6	26	18.75 %
4	خرسانة صافية قدرت بالمتر المكعب	35	5,66	29,34	16.17 %
5	خرسانة RN 27	852	173,04	678,96	20.31 %
6	التعزيز	127,80	15,084	112,716	11.80 %
7	طلاء الاسطح السفلية	890	190,22	699,78	21.37 %
	المجموع	4196,8	1295,674	2901,126	30,87 %

من إنجاز الطلبة إعتمادا على الملحق رقم 9

-النسبة المئوية الاجمالية للوحدات المنجزة:

(1295,674. 100)/4196,8 = 30,87 %

- تفسير وتحليل الجدول:

نلاحظ ان الوحدات من رقم 1 الى رقم 7 تم انجازها بنسب على تناسب

53,4 %-31,25 %- 18,75 % -16,17 %-20,31 % -11,80 %- 21 ;37

ونهاية بالنسبة الاجمالية للوحدات المنجزة 30,87 %

-التقييم الكمي لوحدات الاشغال لمشروع انجاز جسر وادي سيبوس للوضعية الثالثة

جدول رقم 10: الوحدات المنجزة و الغير منجزة للوضعية الثالثة.

الرقم	تصميم الاعمال	وحدات الصفقة	الوحدات المنجزة	الوحدات غير المنجزة	نسب الوحدات المنجزة
1	الحفريات قدرت بالمتر المكعب	1300	448,87	851,13	34 ,53 %
2	تنفيذ الخوازيق	960	150	810	15,625 %

	قدرت بالملم				
3	اعمدة الالتفاف قدرت بالوحدة	32	6	26	18,75 %
4	خرسانة صافية قدرت بالمتر المكعب	35	5,84	29,16	16 ,68 %
5	خرسانة RN 27	852	80,64	771,36	9,46 %
6	التعزيز	127,80	6,204	121,596	4, 85 %
7	طلاء الاسطح السفلية	890	45,60	433,4	5,12 %
8	ردم الحفر	1000	291,58	708,42	29 ,15 %
	المجموع	5196,8	1034,734	4162,066	19,91 %

من إعداد الطلبة إعتمادا على الملحق رقم 10

-النسبة المئوية الاجمالية للوحدات المنجزة

(1034,734)× (100) / 5196,8 = 19,91 %

-التكاليف المخططة والفعلية لاشغال انجاز جسر وادي سيبوس لسنة 2022.

جدول رقم11: التكاليف المخططة والفعلية لإنجاز جسر الناظور.

الرقم	تصميم الاعمال	حجم الوحدة في الصفقة	السعر الوحدوي	المبلغ	حجم الوحدة المنجزة	السعر الوحدوي	المبلغ
1	تثبيت الموقع وتقدر بوحدة قياس الطول	1	400000,00	400000,00	0,30	400000,00	1200000,00
2	الدراسات وقدرت بالوحدة	1	2800000,00	2800000,00	0,75	2800000,0	2100000,00
3	غنائم الحفريات تقدر بالمتر مكعب	1300	750,00	975000	1232,5400	750,00	924405,00
4	ردم الحفر تقدر ب ملم	1000	580.00	580000	291,5800	580.00	169116,40
5	تنفيذ الخوازيق بقطر 120 سم	960	48000,00	46080000	690,00	48000,00	33120000,00
6	اعمدة الالتفاف	32	10000,00	320000,00	20,00	10000,00	200000,00
7	خرسانة صافية	35	8500,00	297500	18,176	8500,00	154496,00
8	خرسانة RN27	852	12800,00	10905600	253,680	12800,00	3247104,00
9	التعزيز	127,80	118000,00	15080400	21,288	118000,00	2511984,00
10	طلاء الاسطح السفلية	890	500,00	445,000	235,82	500,00	117910,00
المبلغ خارج الرسم total en HT				77883500			43645015,4
نسبة التخفيض2% le rabais				-			-

المبلغ الجديد بعد التخفيض%(2)	-		-
TVA (19 %)	14797865		8292552,927
المبلغ الاجمالي بكامل الرسومTTC	92681365		51937568,327

من إعداد الطلبة إعتمادا على الملحق رقم 11-12-13-14

التفسير والتحليل:

نقوم بالتقييم المالي لتكاليف الأشغال لإنجاز المشروع محل الدراسة لثلاث وضعيات من خلال النسب المالية وقانونها كالتالي:

-التكاليف الفعلية ألى المخططة = (قيمة التكاليف الفعلية / قيمة التكاليف المخططة) × 100

- رياضيا (ق ف / ق م) × 100

- النسبة المنجزة من أشغال الجسر بوادي سيبوس:

ن م = 51937568,726/ 92681365 =0,5603= 56,03%

ومنه التقييم المالي الجزئي لأشغال إنجاز الجسر بوادي سيبوس كالتالي:

التكاليف المخططة لثلاث وضعيات – التكاليف الفعلية لثلاث وضعيات

رياضيا: (ت ك – ت ف)

من خلال الجدول الأخير قمنا بالتقييم المالي الجزئي لمشروع إنجاز جسر وادي سيبوس تحصلنا على التكاليف المخططة والتكاليف الفعلية للثلاث وضعيات المستلمة، ونظرا لعدم انتهاء الأشغال وتأخرها لا يمكن حساب قيمة التخفيض le rabais لأنها تكون عند اكمال المشروع أي عند التقييم المالي النهائي.

خلاصة الفصل

من خلال ما تضمنه الفصل التطبيقي الذي قمنا فيه بعرض دراسة أشغال إنجاز جسر وادي سيبوس، بهدف معرفة وضعية التقييم المالي لهذا المشروع ومعرفة مدى أهميته، التي توصلنا إلى تقسيم المشروع إلى وحدات لإستخلاص التقييم الكمي والتقديري ومن ثم التحضير لطلب العروض بعده التقييم المالي النهائي الذي لم نستطع القيام به وهذا راجع إلى عدم إنتهاء الأشغال كليا بسبب ظروف ترجع الى الطقس والتقلبات الجويةالتي أدت إلى توقف الأشغال لذلك قمنا بتقييم جزئي لمقارنة الوحدات المنجزة والغير منجزة لهذا المشروع محل الدراسة.

ةمتاخ

خاتمة

تمثل البنى التحتية مجموعة من العناصر الهيكلية المترابطة التي توفر إطار عمل يدعم الهيكل الكلي للتطوير فهي تعتبر مصطلحا هاما للحكم على تنمية الدولة وهذا ما جعل الجزائر تتبنى خططا لتطوير هذه الأخيرة بتكلفة إجمالية تبلغ ما يقارب 16 مليار دولار، من أجل مواكبة التطورات، من خلال سن مراسيم رئاسية منها المرسوم الرئاسي 236/10 و247/15.

اختبار فرضيات الدراسة:

مع مراعاة كافة الجوانب النظرية والتطبيقية، وتسليطنا الضوءعلى المفاهيم المتعلقة بالتقييم المالي للمشاريع العمومية وإنطلاقا من الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة وضفنا عدة فرضيات وبعد ما تم إختبار هذه الأخيرة توصلنا إلى:

الفرضية الاولى:

يرتكز التقييم المالي للمشاريع العمومية على دراسة المشروع.

تم لإثبات صحة هذه الفرضية من خلال ما تضمنته المادة 13 من المرسوم الرئاسي 236/10 وما تضمنته المادة رقم 29 من المرسوم الرئاسي 247/15,حيث أن مخرجات الدراسة تتضمن الكشف الكمي والمالي ومنه التقييم المالي الأولي.

الفرضية الثانية:

يقصد بالصفقات العمومية عقود إدارية مكتوبة تحتل الصدارة في مجال المعاملات الإقتصادية وذلك نظرا لما اعتمده المشرع الجزائري في المرسوم الرئاسي المادة 1 من الأمر 67/90 والمرسوم 82/145 ,ومن المعلومات التي تحصلنا عليها من مديرية الأشغال العمومية لولاية قالمة التي ساعدتنا في الوصول إلى معرفة طريقة إبرام هذه الأخيرة المتمثلة في طلب العروض عادة أو في الحالات الإستثنائية يكون عن طريق أسلوب التراضي.

الفرضية الثالثة:

الإجراءات العملية لمتابعة المشاريع العمومية هي تحديد الحاجة العمومية وتقسيمها لحصص وإقتراحها على سلطة مركزية للموافقة والتسجيل وذلك بوجود ضمان مالي.

تم لإثبات صحة هذه الفرضية أن إجراءات العملية تترجم المادة رقم 11 من المرسوم الرئاسي 2010/236 والمادة رقم 27 من المرسوم الرئاسي 2015/247 .

النتائج:

من خلال هذه الدراسة تمكنا من التوصل إلى العديد من النتائج والإستنتاجات التي قد تكون هامة ومفيدة بالنسبة لموضوع بحثنا ونذكر البعض منها فيما يلي:

ـ إن نجاح أي مشروع مرتبط بالدراسة والتخطيط وتحديد وحصر الحاجة منه عن طريق لجنة مختصة؛

ـأن المشروع يبقى تحت مراقبة مكتب الدراساتإلى أن ينته؛

ـ في حال ما حدث خلل بسبب الظروف الطبيعية أو زيادة أسعار مواد البناء فالدولة تتكفل بهذا في حال ما وجد الشرط في دفتر الشروط؛

ـ قانون الصفقات العمومية يقارب بين القطاع العام والخاص ويعتبر همزة وصل بين الحقوق و الإقتصاد.

التوصيات والإقتراحات:

ومما ماتوصلنا اليه من خلال موضوع دراستنا سنقدم بعض التوصيات والإقترحات نطمح أن تكون محل إهمام وتؤخذ بعين الإعتبار:

ـ يجب إستخدام أفضل الطرق والأساليب في التقييم المالي لتجنب أي خلل في التكاليف؛

ـ ضرورة التقييم المالي قبل الإعلان عن المشروع لتكون المديرية على دراية بأسعار التنفيذ والتنبؤ بها؛

ـ العمل أكثر على تدريبات الموظفين وإجراء دورات تكوينية لهم من أجل الرفع أكثر من مستواهمفي المجال المحاسبي والمالي؛

ـإدراج الرقمنة ضمن عمل المديرية وإنشاء أرضية رقمية تتوفر على جميع المعلومات المتعلقة بالمشاريع التي تقوم بها مديرية الأشغال العمومية والإستغناء قليلا عن الوثائق الورقية.

عجارملاو رداصملا ةمئاق

قائمة المصادر والمراجع

❖ الكتب

- إبراهيم خالد الباشا، تأسيس وإدارة المشروع الصغير، شركة دار البيروني للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، الطبعة العربية الأولى، 2018،.
- أحمد يوسف دودين، إدارة المشاريع المعاصرة، دار يازوري للنشر، 2020
- الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض السعودية، 1964.
- حاتم عبد المنعم، أحمد عبد اللطيف، تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية والقرارات من المنظور الإجتماعي، المنهل للنشر، 2016.
- حمدي عبد العظيم,دراسات الجدوى الاقتصادية في البنك الاسلامي,المعهد العالي للفكر الاسلامي للنشر,القاهرة,1996.
- دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع,رائد محمد, الجنادرية للنشر والتوزيع,2015.
- سيد عبد النبي محمد، إعادة ابتكار المؤسسات للوصول للتميز، وكالة الصحافة العربية ناشرون، جمهورية مصر العربية، 2019.
- عادل عامر، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي و في ظل الاقتصاد الحر، دار حروف منثورة للنشر، 2016.
- عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مبادئ التحليل الكمي، دار اليازوري العلمية، 2013.
- فائق محمد سرحان الزويني، إبراهيم عبد الله عيدان، تكنولوجيا المعلومات في إدارة المشاريع الإنشائية، المنهل للنشر .
- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي، دار المنهج للنشر، 2013.
- محمد بن العروسي عيسى، تحليل وتصميم النظم المعلوماتية، مؤسسة فيليبس للنشر، الطبعة الأولى، جانفي 2008.
- محمد سلمان سلامة، فن إدارة الوقت، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2016.
- محمد صلاح عبد اللطيف طه الشنطي، دليل ميسر مفاهيم وممارسات المراقبة والتقييم، الإبداع الفكري للنشر، 2022.

- محمود عبد الفتاح رضوان، إدارة المشروعات العامة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2013/2012.
- مصطفى يوسف كافي، تقنيات دراسة الجدوى الاقتصادية، دار ومؤسسة رسلان، سوريا، دمشق، 2009.
- نضال الحواري، ضرار العتيبي، إدارة المشاريع الإنمائية، يازوري للنشر، 2020.
- وهيبة مقدم، الإدارة الاستراتيجية للمؤسسة من خلال لوحة القيادة، دار التعليم الجامعي، مستغانم، الجزائر، 2020.

❖ المجلات

- بركان أمينة، تحليل و تقييم المشاريع العمومية وعقلانية الاختيارات العمومية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 1،2015، المركز الجامعي لتيبازة، تيبازة.
- حبيب الرحمان، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، جوان 2016، جامعة المدية، المدية.
- الزهرة حقريف واخرون، ابرام الصفقات العمومية عن طريق طلب العروض في ظل المرسوم الرئاسي 15-247، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، العدد02، المجلد 02، جويلية 2019، الجزائر.
- صافية إقلولي ,صافية زيد أمال,دراسات التأثير الية الإدماج البعد البيئي في المشاريع الإستثمارية,مجلة الإدارة,العدد 51 كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة مواود معمري ,تيزي وزو .
- عباس حسين جواد، أهل البيت، العدد الرابع، 2005، جامعة أهل البيت، بغداد.
- عماد محمد صدقي، تحليل التكلفة و العائد لإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة، مجلة الفكر المحاسبي، ماي 2022، المعهد العالي للألسن، مصر.
- لغواطي محمد، بن جلول مصطفى، اشكاليات تحديد الحاجات في الصفقات العمومية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 02,المجلد06 ،جوان2020,جامعة عمار ثليجي، الاغواط.
- معموري سعيد، مقاربات ومعايير التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية، محلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، أفريل 2021، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار.
- هيبة سردوك.ماهية طلب العروض في المرسوم الرئاسي رقم15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 03، المجلد 12، جويلية 2020، جامعة باجي مختار، عنابة.

❖ الملتقيات

✍ أحسن عميروش، طرق ابرام الصفقات العمومية، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة يحي فارس، المدية, 2013/05/20 .

❖ القرارات، القوانين ,المراسيم

✍ المادة 69 من المرسوم الرئاسي رقم 67-90 المؤرخ في 17 جوان المتضمن قانون الصفقات العمومي.

✍ المرسوم الرئاسي 247/15 الصادر بتاريخ 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية عدد 50، الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 2015

❖المطبوعات

✍ أهم الإجراءات لإبرام الصفقات العمومية، رزقي عامر.

✍ تكريس مبدأ الإشهار في مجال الصفقات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي 247/15، فاضل إلهام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة 08 ماي1945، قالمة.

✍ زناتي مصطفى, محاضرات في قانون الصفقات العمومي,السنة اولى ماستر,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة محمد بوضياف,المسيلة.

✍ عائشة بوشيخي، محاضرات في مقياس تقييم المشاريع العمومية، السنة ثانية ماستر، تخصص تسيير عمومي، قسم التسيير، جامعة تلمسان، 2020/2019.

✍ قدوم لزهر، محاضرات في إدارة المشاريع، السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2019/2018

❖المذكرات و الاطروحات

✍ بن حسان حكيم، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الإستثمارية، رسالة ماجيستيرفي العلوم الإقتصادية، فرع التسيير، كية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

✍ حليم منال، تنظيم الصفقات العمومية وضمانات حفظ المال العام فب الجزائر، اطروحة دوكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة,2015\2016.

✍ شقطمي سهام، الملحق في المنازعات الصفقات العمومية، مذكرة ماجيستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2005/2004.

❖ مواقع الويب

- ✍ cte/univ-setif2/dz/moodle/modbook
- ✍ Ebook : principal of financial accounting /will
- ✍ Http s : //nasihah. Net new

لاق حلام

ملحق رقم *1*: يوضح البطاقة التقنية وموقع المشروع محل الدراسة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DES TRAVAUX PUBLICS ET DES INFRASTRUCTURES DE BASE

WILAYA DE GUELMA
DIRECTION DES TRAVAUX PUBLICS

تاريخ مجيد وعهد جديد

FICHE TECHNIQUE

- NUMERO DU PROGRAMME : 40/2019 (FCGCL)
- LOT N°11 : REALISATION D'UN PONT SUR OUED SEYBOUSSE ENTRE RN20 ET NADOR (COMMUNE DE BENI MAZLINE)

- ENTREPRISE DE REALISATION : SAPTA/ALGER
- MONTANT DU MARCHE : 176 735 855,94 DA
- DELAI D'EXECUTION : 12 MOIS
- DEMARRAGE DES TRAVAUX : 04/04/2022
- CONTROLE DE QUALITE : LTP-EST/CONSTANTINE
- ASSISTANCE TECHNIQUE : CTTP/ALGER
- TAUX D'AVANCEMENT PHISIQUE : 40%

CARACTERISTIQUES DU PROJET:

PARTIE OUVRAGE D'ART

TYPE DE L'OUVRAGE	PONT A POUTRE (Prés contrainte)	
FRANCHISSEMENT	90 ML	
NOMBRE DE TRAVEES	03 DE 30 ML	
NOMBRE DE POUTRES	18U (3x6)	
FONDATION SUR PIEUX	Profondeur	Variable 30 à 35 ML
	Nombre	28U (2X6 +2X8)

PARTIE ROUTE (RACCORDEMENT)

LINEAIRE DU RACCORDEMENT	400 ML
PROFIL EN TRAVERS	V (2 x 3.5m) +T (2 x 1 m)
COUCHE DE FONDATION (TVC)	1 300 M^3
COUCHE DE BASE (GC)	650 M^3
COUCHE DE ROULEMENT (BB)	450 T

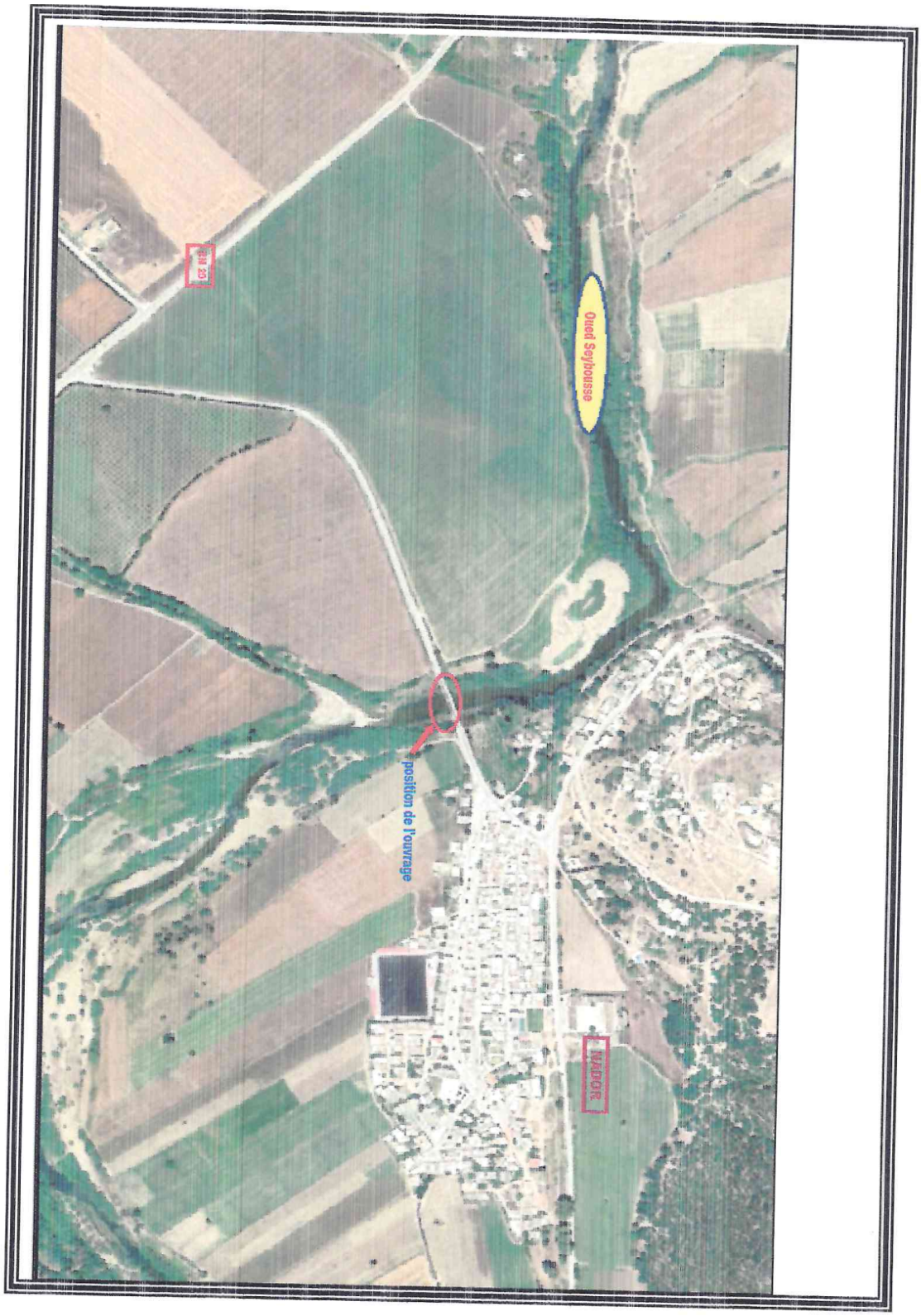

ملحق رقم 2: يوضح التقرير الإداري لمشروع بناء جسر وادي سيبوس

وزارة الأشـغــال العمومية
مديـرية الأشغال العمومية
لـولاية قـالـمـة
رقم ....19.../ م.أ.ع/2021

مشروع دفتر شروط

التـــقـــبـــــم الإداري

المشروع: ***إنجاز أشغال إعادة تأهيل للطرق البلدية وفتح المسالك عبر البلديات: بوشقوف، مجاز الصفا، وادي فراغة، عين بن بيضاء، قلعة بوصبع، بني مزلين، بلخير، بومهرة أحمد، النشماية وجبالة لخميسي (الشطر الثالث) في حصص منفصلة***

الحصة رقم 11: إنجاز حسر على وادي سيبوس بين الطريق الوطني رقم 20 والناظور

التقييم الإداري : **220.228.000,00** دج جميع الرسوم محتوية

المصلحة المتعاقدة

ملحق رقم 3: يوضح التقرير التقديمي لمشروع إنجاز جسر وادي سيبوس.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الأشغال العمومية
مديرية الأشغال العمومية
لولاية قالمة

رقم /م أ.ع/2021 مشروع دفتر شروط

تقرير تقديمي

تتمثل غاية هذا التقرير في تزويد السيد الرئيس والسادة أعضاء اللجنة الولائية للصفقات العمومية مشروع دفتر الشروط المتعلق ***إنجاز أشغال إعادة تأهيل للطرق البلدية وفتح المسالك عبر البلديات: بوشقوف، مجاز الصفا، وادي فراغة، عين بن بيضاء، قلعة بوصبع، بني مزلين، بلخير، بومهرة أحمد، النشماية وجبالة لخميسي (الشطر الثالث) في حصص منفصلة***

الحصة رقم 11: إنجاز حسر على وادي سيبوس بين الطريق الوطني رقم 20 والناظور (بلدية بني مزلين)
والذي يندرج ضمن برنامج صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية FCGCL أما فيمايخص الحصص الأخرى فمشاريعها منحت وهي في طور الإنجاز.

أما فيما يخص الأسس الرئيسية المعتمد عليها من أجل اختيار المتعامل المتعاقد والمدونة في التعليمة للعارضين لدفتر الشروط موضوع الطلبات المذكورة أعلاه، فتتمحور فيما يلي:

1)- الشروط التأهلية: طلب عروض وطني مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا مخصص للمقاولات المؤهلة في ميدان *الأشغال العمومية نشاط رئيسي درجة* ***سابعة VII*** *أو اكثر تحمل الرمز* ***(345-4211، 342-4212)*** *والتي بحوزتها على الأقل شهادة حسن التنفيذ* خاصة *بإنجاز جسر سابق الإجهاد بطول أكبر أو يساوي 30 م ط.*

2) - التقييم التقني: يتم تنقيط العرض التقني على 100 نقطة لكل حصة على حدى موزعة كما يلي:

أ - العتاد : 45 نقطة
ب- الموارد البشرية : 35 نقطة
د- مدة الإنجاز: 20 نقاط

3)- النقطة الإقصائية: إقصاء العروض التقنية التي تتحصل على أقل من **65** نقطة.

4) - التقييم المالي: انتقاء أقل عرض للعروض التقنية المقبولة

تطبيقا لأحكام المادة 173 من المرسوم الرئاسي 15-247، فإن دفتر الشروط المقدم من اختصاص لجنة الصفقات العمومية للولاية، وعليه يشرفني أن أطلب من السيد الرئيس والسادة أعضاء اللجنة منح رأي ايجابي للمشروع السالف الذكر.

المصلحة المتعاقدة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

B DŽBJLəül –Ьγ oŭ λ!–cٰɛ »Ÿ5ū ϱ !–ɱŽ¯ ƶG5N2āJNüüXɛ DŽ4 ɆŸ ļ ᵑɆ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الأشغال العمومية
مديرية الأشغال العمومية
لـــولايــة قــالمة
رقم التعريف الجبائي : 21 0975240190474

إعلان عـــــن طلب عروض وطني

مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا رقــم 07/م.أ.ع/2021

تـعـلـن مديرية الأشـغـال الـعـمـومـيـة لـولايــة قــالــمــة عـــن طلب عروض وطني مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا من أجل إنجاز أشغال إعادة تأهيل للطرق البلدية وفتح المسالك عبر البلديات: بوشقوف، مجاز الصفا، وادي فراغة، عين بن بيضاء، قلعة بوصبع، بني مزلين، بلخير، بومهرة أحمد، النشماية وجبالة لخميسي (الشطر الثالث) في حصص منفصلة

حصة رقم 11: إنجاز حسر على وادي سيبوس بين الطريق الوطني رقم 20 والناظور

المقاولات المهتمة بهذا الإعلان والمؤهلة في ميدان الأشغال العمومية نشاط رئيسي درجة سابعة VII أو أكثر تحمل الرمز (345-4211، 342-4212) والتي بحوزتها على الأقل شهادة حسن التنفيذ خاصة بإنجاز جسر سابق الإجهاد بطول أكبر أو يساوي 30 م ط

بإمكانها سحب دفتر الشروط من :

مـــديريــة الأشـغـــــال الـــعـمـومـــيـــة
مـــصـــلـحـــة الإدارة والـــوســـائـــل
مـــكـتـب الصـفـقـات الـــعـمـومـيـــة
طـــريـــق الـــجامـعـة – قـــالـمـة-

يجب أن تحتوي العروض على الوثائق القانونية السارية المفعول التالية:

1– ملف الترشح:

*- التصريح بالترشح مملوء، مختوم، مؤرخ وممضي
*- التصريح بالنزاهة مملوء، مختوم، مؤرخ وممضي
*- القانون الأساسي بالنسبة للشركات
*- الوثائق التي تتعلق بالتفويضات والتي تسمح للأشخاص بإلزام المؤسسة
*- كل وثيقة تسمح بتقييم قدرات المترشح ا و المتعهدين أو عند الاقتضاء المناولين.
*- شهادة التخصص والتصنيف المهنيين في مجال الأشغال العمومية نشاط رئيسي درجة سابعة VII أو أكثر
*- الحصائل المالية للسنوات الثلاثة الأخيرة " 2017 ، 2018 و 2019" والمراجع المصرفية لسنة 2021
*- الوثائق التبريرية للعتاد المخصص للمشروع (بطاقة رمادية أو وصل إيداع أو بطاقة بالسير سارية المفعول بالنسبة للعتاد المتحرك أو فاتورة شراء بالنسبة للعتاد الغير متحرك أو شهادة بيع موثقة أو عقد موثق لكراء عتاد مع البطاقات الرمادية
* الوثائق التبريرية للموارد البشرية

بالنسبة للتأطير

-*مهندس دولة او مهندس تطبيقي او ماستر ومافوق في ميدان الأشغال العمومية او الهندسة المدنية + شهادة الإنضمام مدتها 03 أشهر على الأكثر ابتداء من تاريخ فتح الأظرفة أو عقد CTA, CID DAIP بالنسبة للمؤسسات الخاصة

*-تقني سامي او تقني في ميدان الأشغال العمومية او الهندسة المدنية او طوبوغرافي + و شهادة الإنضمام مدتها 03 أشهر على الأكثر ابتداء من تاريخ فتح الأظرفة أو عقد CTA, CID DAIP بالنسبة للمؤسسات الخاصة

*-تقني سامي او تقني في ميدان الأشغال العمومية او الهندسة المدنية او طوبوغرافي + السير الذاتية + و شهادة الإنضمام مدتها 03 أشهر على الأكثر ابتداء من تاريخ فتح الأظرفة + شهادة عمل بالنسبة للمؤسسات العمومية.

بالنسبة للعمال المهنيين : شهادة الإنضمام لدى CNAS لكل عامل مدتها 03 أشهر على الأكثر ابتداء من تاريخ فتح الأظرفة

2)- العـــرض التقني :

- التصريح بالاكتتاب مملوء، مختوم، مؤرخ وممضي

- مذكرة تقنية تبريرية مؤرخة، مختومة، ممضية.

- دفتر الشروط مملوء وممضية ويجب أن تكتب عليه في أخر صفحته عبارة -قرئ وقبل- بخط اليد.

- مخطط الإنجاز مؤرخ وممضي

3)- العـــرض المـــــالي

- رسالة العرض مملوءة، مختومة، مؤرخة وممضية

- جدول الأسعار الوحدوية مملوء، مختوم، مؤرخ وممضي

- الكشف الكمي والكيفي مملوء، مختوم، مؤرخ وممضي

4)-مدة تحضير العروض: حددت مدة تحضير العروض واحد وعشرون (21) يوم ابتداء من تاريخ أول صدور الإعلان في الصحف الوطنية أو في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي « BOMOP »

5) – يوم وساعة آخر أجل لإيداع العروض: حددت الساعة الواحدة والنصف بعد الزوال (13 سا 30 د) من اليوم الأخير لمدة تحضير العروض كآخر ساعة لإيداع العروض. وفي حالة تصادف هذا اليوم مع يوم عيد أو يوم عطلة قانوني تمدد مدة تحضير العروض إلى يوم العمل الموالي.

6) – يوم وساعة فتح الأظرفة : تتم عملية فتح أظرفة العروض التقنية والمالية في جلسة علنية في اليوم الأخير من المدة المحددة لتحضير العروض على الساعة الثانية بعد الزوال (14 سا 00 د). وفي حالة تصادف هذا اليوم مع يوم عيد أو يوم عطلة قانوني تمدد مدة تحضير العروض إلى يوم العمل الموالي.

(المتعهدين والمترشحين مدعوون لهذا الإجتماع طبقا للمادة 70 من المرسوم الرئاسي 15-24)

تتـــم عملية فتح أظـــرفـــة بالعنوان التالي :

مـــديرية الأشـغـــال العـمـومـيـــة

طـــريـــق الـــجامـعـة – قـــالمـة-

7) – مدة صلاحية العروض : تبقى العروض صالحة لمدة تساوي مدة تحضير العروض زيادة على ثلاثة (03) أشهر ابتداء من اليوم الموالي لإيداع العروض.

يوضع كل من ملف الترشح و العرض التقني والعرض المالي في أظرفة منفصلة ومقفلة مكتوب عليها إسم المؤسسة أو المقاولة ، اسم المشروع ورقم طلب العروض وكذا عبارة ملف الترشح أو العرض التقني أو العرض المالي حسب الحالة. توضع كل الأظرفة في ظرف خارجي مقفل ولا يحمل سوى عبارة :

لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض

إعـلان عـــــن طلب عروض وطني

مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا رقـم 07/م.أ.ع/2021

أشغال إعادة تأهيل للطرق البلدية وفتح المسالك عبر البلديات: بوشقوف، مجاز الصفا، وادي فراغة، عين بن بيضاء، قلعة بوصبع، بني مزلين، بلخير، بومهرة أحمد، النشماية وجبالة لخميسي (الشطر الثالث) في حصص منفصلة

حصة رقم 11: إنجاز حسر على وادي سيبوس بين الطريق الوطني رقم 20 والناظور

ملحق رقم 5: محضر تقييم العروض التقنية والمالية لملف الترشيح لطلب العروض وطني مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الأشغال العمومية والنقل
مديرية الأشغال العمومية
لولاية غاليزان
رقم: 15/م.أ/2021

محضر تقييم العروض التقنية والمالية لملف الترشيح لطلب العروض وطني مفتوح مع اشتراط قدرات دنيا رقم 07/م أ/2021

في اليوم الخلاثون من شهر ماي لسنة ألفين وواحد عشرون وعلى الساعة العاشرة (10سا00د) صباحا وبمقر مديرية الأشغال العمومية لولاية غاليزان إجتمعت اللجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض تحت إشراف السيد: زيتوني أحمد بصفته رئيس اللجنة.

* السادة الحاضرون:
- د واوري عبد النور
- بوزارة نجاة
- بلخير مسعودة.
- بن زايد سليم
- معيز محمد نسيم
- عيساوي لامية.

* السادة الغائبون:
- بن بروق لامين.
- أومدور فجيبة.

- جدول الأعمال: تقييم العروض التقنية والمالية وملف الترشيح في طلب عروض وطني مفتوح مع اشتراط دنيا رقم 07/م أ/2021 من أجل إنجاز الأشغال وإعادة تأهيل الطرق البلدية وفتح المسالك عبر البلديات: بوشقوف، معجار الصفا، وادي فراعة، عين بن بهنا، قلعة بوصبع، بن من لين، بلخير، بومهرة أحمد، وجبالة لحمسي (الشطر الثالث) في حصص منفصلة.

- مراجع دفتر الشروط: تأشيرة اللجنة الولائية للصفقات العمومية لولاية غاليزان رقم 2021/40 بتاريخ: 2021/04/08.

- بيانات طلب العروض:
- تاريخ الإعلان عن طلب العروض: 2021/04/20
- مدة تحضير العروض: واحد وعشرون (21) يوم
- مدة صلاحية العروض: ثلاثة أشهر وواحد وعشرون يوم (21) يوم
- تاريخ آخر أجل لإيداع العروض: 2021/05/10
- عملية فتح الأظرفة: 2021/05/10
- تاريخ اجتماع لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض:
- عدد ظروف العروض المقبولة: إثنان (02)
- عدد الأظرفة الملغاة: لا شيء
- عدد الأظرفة المستلمة: إثنان (02)

بعد الإطلاع على قائمة الحاضرون والتأكد من إكتمال النصاب فتحت الجلسة من طرف السيد رئيس اللجنة الذي رحب بالسادة الحاضرين ثم طلب منهم الشروع المباشر في دراسة وتحليل العروض المدرجة في جدول الأعمال ولقد إتضح للجنة مايلي:

* التحليل التقني:

- مشروع رقم 11: إنجاز جسر على وادي لسبوس بين الطريق الوطني رقم 2 والناظور.

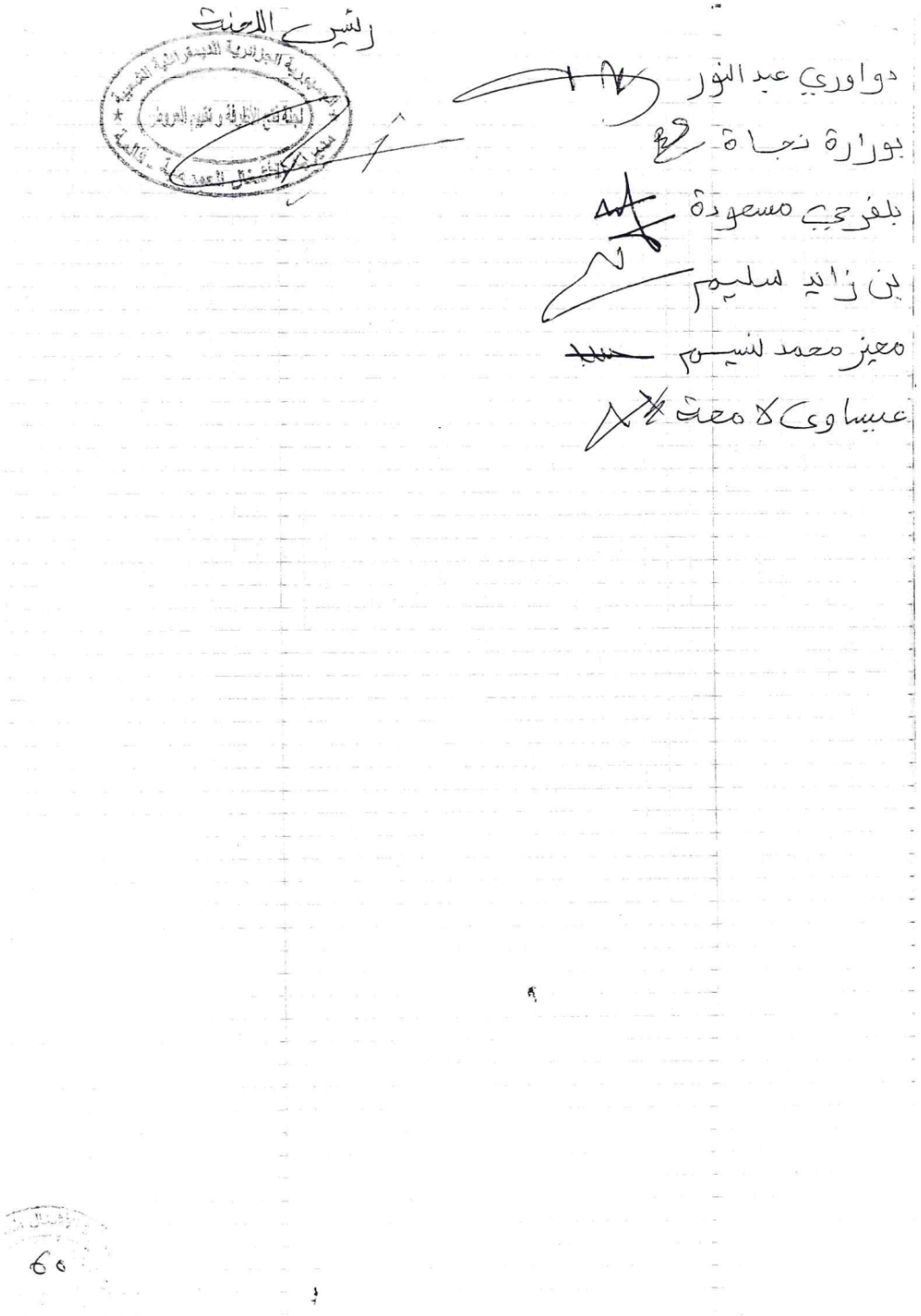

ملحق رقم *6*: جدول تقييم التقني والمالي

العلامة المؤهلة	العلامة الإجمالية	مدة الإنجاز (20 نقطة)	
مؤهل	100	97,14	
مؤهل		17,14 (بالشهر)	العمال (12 نقطة)
		14 (بالشهر)	
	12	12	
	08	08	تقني (08 نقاط)
	15	15	مهندس (15 نقطة)
	03	03	Brise roche (03 points)
	09	09	Camion 01 pt/camions(09
	03	03	Grue (03 point)
	03	03	Pelle (03 point)
	04	04	chargeur (04 points)
	05	05	Camion malaxeur à béton(05
	08	08	Foreuse (80 points)
	10	10	Centrale à béton (10 points)

رقم العرض	العارض	
519/2024	SAPTA - الجزائر	
520/2024	SERO. EST - باتنة	

الترتيب	العارض	المبلغ
01	SAPTA بالجزائر	176.735.855.94 دج
02	SERO. EST باتنة	178.420.316.80 دج

المعدل المالي

رقم وتاريخ العرض وتعيين العارض

عرض رقم 519/2024 المؤرخ في 10/05/2024 لشركة SAPTA بالجزائر

عرض رقم 520/2024 المؤرخ في 10/05/2024 لشركة SERO. EST باتنة

مبلغ العرض من كل المتعهدين

SAPTA بالجزائر 176.735.855.94 دج

SERO. EST باتنة 178.420.316.80 دج

وعليه تقترح اللجنة SAPTA لمبلغ قدره 176.735.855.94 دج وبمدة إنجاز قدرها 12 أشهر.

أمـر مصلحي إلـى المتعامل المتعاقد للتبليغ والبدء في الأشغال رقم 01

مديرية الأشغال العمومية
لولايـة قـالمـة
السيد خـلافة سليمان
مـدير الأشغال العمومية
الرقم الترتيبي للسجل
/ م أ ع /2022

رقم العملية: برنامج 2019/40 الـفـصـل 969 الفصـل الفرعي 9699 المادة 2372

عنوان العملية: إعادة الاعتبار للطرق البلدية وفتح المسالك ببلديات: بوشقوف، وادي فـراغـة، عين بن بيضاء، مجاز الصفاء، قلعة بوصبع، بلخير، النشماية، بـومـهـرة أحـمـد، جبالة خميسي وبني مزلين .

موضوع الصفقة: إعادة الاعتبار للطرق البلدية وفتح المسالك ببلديات: بوشقوف، وادي فـراغـة، عين بن بيضاء، مجاز الصفاء، قلعة بوصبع، بلخير، النشماية، بومهرة أحـمـد، جبالة خميسي وبني مزلين (الشطر الثالث) في حصص منفصلة:

حصة رقم 11: إنجاز جسر على وادي سيبوس بين الطريق الوطني رقم 20 والناظور (بلدية بني مزلين)

الالتزام بالصفقة رقم 2021/31 والمؤرخة في 2022/01/20 والمصادق عليها من طرف اللجنة الولائية للصفقات العمومية لولاية قالمة بتاريخ 2021/12/15 تحت رقم 2021/314 والمؤشرة من طرف السيد المراقب المالي لولاية قالمة بتاريخ 2022/01/12 تحت رقم 867 والمبرمة مع الشركة الوطنية للجسور والأشغال الفنية الكائن مقرها بالجزائر بمبلغ إجمالي قدره 176.735.855,94 دج جميع الرسوم محتوية وبمدة إنجاز قدرها اثنا عشرة (12) شهر .

الشركة: الشركة الوطنية للجسور والأشغال الفنية – الجزائر-

نسـخ إلـى
- مكتب المحاسبة 02
- خزينة الولاية 02
- رئيس المشروع 01
- مكتب الصفقات 01
- مكتب (م ت م ق) 01
- الشركة 01

الشركة مدعوة لاستلام نسخة من صفقتها رقم 2021/31 والمصادق عليهـا من طرف اللجنـة الولائية للصفقات العمومية بتاريخ 2021/12/15 تحت رقم 2021/314 والشروع في تنفيذ الخدمة ابتداء من 2022/01/23

هـذه الـنـسـخـة مطابـقـة لـلأمـر المسجل فـي السجـل تـحـت رقـم /م أع/2022 والـذي يـتـم تـبليغه إلى الشركة الوطنية للجسور والأشغال الفنية الكائـن مقرهـا بالجزائر من طـرف السيـد مدير الأشغال الـعـمـوميـة لـولايـة قـالمـة .

قـالمـة في 2022/01/20

تـبـلـيـغ

مديرية الأشغال العمومية
لولاية قالمة
السيد مرميوي سليم

الرقم الترتيبي للسجل
/ م أ ع /2022

في اليـوم العشرون مـن شـهـر جانفي لسنة ألفين واثنان وعشرون يصرح السيـد مـديـر وحـدة الإنجاز للشركة الوطنية للجسور والأشغال الفنية الكائن مقرها بالـجـزائـر بأنه قـد استـلـم هـذا الأمـر الـمـتـضـمـن تـبـلـيـغ الصفقة رقـم 31/م.أ.ع/2021 المصادق عليها من طرف اللجنة الـولائيـة لـلـصـفـقات العمـوميـة بـتـاريخ 2021/12/15 تـحـت رقـم 2021/314 والشـروع فـي تنفيـذ الخدمـة ابـتـداء من 2022/01/23

هـذه الـنـسـخـة مطابقة للأمـر الـمـسـجـل في السجل بتاريخ 2022/01/20

تـحـت رقـم /م أع /2022.

ملحق رقم 8: الوضعية الأعمال الأولى لمشروع بناء جسر وادي سيبوس.

SITUATION DE TRAVAUX

I - PARTIE ENTREPRISE

ENTREPRISE,RAISON SOCIALE.....: ENTREPRISE PUBLIQUE ECONOMIQUE / SAPTA / Spa
ADRESSE .....: 63 A,BOULEVARD BOUGARA EL-BIAR ALGER
REGISTRE DE COMMERCE .....: 0011369 / B / 00 DU 09 / 04 / 2018
MATRICULE FISCAL (N.I.F).....: 000016001136983 - NUMERO ARTICLE : 16107123044
N° COMPTE BANCAIRE : 004 00117.401.70001.01.16 - CPA AGENCE EL-KHETTABI - ALGER
MAITRE DE L'OUVRAGE .....: DIRECTION DES TRAVAUX PUBLICS DE GUELMA
N° DE MARCHE .....: 31/2021
OBJET DU MARCHE .....: LOT N°11 : REALISATION D'UN PONT SUR OUED SEYBOUSSE ENTRE RN20 ET NADOR (COMMUNE DE BENI MEZLINE)
MONTANT DU MARCHE ..... : 176.735.855,94 DA

Facture N° 22 / 054	SITUATION N° 01	RT 21170
SITUATION ARRETEE AU	MONTANT EN DINARS	
MONTANT DES TRAVAUX CUMULES T.T.C	17 957 332,05	
AVANCE FORFAITAIRE TOTALES T.T.C	0,00	
AVANCE SUR APPROVISIONNEMENT TOTALES T.T.C	0,00	
TOTAL (1) ...	17 957 332,05	
MONTANT TRX. REALISES PRECEDEMMENT T.T.C	0,00	
AVANCE FORFAITAIRE RECU TOTALES T.T.C	0,00	
AVANCE SUR APPROVISIONNEMENT RECU TOTALES T.T.C	0,00	REMBOURSEMENT :
TOTAL (2) ...	0,00	AVANCE FORFAITAIRE
MONTANT BRUT / SITUATION (3) = (1) - (2)	17 957 332,05	CUMULEE : 0,00
REMBOURSEMENT A EFFECTUER :		
AVANCE FORFAITAIRE 18,75 %	0,00	
AVANCE SUR APPROVISIONNEMENT	0,00	
MONTANT NET A PAYER A L'ENTREPRISE TTC	17 957 332,05	

MONTANT A PAYER PAR LA PRESENTE SITUATION S'ELEVE A LA SOMME TOUTES TAXES COMPRISES DE :
DIX-SEPT MILLIONS NEUF CENT CINQUANTE-SEPT MILLE TROIS CENT TRENTE-DEUX DINARS ET CINQ CENTIMES

Reçu de l'Entreprise le :
LE MAITRE DE L'OEUVRE
Cachet et signature

Fait à ALGER , le
L'ENTREPRISE
Cachet et signature

DECOMPTE PROVISOIRE DES TRAVAUX REALISES DE LA SITUATION N° 01

N° du Prix	DESIGNATION DES OUVRAGES	U	Quantité				Prix Unitaire DA	Montant		
			Prevue au Marché	Executé Précedemment	Executé Dans le mois	Totale Executée		Précedemment	du Mois	Total
Serie A. Prix Généraux										
A-1	Installation du chantier et repliement du matériel	FT	1	0,00	0,30	0,30	4 000 000,00	0,00	1 200 000,00	1 200 000,00
A-2	Études d'exécution	U	1	0,00	0,75	0,75	2 800 000,00	0,00	2 100 000,00	2 100 000,00
A-3	Epreuve générale de l'ouvrage	U	1	0,00	0,00	0,00	2 000 000,00	0,00	0,00	0,00
								Total H.T Serie A		3 300 000,00
SERIE B. CONSTRUCTION D'OUVRAGES D'ART										
B-1	TERRASSEMENT									
B-1.1	Déblais pour fouilles en terrain ordinaire	M3	1 300	0,00	178,00	178,0000	750,00	0,00	133 500,00	133 500,00
B-1.2	Plus value pour fouilles en terrain rocheux	M3	32,50	0,00	0,00	0,0000	3 500,00	0,00	0,00	0,00
B-1.3	Remblaiement de fouilles	M3	1 000	0,00	0,00	0,0000	580,00	0,00	0,00	0,00
B-2	PIEU									
B-2.1	Exécution des pieux verticaux Ø1200 mm en terrain non rocheux	ML	960	0,00	240,00	240,00	48 000,00	0,00	11 520 000,00	11 520 000,00
B-2.2	Plus-value pour forage des pieux verticaux Ø1200 mm en terrain rocheux	ML	96	0,00	0,00	0,00	8 000,00	0,00	0,00	0,00
B-2.3	Recepage des pieux	U	32	0,00	8,00	8,00	10 000,00	0,00	80 000,00	80 000,00
B-3	BETON									
B-3.1	Béton de propreté ep=10 cm (sous semelle, dalle de transition	M3	35	0,00	6,67	6,67	8 500,00	0,00	56 695,00	56 695,00
1 B-3.2	Béton RN 27 pour semelle, semelle de liaison des pieux, dalle de transition, pile, culée, dalle de couverture, entretoise, mur en retour et trottoirs.	M3	852	0,00	0,00	0,00	12 800,00	0,00	0,00	0,00
B-4	ARMATURE PASSIVE									
B-4.1	Armatures Passives pour ouvrage d'art	T	127,80	0,00	0,00	0,00	118 000,00	0,00	0,00	0,00
B-5	ELEMENT PREFABRIQUE									
B-5-1	Préfabrication de la poutre en béton précontraint L=30.00 m et pose sur son appui définitif y compris toutes sujétions	U	21	0,00	0,00	0,00	1 400 000,00	0,00	0,00	0,00
B-5-2	Préfabrication et pose de la corniche y compris toutes sujétions	ML	200	0,00	0,00	0,00	7 000,00	0,00	0,00	0,00
B-6	EQUIPEMENT OUVRAGE D'ART									
B-6-1	Badigeonnage des parements enterrés	MV	890	0,00	0,00	0,00	500,00	0,00	0,00	0,00
B-6-2	Chape d'étanchéité sur l'ouvrage	M2	630	0,00	0,00	0,00	2 800,00	0,00	0,00	0,00
B-6-3	Fourniture et mise en place du garde-corps y compris toutes sujétions	ML	200	0,00	0,00	0,00	16 000,00	0,00	0,00	0,00

B-6-4	Fourniture, transport et mise en œuvre appareil d'appuis en élastomère fretté (30x300x78)mm y compris toutes sujétions	U	42	0,00	0,00	0,00	40 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00
B-6-5	Fourniture, transport et mise en œuvre des joints de chaussée W80 y compris toutes sujétions	ML	40	0,00	0,00	0,00	55 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00
B-6-6	Gaine en PVC Ø 100 mm	ML	600	0,00	0,00	0,00	1 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00
B-6-7	Gargouilles Ø 150 mm	U	32	0,00	0,00	0,00	9 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00
B-6-8	Reconstruction du Gabion existant	M3	15	0,00	0,00	0,00	10 000,00	0,00	Total H.T Serie B		11 790 195,00
SERIE C. TRAVAUX DU RACCORDEMENT											
C-1	**TRAVAUX PREPARATOIRES**									0,00	0,00
C-1-1	Décapage de la terre végétale sur une épaisseur forfaitaire de 30 cm avec enlèvement de toutes les racines y compris débroussaillage d'arbre	M3	800	0,00	0,00	0,00	580,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-1-2	Fraisage pour une épaisseur de 06 cm y compris transport et mise en dépôt en un lieu indiqué par le service contractant	M2	400	0,00	0,00	0,00	285,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-2	**TERRASSEMENT**									0,00	0,00
C-2-1	Déblai en terrain meuble mis en dépôt y compris arrosage et compactage de toute l'assiette et toutes sujétions de bonne exécution	M3	1 100	0,00	0,00	0,00	690,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-2-2	Remblai en tout venant de carrière (TVC) sur un rayon de 20 km y compris arrosage, compactage et toutes sujétions de bonne exécution.	M3	3 000	0,00	0,00	0,00	2 500,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-3	**ASSAINISSEMENT, RESEAUX ET PROTECTION**										
	HYDRAULIQUE									0,00	0,00
C-3-1	Réalisation des fossés longitudinaux trapézoïdale en béton légèrement armé au treillis soudé dosé à 350 kg/m3 (L= 1.5 m et H= 40 cm) y compris toutes sujétions	ML	320	0,00	0,00	0,00	5 200,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-3-2	Descentes d'eau en tulle de type 1	ML	30	0,00	0,00	0,00	5 500,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-4	**CHAUSSEE**									0,00	0,00
C-4-1	Fourniture et pose d'une couche de fondation en TVC 0/60 sur 40 cm d'épaisseur y compris arrosage compactage et toutes sujétions de bonne exécution	M3	1 300	0,00	0,00	0,00	2 530,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-4-2	Fourniture et pose d'une couche de base en Grave concassée 0/31.5 sur30 cm d'épaisseur y compris arrosage, compactage et toutes sujétions de bonne exécution toutes sujétions de bonne exécution.	T	650	0,00	0,00	0,00	1 725,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-4-3	Fourniture et pose d'une couche de roulement en béton bitumineux sur 06 cm y compris imprégnation sablée et toutes sujétions de bonne exécution.	T	430	0,00	0,00	0,00	7 400,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-4-4	Rechargement des accotements sur épaisseur de 40 cm en TVC y compris arrosage, compactage et toutes sujétions de bonnes exécutions.	M3	450	0,00	0,00	0,00	2 500,00	0,00	0,00	0,00	0,00

C-5	SIGNALISATION HORIZONTALE											
C-5.1	Fleche de direction	u	8	0,00	0,00	0,00	23 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-5.2	Marquages longitudinaux continue types 3U	ML	97	0,00	0,00	0,00	92,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-5.3	Marquages longitudinaux discontinue type T1 2U	ML	517	0,00	0,00	0,00	86,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-5.4	Marquages longitudinaux discontinue type T2 3U	ML	420	0,00	0,00	0,00	92,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-6	SIGNALISATION VERTICALE											
C-6.1	Fourniture, transport et mise en place les signaux d'interdiction type C	u	4	0,00	0,00	0,00	17 250,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-6.2	Fourniture, transport et mise en place les signaux d'identification de route type E	U	2	0,00	0,00	0,00	23 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-7	ENVIRONNEMENT ET PAYSAGE											
C-7.1	Fourniture, transport et pose des glissières métallique de sécurité y compris toutes sujétions	ML	460	0,00	0,00	0,00	6 300,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
C-7.2	Réalisation d'un mur de soutènement en gabions y compris toutes sujétions de mise en œuvre.	M3	140	0,00	0,00	0,00	5 700,00	0,00	Total H.T Serie C			0,00
									Montant des travaux H.T		-	15 090 195,00
									T.V.A 19%		-	2 867 137,05
									Montant total T.T.C		-	17 957 332,05

MONTANT A PAYER PAR LA PRESENTE SITUATION S'ELEVE A LA SOMME TOUTES TAXES COMPRISES DE :

DIX-SEPT MILLIONS NEUF CENT CINQUANTE-SEPT MILLE TROIS CENT TRENTE-DEUX DINARS ET CINQ CENTIMES

LE MAITRE DE L'OUVRE
Cachet et signature

L'ENTREPRISE
Cachet et signature

ملحق رقم 9: الوضعية الأعمال الثانية لمشروع بناء جسر وادي سيبوس.

SITUATION DE TRAVAUX

I - PARTIE ENTREPRISE

ENTREPRISE,RAISON SOCIALE.....: ENTREPRISE PUBLIQUE ECONOMIQUE / SAPTA / Spa
ADRESSE .....: 63 A.BOULEVARD BOUGARA EL-BIAR ALGER
REGISTRE DE COMMERCE .....: 0011369 / B / 00 DU 09 / 04 / 2018
MATRICULE FISCAL (N.I.F).....: 000016001136983 - NUMERO ARTICLE : 16107123044
N° COMPTE BANCAIRE : 004 00117.401.70001.01.16 - CPA AGENCE EL-KHETTABI - ALGER
MAITRE DE L'OUVRAGE .....: DIRECTION DES TRAVAUX PUBLICS DE GUELMA
N° DE MARCHE .....: 31/2021
OBJET DU MARCHE .....: LOT N°11 : REALISATION D'UN PONT SUR OUED SEYBOUSSE ENTRE RN20 ET NADOR (COMMUNE DE BENI MEZLINE)
MONTANT DU MARCHE ..... : 176.735.855,94 DA

Facture N° 22 / 106	SITUATION N° 02	RT 21170
SITUATION ARRETEE AU	MONTANT EN DINARS	
MONTANT DES TRAVAUX CUMULES T.T.C	40 629 625,58	
AVANCE FORFAITAIRE TOTALES T.T.C	0,00	
AVANCE SUR APPROVISIONNEMENT TOTALES T.T.C	0,00	
TOTAL (1)	40 629 625,58	
MONTANT TRX. REALISES PRECEDEMMENT T.T.C	17 957 332,05	
AVANCE FORFAITAIRE RECU TOTALES T.T.C	0,00	
AVANCE SUR APPROVISIONNEMENT RECU TOTALES T.T.C	0,00	REMBOURSEMENT :
TOTAL (2)	17 957 332,05	AVANCE FORFAITAIRE
MONTANT BRUT / SITUATION (3) = (1) - (2)	22 672 293,53	CUMULEE :
REMBOURSEMENT A EFFECTUER :		0,00
AVANCE FORFAITAIRE 18,75 %	0,00	
AVANCE SUR APPROVISIONNEMENT	0,00	
MONTANT NET A PAYER A L'ENTREPRISE TTC	22 672 293,53	

MONTANT A PAYER PAR LA PRESENTE SITUATION S'ELEVE A LA SOMME TOUTES TAXES COMPRISES DE :
VINGT DEUX MILLIONS SIX CENT SOIXANTE DOUZE MILLE DEUX CENT QUATRE VINGT TREIZE DINARS ET CINQUANTE TROIS CENTIMES

Reçu de l'Entreprise le :
LE MAITRE DE L'OEUVRE
Cachet et signature

Fait à ALGER , le
L'ENTREPRISE
Cachet et signature

DECOMPTE PROVISOIRE DES TRAVAUX REALISES DE LA SITUATION N° 02

N° du Prix	DESIGNATION DES OUVRAGES	U	Quantité				Prix Unitaire DA	Montant		
			Prevue au Marché	Executé Precedemment	Executé Dans le mois	Totale Executée		Précedemment	du Mois	Total
erie A. Prix Généraux										
A-1	Installation du chantier et replement du matériel	FT	1	0,30	0,00	0,30	4 000 000,00	1 200 000,00	0,00	1 200 000,00
A-2	Etudes d'exécution	U	1	0,75	0,00	0,75	2 800 000,00	2 100 000,00	0,00	2 100 000,00
A-3	Epreuve générale de l'ouvrage	U	1	0,00	0,00	0,00	2 000 000,00	0,00	0,00	0,00
									Total H.T Serie A	3 300 000,00
SERIE B. CONSTRUCTION D'OUVRAGES D'ART										
B-1	**TERRASSEMENT**	M3	1 300	178,00	605,67	783,6700	750,00	133 500,00	454 252,50	587 752,50
B-1.1	Déblais pour fouilles en terrain ordinaire	M3	32,50	0,00	0,00	0,0000	3 500,00	0,00	0,00	0,00
B-1.2	Plus value pour fouilles en terrain rocheux	M3	1 000	0,00	0,00	0,0000	580,00	0,00	0,00	0,00
B-1.3	Remblaiement de fouilles									
B-2	**PIEU**									
B-2.1	Exécution des pieux verticaux Ø1200 mm en terrain non rocheux	ML	960	240,00	300,00	540,00	48 000,00	11 520 000,00	14 400 000,00	25 920 000,00
B-2.2	Plus-value pour forage des pieux verticaux Ø1200 mm en terrain rocheux	ML	96	0,00	0,00	0,00	8 000,00	0,00	0,00	0,00
B-2.3	Recepage des pieux	U	32	8,00	6,00	14,00	10 000,00	80 000,00	60 000,00	140 000,00
B-3	**BETON**									
B-3.1	Béton de propreté ep=10 cm (sous semelle, dalle de transition	M3	35	6,670	5,666	12,336	8 500,00	56 695,00	48 161,00	104 856,00
B-3.2	Béton RN 27 pour semelle, semelle de liaison des pieux, dalle de transition, pile, culée, dalle de couverture, entretoise, mur en retour et trottoirs.	M3	852	0,00	173,04	173,040	12 800,00	0,00	2 214 912,00	2 214 912,00
B-4	**ARMATURE PASSIVE**									
B-4.1	Armatures Passives pour ouvrage d'art	T	127,80	0,000	15,084	15,084	118 000,00	0,00	1 779 912,00	1 779 912,00
B-5	**ELEMENT PREFABRIQUE**									
B-5-1	Préfabrication de la poutre en béton précontraint L=30,00 m et pose sur son appui définitif y compris toutes sujétions	U	21	0,00	0,00	0,00	1 400 000,00	0,00	0,00	0,00
B-5-2	Préfabrication et pose de la corniche y compris toutes sujétions	ML	200	0,00	0,00	0,00	7 000,00	0,00	0,00	0,00
B-6	**EQUIPEMENT OUVRAGE D'ART**									
B-6-1	Badigeonnage des parements enterrés	MV	890	0,00	190,22	190,22	500,00	0,00	95 110,00	95 110,00
B-6-2	Chape d'étanchéité sur l'ouvrage	M2	630	0,00	0,00	0,00	2 800,00	0,00	0,00	0,00
B-6-3	Fourniture et mise en place du garde-corps y compris toutes sujétions	ML	200	0,00	0,00	0,00	16 000,00	0,00	0,00	0,00

B-6-4	Fourniture, transport et mise en œuvre appareil d'appuis en élastomère fretté (30x300x78)mm y compris toutes sujétions	U	42	0,00	0,00	0,00	40 000,00	0,00	0,00	0,00
B-6-5	Fourniture, transport et mise en œuvre des joints de chaussée W80 y compris toutes sujétions	ML	40	0,00	0,00	0,00	55 000,00	0,00	0,00	0,00
B-6-6	Gaine en PVC Ø 100 mm	ML	600	0,00	0,00	0,00	1 000,00	0,00	0,00	0,00
B-6-7	Gargouilles Ø 150 mm	U	32	0,00	0,00	0,00	9 000,00	0,00	0,00	0,00
B-6-8	Reconstruction du Gabion existant	M3	15	0,00	0,00	0,00	10 000,00	0,00	0,00	0,00
									Total H.T Serie B	30 842 542,50
SERIE C. TRAVAUX DU RACCORDEMENT										
C-1	TRAVAUX PREPARATOIRES									
C-1-1	Décapage de la terre végétale sur une épaisseur forfaitaire de 30 cm avec enlèvement de toutes les racines y compris débroussaillage d'arbre	M3	800	0,00	0,00	0,00	580,00	0,00	0,00	0,00
C-1-2	Fraisage pour une épaisseur de 06 cm y compris transport et mise en dépôt en un lieu indiqué par le service contractant	M2	400	0,00	0,00	0,00	285,00	0,00	0,00	0,00
C-2	TERRASSEMENT									
C-2-1	Déblai en terrain meuble mis en dépôt y compris arrosage et compactage de toute l'assiette et toutes sujétions de bonne exécution	M3	1 100	0,00	0,00	0,00	690,00	0,00	0,00	0,00
C-2-2	Remblai en tout venant de carrière (TVC) sur un rayon de 20 km y compris arrosage, compactage et toutes sujétions de bonne exécution.	M3	3 000	0,00	0,00	0,00	2 500,00	0,00	0,00	0,00
C-3	ASSAINISSEMENT, RESEAUX ET PROTECTION HYDRAULIQUE									
C-3-1	Réalisation des fossés longitudinaux trapézoïdale en béton légèrement armé au treillis soudé dosé à 350 kg/m3 (L= 1.5 m et H= 40 cm) y compris toutes sujétions	ML	320	0,00	0,00	0,00	5 200,00	0,00	0,00	0,00
C-3-2	Descentes d'eau en tuile de type 1	ML	30	0,00	0,00	0,00	5 500,00	0,00	0,00	0,00
C-4	CHAUSSEE									
C-4.1	Fourniture et pose d'une couche de fondation en TVC 0/60 sur 40 cm d'épaisseur y compris arrosage compactage et toutes sujétions de bonne exécution	M3	1 300	0,00	0,00	0,00	2 530,00	0,00	0,00	0,00
C-4.2	Fourniture et pose d'une couche de base en Grave concassée 0/31.5 sur30 cm d'épaisseur y compris arrosage, compactage et toutes sujétions de bonne exécution toutes sujétions de bonne exécution.	T	650	0,00	0,00	0,00	1 725,00	0,00	0,00	0,00
C-4.3	Fourniture et pose d'une couche de roulement en béton bitumineux sur 06 cm y compris imprégnation sablée et toutes sujétions de bonne exécution.	T	430	0,00	0,00	0,00	7 400,00	0,00	0,00	0,00
C-4.4	Rechargement des accotements sur épaisseur de 40 cm en TVC y compris arrosage, compactage et toutes sujétions de bonnes exécutions.	M3	450	0,00	0,00	0,00	2 500,00	0,00	0,00	0,00

C-5	SIGNALISATION HORIZONTALE									
C-5.1	Fleche de direction	u	8	0,00	0,00	0,00	23 000,00	0,00	0,00	0,00
C-5.2	Marquages longitudinaux continue types 3U	ML	97	0,00	0,00	0,00	92,00	0,00	0,00	0,00
C-5.3	Marquages longitudinaux discontinue type T1 2U	ML	517	0,00	0,00	0,00	86,00	0,00	0,00	0,00
C-5.4	Marquages longitudinaux discontinue type T2 3U	ML	420	0,00	0,00	0,00	92,00	0,00	0,00	0,00
C-6	SIGNALISATION VERTICALE									
C-6.1	Fourniture, transport et mise en place les signaux d'interdiction type C	u	4	0,00	0,00	0,00	17 250,00	0,00	0,00	0,00
C-6.2	Fourniture, transport et mise en place les signaux d'identification de route type E	U	2	0,00	0,00	0,00	23 000,00	0,00	0,00	0,00
C-7	ENVIRONNEMENT ET PAYSAGE									
C-7.1	Fourniture, transport et pose des glissières métallique de sécurité y compris toutes sujétions	ML	460	0,00	0,00	0,00	6 300,00	0,00	0,00	0,00
C-7.2	Réalisation d'un mur de soutènement en gabions y compris toutes sujétions de mise en œuvre.	M3	140	0,00	0,00	0,00	5 700,00	0,00	0,00	0,00
									Total H.T Serie C	0,00

Montant des travaux H.T	-		15 090 195,00
T.V.A 19%	-		2 867 137,05
Montant total T.T.C	-		17 957 332,05

ARRETEE LA PRESENTE SITUATION S'ELEVE A LA SOMME TOUTES TAXES COMPRISES DE :

DIX-SEPT MILLIONS NEUF CENT CINQUANTE-SEPT MILLE TROIS CENT TRENTE-DEUX DINARS ET CINQ CENTIMES

LE MAITRE DE L'OUVRAGE
Cachet et signature

L'ENTREPRISE
Cachet et signature

ملحق رقم *10*: الوضعية الأعمال الثالثة لمشروع بناء جسر وادي سيبوس.

SITUATION DE TRAVAUX

I - PARTIE ENTREPRISE

ENTREPRISE.RAISON SOCIALE.....: ENTREPRISE PUBLIQUE ECONOMIQUE / SAPTA / Spa
ADRESSE .....: 63 A.BOULEVARD BOUGARA EL-BIAR ALGER
REGISTRE DE COMMERCE ....: 0011369 / B / 00 DU 09 / 04 / 2018
MATRICULE FISCAL (N.I.F).....: 000016001136983 - NUMERO ARTICLE : 16107123044
N° COMPTE BANCAIRE : 004 00117.401.70001.01.16 - CPA AGENCE EL-KHETTABI - ALGER
MAITRE DE L'OUVRAGE .....: DIRECTION DES TRAVAUX PUBLICS DE GUELMA
N° DE MARCHE .....: 31/2021
OBJET DU MARCHE .....: LOT N°11 : REALISATION D'UN PONT SUR OUED SEYBOUSSE ENTRE RN20 ET NADOR (COMMUNE DE BENI MEZLINE)

MONTANT DU MARCHE ..... : 176.735.855,94 DA

Facture N° 22 / 140	SITUATION N° 03	RT 21170
SITUATION ARRETEE AU	MONTANT EN DINARS	
MONTANT DES TRAVAUX CUMULES T.T.C	52 056 568,33	
AVANCE FORFAITAIRE TOTALES T.T.C	0,00	
AVANCE SUR APPROVISIONNEMENT TOTALES T.T.C	0,00	
TOTAL (1)	52 056 568,33	
MONTANT TRX. REALISES PRECEDEMMENT T.T.C	40 629 625,58	
AVANCE FORFAITAIRE RECU TOTALES T.T.C	0,00	
AVANCE SUR APPROVISIONNEMENT RECU TOTALES T.T.C	0,00	REMBOURSEMENT :
TOTAL (2)	40 629 625,58	AVANCE FORFAITAIRE
MONTANT BRUT / SITUATION (3) = (1) - (2)	11 426 942,75	CUMULEE : 0,00
REMBOURSEMENT A EFFECTUER :		
AVANCE FORFAITAIRE 18,75 %	0,00	
AVANCE SUR APPROVISIONNEMENT	0,00	
MONTANT NET A PAYER A L'ENTREPRISE TTC	11 426 942,75	

MONTANT A PAYER PAR LA PRESENTE SITUATION S'ELEVE A LA SOMME TOUTES TAXES COMPRISES DE :
ONZE MILLIONS QUATRE CENT VINGT-SIX MILLE NEUF CENT QUARANTE-DEUX DINARS ET SOIXANTE-QUINZE CENTIMES

Reçu de l'Entreprise le :
LE MAITRE DE L'OEUVRE
Cachet et signature

Fait à ALGER , le
L'ENTREPRISE
Cachet et signature

DECOMPTE PROVISOIRE DES TRAVAUX REALISES DE LA SITUATION N° 03

N° du Prix	DESIGNATION DES OUVRAGES	U	Quantité				Prix Unitaire DA	Montant		
			Prevue au Marché	Executé Précedemment	Executé Dans le mois	Totale Executée		Précedemment	du Mois	Total
Serie A. Prix Généraux										
A-1	Installation du chantier et repliement du matériel	FT	1	0,30	0,00	0,30	4 000 000,00	1 200 000,00	0,00	1 200 000,00
A-2	Études d'exécution	U	1	0,75	0,00	0,75	2 800 000,00	2 100 000,00	0,00	2 100 000,00
A-3	Epreuve générale de l'ouvrage	U	1	0,00	0,00	0,00	2 000 000,00	0,00	0,00	0,00
									Total H.T Serie A	3 300 000,00
SERIE B. CONSTRUCTION D'OUVRAGES D'ART										
B-1	**TERRASSEMENT**									
B-1.1	Déblais pour fouilles en terrain ordinaire	M3	1 300	783,67	448,87	1 232,5400	750,00	587 752,50	336 652,50	924 405,00
B-1.2	Plus value pour fouilles en terrain rocheux	M3	32,50	0,00	0,00	0,0000	3 500,00	0,00	0,00	0,00
B-1.3	Remblaiement de fouilles	M3	1 000	0,00	291,58	291,5800	580,00	0,00	169 116,40	169 116,40
B-2	**PIEU**									
B-2.1	Exécution des pieux verticaux Ø1200 mm en terrain non rocheux	ML	960	540,00	150,00	690,00	48 000,00	25 920 000,00	7 200 000,00	33 120 000,00
B-2.2	Plus-value pour forage des pieux verticaux Ø1200 mm en terrain rocheux	ML	96	0,00	0,00	0,00	8 000,00	0,00	0,00	0,00
B-2.3	Recepage des pieux	U	32	14,00	6,00	20,00	10 000,00	140 000,00	60 000,00	200 000,00
B-3	**BETON**									
B-3.1	Béton de propreté ep=10 cm (sous semelle, dalle de transition	M3	35	12,336	5,840	18,176	8 500,00	104 856,00	49 640,00	154 496,00
B-3.2	Béton RN 27 pour semelle, semelle de liaison des pieux, dalle de transition, pile, culée, dalle de couverture, entretoise, mur en retour et trottoirs.	M3	852	173,04	80,64	253,680	12 800,00	2 214 912,00	1 032 192,00	3 247 104,00
B-4	**ARMATURE PASSIVE**									
B-4.1	Armatures Passives pour ouvrage d'art	T	127,80	15,084	6,204	21,288	118 000,00	1 779 912,00	732 072,00	2 511 984,00
B-5	**ELEMENT PREFABRIQUE**									
B-5-1	Préfabrication de la poutre en béton précontraint L=30.00 m et pose sur son appui définitif y compris toutes sujétions	U	21	0,00	0,00	0,00	1 400 000,00	0,00	0,00	0,00
B-5-2	Préfabrication et pose de la corniche y compris toutes sujétions	ML	200	0,00	0,00	0,00	7 000,00	0,00	0,00	0,00
B-6	**EQUIPEMENT OUVRAGE D'ART**									
B-6-1	Badigeonnage des parements enterrés	MV	890	190,22	45,60	235,82	500,00	95 110,00	22 800,00	117 910,00
B-6-2	Chape d'élanchéité sur l'ouvrage	M2	630	0,00	0,00	0,00	2 800,00	0,00	0,00	0,00
B-6-3	Fourniture et mise en place du garde-corps y compris toutes sujétions	ML	200	0,00	0,00	0,00	16 000,00	0,00	0,00	0,00

B-6-4	Fourniture, transport et mise en œuvre appareil d'appuis en élastomère fretté (30x300x78)mm y compris toutes sujétions	U	42	0,00	0,00	0,00	40 000,00	0,00	0,00	0,00
B-6-5	Fourniture, transport et mise en œuvre des joints de chaussée W80 y compris toutes sujétions	ML	40	0,00	0,00	0,00	55 000,00	0,00	0,00	0,00
B-6-6	Gaine en PVC Ø 100 mm	ML	600	0,00	0,00	0,00	1 000,00	0,00	0,00	0,00
B-6-7	Gargouilles Ø 150 mm	U	32	0,00	0,00	0,00	9 000,00	0,00	0,00	0,00
B-6-8	Reconstruction du Gabion existant	M3	15	0,00	0,00	0,00	10 000,00	0,00	0,00	0,00
									Total H.T Serie B	40 445 015,40
SERIE C. TRAVAUX DU RACCORDEMENT										
C-I	**TRAVAUX PREPARATOIRES**									
C-I-1	Décapage de la terre végétale sur une épaisseur forfaitaire de 30 cm avec enlèvement de toutes les racines y compris débroussaillage d'arbre	M3	800	0,00	0,00	0,00	580,00	0,00	0,00	0,00
C-I-2	Fraisage pour une épaisseur de 06 cm y compris transport et mise en dépôt en un lieu indiqué par le service contractant	M2	400	0,00	0,00	0,00	285,00	0,00	0,00	0,00
C-2	**TERRASSEMENT**									
C-2-1	Déblai en terrain meuble mis en dépôt y compris arrosage et compactage de toute l'assiette et toutes sujétions de bonne exécution	M3	1 100	0,00	0,00	0,00	690,00	0,00	0,00	0,00
C-2-2	Remblai en tout venant de carrière (TVC) sur un rayon de 20 km y compris arrosage, compactage et toutes sujétions de bonne exécution.	M3	3 000	0,00	0,00	0,00	2 500,00	0,00	0,00	0,00
C-3	**ASSAINISSEMENT, RESEAUX ET PROTECTION HYDRAULIQUE**									
C-3-1	Réalisation des fossés longitudinaux trapézoïdale en béton légèrement armé au treillis soudé dosé à 350 kg/m3 (L= 1.5 m et H= 40 cm) y compris toutes sujétions	ML	320	0,00	0,00	0,00	5 200,00	0,00	0,00	0,00
C-3-2	Descentes d'eau en tuile de type 1	ML	30	0,00	0,00	0,00	5 500,00	0,00	0,00	0,00
C-4	**CHAUSSEE**									
C-4.1	Fourniture et pose d'une couche de fondation en TVC 0/60 sur 40 cm d'épaisseur y compris arrosage compactage et toutes sujétions de bonne exécution	M3	1 300	0,00	0,00	0,00	2 530,00	0,00	0,00	0,00
C-4.2	Fourniture et pose d'une couche de base en Grave concassée 0/31.5 sur30 cm d'épaisseur y compris arrosage, compactage et toutes sujétions de bonne exécution toutes sujétions de bonne exécution.	T	650	0,00	0,00	0,00	1 725,00	0,00	0,00	0,00
C-4.3	Fourniture et pose d'une couche de roulement en béton bitumineux sur 06 cm y compris imprégnation sablée et toutes sujétions de bonne exécution.	T	430	0,00	0,00	0,00	7 400,00	0,00	0,00	0,00
C-4.4	Rechargement des accotements sur épaisseur de 40 cm en TVC y compris arrosage, compactage et toutes sujétions de bonnes exécutions.	M3	450	0,00	0,00	0,00	2 500,00	0,00	0,00	0,00

C-5	SIGNALISATION HORIZONTALE								0,00
C-5.1	Fleche de direction	u	8	0,00	0,00	23 000,00	0,00	0,00	0,00
C-5.2	Marquages longitudinaux continue types 3U	ML	97	0,00	0,00	92,00	0,00	0,00	0,00
C-5.3	Marquages longitudinaux discontinue type T1 2U	ML	517	0,00	0,00	86,00	0,00	0,00	0,00
C-5.4	Marquages longitudinaux discontinue type T2 3U	ML	420	0,00	0,00	92,00	0,00	0,00	0,00
C-6	SIGNALISATION VERTICALE							0,00	0,00
C-6.1	Fourniture, transport et mise en place les signaux d'interdiction type C	u	4	0,00	0,00	17 250,00	0,00	0,00	0,00
C-6.2	Fourniture, transport et mise en place les signaux d'identification de route type E	U	2	0,00	0,00	23 000,00	0,00	0,00	0,00
C-7	ENVIRONNEMENT ET PAYSAGE							0,00	0,00
C-7.1	Fourniture, transport et pose des glissières métallique de sécurité y compris toutes sujétions	ML	460	0,00	0,00	6 300,00	0,00	0,00	0,00
C-7.2	Réalisation d'un mur de soutènement en gabions y compris toutes sujétions de mise en œuvre.	M3	140	0,00	0,00	5 700,00	0,00	Total H.T Serie C	0,00

Montant des travaux H.T	34 142 542,50
T.V.A 19%	6 487 083,08
Montant total T.T.C	40 629 625,58

9 602 472,90	43 745 015,40
1 824 469,85	8 311 552,93
11 426 942,75	52 056 568,33

MONTANT A PAYER PAR LA PRESENTE SITUATION S'ELEVE A LA SOMME TOUTES TAXES COMPRISES DE :

CINQUANTE-DEUX MILLIONS CINQUANTE-SIX MILLE CINQ CENT SOIXANTE-HUIT DINARS ET TRENTE-TROIS CENTIMES

LE MAITRE DE L'OEUVRE
Cachet et signature

L'ENTREPRISE
Cachet et signature

ملحق رقم *11*: مرفق للوضعية الثالثة لمشروع بناء جسر وادي سيبوس.

ATTACHEMENT N: 03

SAPTA
UNITÉ REALISATION

ATTACHEMENT MENSUEL

IM 7-5-C-D

DATE MOIS/ANNÉE

MAÎTRE DE L'OUVRAGE : D T P GUELMA

N° AFFAIRE : RT 21170

PROJET: REALISATION D'UN OUVRAGE SUR OUED SEYBOUSE ENTRE RN20 ET NADOR

ATTACHEMENT N° : 03

N° PRIX	DÉSIGNATION	U/M	QUANTITÉ MARCHE	QUANTITÉ PRÉCÉDENT	QUANTITÉ DU MOIS	QUANTITÉ CUMULEE
B-1-1	DEBLAIS POUR FOUILLES	M3	1300	783,67	448,87	1232,54
B1-3	REMBLAIMENT DE FOUILLES	M3	1000	00	291,58	291,58
B-2-1	EXECUTION DES PIEUX ø 120 MM	ML	960	540	150	690
B-2-3	RECEPAGE PIEUX	U	32	14	06	20
B-3-1	BETON DE PROPRETE	M3	35	12,336	5,84	18,176
B-3-2	BETON RN27 POUR SEMELLE	M3	852	173,04	80,64	253,68
B-4-1	ARMATURES PASSIVES	T	127,80	15,084	6,204	21,288
B-6-1	BADIGEONNAGE DES PAREMENTS ENTERRRES	M2	890	190,22	45,60	235,82

ملحق رقم *12*: جدول يوضح الكشف الكمي والتقديري لأشغال بناء جسر واد سيبوس

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Service contractant: Direction des travaux publics de la Wilaya de Guelma

ANNEXE V

DEVIS QUANTITATIF ET ESTIMATIF

LOT N°11 : REALISATION D'UN PONT SUR OUED SEYBOUSE ENTRE RN20 ET NADOR (COMMUNE DE BENI MEZLINE)

N°	DESIGNATION DES TRAVAUX	U	QUANTITE	P.U en H.T	MONTANT en H.T
SERIE A. Prix Généraux					
A-1	Installation du chantier et repliement du matériel	FT	1	*4 000 000,00*	*4 000 000,00*
A-2	Etudes d'exécution	U	1	*2 800 000,00*	*2 800 000,00*
A-3	Epreuve générale de l'ouvrage	U	1	*2 000 000,00*	*2 000 000,00*
				Total HT Série A	*8 800 000,00*
SÉRIE B. CONSTRUCTION D'OUVRAGES D'ART					
B-1	*TERRASSEMENT*				
B-1.1	Déblais pour fouilles en terrain ordinaire	M^3	1300,00	*750,00*	*975 000,00*
B-1.2	Plus value pour fouilles en terrain rocheux	M^3	32,50	*3 500,00*	*113 750,00*
B-1.3	Remblaiement de fouilles	M^3	1000,00	*580,00*	*580 000,00*
B-2	PIEU				
B-2.1	Exécution des pieux verticaux Φ1200 mm en terrain non rocheux	ML	960,00	*48 000,00*	*46 080 000,00*
B-2.2	Plus-value pour forage des pieux verticaux Φ1200 mm en terrain rocheux	ML	96,00	*8 000,00*	*768 000,00*
B-2.3	Recepage des pieux	U	32,00	*10 000,00*	*320 000,00*
B-3	BÉTON				
B-3.1	Béton de propreté ep=10 cm (sous semelle, dalle de transition	M^3	35,00	*8 500,00*	*297 500,00*
B-3.2	Béton RN 27 pour semelle, semelle de liaison des pieux, dalle de transition, pile, culée, dalle de couverture, entretoise, mur en retour et trottoirs.	M^3	852	*12 800,00*	*10 905 600,00*
B-4	ARMATURE PASSIVE				

ملحق رقم *13*: جدول يوضح الكشف الكمي والتقديري لأشغال بناء جسر واد سيبوس

B-5	*ELEMENT PREFABRIQUE*				
B-5-1	Préfabrication de la poutre en béton précontraint L=30.00 m et pose sur son appui définitif y compris toutes sujétions	U	21	*1 400 000,00*	*29 400 000,00*
B-5-2	Préfabrication et pose de la corniche y compris toutes sujétions	ML	200	*7 000,00*	*1 400 000,00*
B-6	EQUIPEMENT OUVRAGE D'ART				
B-6-1	Badigeonnage des parements enterrés	M^2	890,00	*500,00*	*445 000,00*
B-6-2	Chape d'étanchéité sur l'ouvrage	M^2	630,00	*2 800,00*	*1 764 000,00*
B-6-3	Fourniture et mise en place du garde-corps y compris toutes sujétions	ML	200,00	*16 000,00*	*3 200 000,00*
B-6-4	Fourniture, transport et mise en œuvre appareil d'appuis en élastomère fretté (30x300x78)mm y compris toutes sujétions	U	42.00	*40 000,00*	*1 680 000,00*
B-6-5	Fourniture, transport et mise en œuvre des joints de chaussée W80 y compris toutes sujétions	ML	40,00	*55 000,00*	*2 200 000,00*
B-6-6	Gaine en PVC Ø 100 mm	ML	600	*1 000,00*	*600 000,00*
B-6-7	Gargouilles Ø 150 mm	U	32	*9 000,00*	*288 000,00*
B-6-8	Reconstruction du Gabion existant	M^3	15	*10 000,00*	*150 000,00*
				Total HT Série B	*116 247 250,00*
SERIE C. TRAVAUX DU RACCORDEMENT					
C-1	*TRAVAUX PREPARATOIRES*				
C-1-1	Décapage de la terre végétale sur une épaisseur forfaitaire de 30 cm avec enlèvement de toutes les racines y compris débroussaillage d'arbre	M^3	800	*580,00*	*464 000,00*
C-1-2	Fraisage pour une épaisseur de 06 cm y compris transport et mise en dépôt en un lieu indiqué par le service contractant	M^2	400	*285,00*	*114 000,00*
C-2	*TERRASSEMENT*				
C-2-1	Déblai en terrain meuble mis en dépôt y compris arrosage et compactage de toute l'assiette et toutes sujétions de bonne exécution	M^3	1 100	*690,00*	*759 000,00*
C-2-2	Remblai en tout venant de carrière (TVC) sur un rayon de 20 km y compris arrosage, compactage et toutes sujétions de bonne exécution.	M^3	3 000	*2 500,00*	*7 500 000,00*
C-3	*ASSAINISSEMENT, RESEAUX ET PROTECTION HYDRAULIQUE*				
C-3-1	Réalisation des fossés longitudinaux trapézoïdale en béton légèrement armé au treillis soudé dosé à 350 kg/m^3 (L= 1.5 m et H= 40 cm) y compris toutes sujétions	ML	320	*5 200,00*	*1 664 000,00*
C-3-2	Descentes d'eau en tuile de type 1	ML	30	*5 500,00*	*165 000,00*

PAGE 42

ملحق رقم *14*: جدول يوضح الكشف الكمي والتقديري لأشغال بناء جسر واد سيبوس

C-4	CHAUSSÉE				
C-4.1	Fourniture et pose d'une couche de fondation en TVC 0/60 sur 40 cm d'épaisseur y compris arrosage, compactage et toutes sujétions de bonne exécution	M^3	1 300	*2 530,00*	*3 289 000,00*
C-4.2	Fourniture et pose d'une couche de base en Grave concassée 0/31.5 sur30 cm d'épaisseur y compris arrosage, compactage et toutes sujétions de bonne exécution toutes sujétions de bonne exécution.	T	650	*1 725,00*	*1 121 250,00*
C-4.3	Fourniture et pose d'une couche de roulement en béton bitumineux sur 06 cm y compris imprégnation sablée et toutes sujétions de bonne exécution.	T	430	*7 400,00*	*3 182 000,00*
C-4.4	Rechargement des accotements sur épaisseur de 40 cm en TVC y compris arrosage, compactage et toutes sujétions de bonnes exécutions.	M^3	450	*2 500,00*	*1 125 000,00*
C-5	SIGNALISATION HORIZONTALE				
C-5.1	Fleche de direction	U	8	*23 000,00*	*184 000,00*
C-5.2	Marquages longitudinaux continue types 3U	ML	97	*92,00*	*8 924,00*
C-5.3	Marquages longitudinaux discontinue type T1 2U	ML	517	*86,00*	*44 462,00*
C-5.4	Marquages longitudinaux discontinue type T2 3U	ML	420	*92,00*	*38 640,00*
C-6	SIGNALISATION VERTICALE				
C-6.1	Fourniture, transport et mise en place les signaux d'interdiction type C	U	4	*17 250,00*	*69 000,00*
C-6.2	Fourniture, transport et mise en place les signaux d'identification de route type E	U	2	*23 000,00*	*46 000,00*
C-7	ENVIRONNEMENT ET PAYSAGE				
C-7.1	Fourniture, transport et pose des glissières métallique de sécurité y compris toutes sujétions	ML	460	*6 300,00*	*2 898 000,00*
C-7.2	Réalisation d'un mur de soutènement en gabions y compris toutes sujétions de mise en œuvre.	M3	140	*5 700,00*	*798 000,00*
				Total HT Série C	*23 470 276,00*
	Montant total en Hors Taxes				*148 517 526,00*
	TVA 19%				

ملحق رقم *15*: دفتر الشروط لمشروع بناء جسر واد سيبوس

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère des Travaux Publics

Direction des Travaux Publics

de la Wilaya de Guelma

CAHIER DES CHARGES

PROJET

REMISE EN ETAT DES CHEMINS COMMUNAUX ET OUVERTURE DES PISTES A TRAVERS LES COMMUNES : BOUCHEGOUF, M'DJEZ SFA, OUED FRAGHA, AIN BEN BAIDA, GUELAAT BOUSBAA, BENI MEZLINE, BELKHEIR, BOUMAHRA AHMED, NECHMAYA, DJEBALA LAKHMISSI (3 EME PARTIE) EN LOTS SEPARES

LOT N° 11 : REALISATION D'UN PONT SUR OUED SEYBOUSSE ENTRE RN 20 ET NADOR (COMMUNE DE BENI MEZLINE)

APPEL D'OFFRES NATIONAL OUVERT AVEC EXIGENCE DE CAPACITES MINIMALES

DTP GUELMA 2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة ماستر

نحن الممضون أسفله.

- السيد (ة): وزاني نور الهدى ... الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 121695 47 والصادرة بتاريخ 2021/10/29

- السيد (ة): نوراي سويطر ابتسام الصفة: طالب (ة)

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 100585 31 والصادرة بتاريخ 2016/03/15

المسجل(ون) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير

و المكلف(ون) بإنجاز أعمال بحث: (مذكرة ماستر):

الشعبة: مالية ومحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

عنوانها: التقييم المالي للمشاريع في ظل عائق في الصفقات العمومية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية و المنهجية و معايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2023/06/07

توقيع الطالب (1):

توقيع الطالب (2):

*طبقاً للقرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى ابراز كيف يتم التقييم المالي للمشاريع العمومية في ظل قانون الصفقات العمومي ومن خلال دراسة حالة في مديرية الاشغال العمومية لولاية قالمة ومعرفة كيف يتم هذا التقييم في الواقع العملي، بالاعتماد على المنهج التحليلي للبيانات الواردة في الملاحق المستلمة قد توصلت الدراسة الى وجود شراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال التعاقد عن طريق طلب العروض، زيادة على ذلك توصلت ايضا للتقييم الكمي ومنه يعد التقييم المالي الاولي حيث يتم مقارنة التكاليف الفعلية مع التكاليف المخططة.

الكلمات المفتاحية: التقييم المالي، المشاريع، الصفقات العمومية، التقييم التقني.

Summary:

This study aimed to highlight how the financial evaluation of public projects Under the law of public procurement, is carried out through a case study in the directorate of public works of the wilaya of geulma and to know how this evaluation is carried out in practice, depending on the analytical approach to the data contained in the appendices recieved.

The study concluded That there is a partnership between the public and private sectors through contracting by request for offres ;

In addition, we concluded that the quantitave evaluation study is the basis for preparing the evaluation, in which the planned cocts are compared whith the actual costs.

Key words: Financial evaluation, Project, public transactions, technical evaluation.